توصيات المجلس الاستشاري

إعداد الأمانة العامة للمجلس الاستشاري

صاحب السمو

الشيخ الدكتور سلطـان بن محمـد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة ـ حفظه الله ورعاه ـ

سمو الشيخ سلطـــان بن محمـــد القـــاسمي
ولي العهد نائب حاكم الشارقة رئيس المجلس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد كافة أعمال المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وفق مساراتها المتعددة ذات حلقات متصلة تشكل في مجملها رؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة ـــ حفظه الله ورعاه ـــ في إنشاء المجلس الاستشاري ليكون عونا لسموه على متابعة شؤون إمارة الشارقة في مختلف مجالاتها، وعبر أدوات برلمانية تكرس من نجاح المنظومة الجادة التي ينشدها سموه من أعمال المجلس.

في الشارقة يتجلى العمل البرلماني بشكل مكثف، من خلال جلسات المجلس التي يعقدها في أدواره وفصوله التشريعية ونشاط لجانه والتي تحقق تقدما فيما تنفذه دوائر وهيئات حكومة الشارقة من مهام من أجل المواطن والمقيم، للوصول إلى تميز العمل الحكومي بذلك التناغم اللافت، لجهة الانسيابية والتعاون، فالمجلس الاستشاري يتجاوز دور المجالس التقليدية التي تسعى لاستكمال الشكل، نحو الوصول إلى المحتوى المتقدم الذي يؤلف العلاقة ويؤالف ما بين مفرداتها وأركانها.

التجربة المبكرة التي اتسمت بالجدية والمواظبة للمجلس الاستشاري منذ إنشائه في عام ١٩٩٩م والحرص المبكر أيضاً على تأسيس ثقافة انتخابية عبّر عنها الإعلام الواعي من جهة، ومن جهة ثانية بلورتها مبادرات رائدة وغير مسبوقة في إتاحة الانتخاب ، والنشاط المبذول من قبل أعضاء وعضوات المجلس منذ الفصل التشريعي الأول وحتى الفصل التشريعي العاشر ، يشكل سجلا حافلا من الإنجازات والعطاء والتي نقدمها في إصدار جديد يمثل ما توصل إليه المجلس من توصيات رفعت لصاحب السمو حاكم الشارقة ولكافة الدوائر المعنية ، لتعمل تلك التوصيات على متابعة الأدوار المرسومة لكل جهة وفق استراتيجية متكاملة ترتكز على الجدية والتجديد والشمولية ومراعاة صالح المواطن والوطن.

تلك التوصيات التي نتناولها في هذا الإصدار الذي عكفت عليه الأمانة العامة للمجلس لإنجازه وتقديمه يعزز مما اكتسبته الشارقة بفضل متابعة صاحب السمو حاكم الشارقة والاتجاه نحو رخاء المواطن وضمان معيشته وراحته، والله الموفق.

أحمد سعيد الجروان
الأمين العام للمجلس الاستشاري

الفهرس

الفصل التشريعي الأول – دور الانعقاد العادي الأول

- دائرة التخطيط والمساحة 15
- هيئة كهرباء ومياه الشارقة 15
- دائرة التنمية الاقتصادية 16
- وزارة الصحة (منطقة الشارقة الطبية) 16
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 17
- دائرة الثقافة والإعلام 19
- دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي 20
- دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف 20
- الأمانة العامة للوقف 21
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية 22
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2000م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2000م 23

الفصل التشريعي الأول – دور الانعقاد العادي الثاني

- وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية) 26
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك 27
- بلدية الشارقة 29
- وزارة الداخلية (إدارة الدفاع المدني) 31
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي 32
- هيئة المناطق الحرة 33
- وزارة الزراعة والثروة السمكية 33
- دائرة الأشغال العامة 34
- دائرة التخطيط والمساحة 35
- وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف (قطاع العدل) 36
- الهيئة العامة للشباب والرياضة 37
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2001م بشأن ميزانية دوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2001م 39

الفصل التشريعي الثاني – دور الانعقاد العادي الأول

- السياسة البيئية في إمارة الشارقة 41
- دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف 42
- منطقة الشارقة الطبية 44
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام 45
- هيئة المناطق الحرة 47
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي 47
- مكتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (قطاع العمل) 48
- هيئة كهرباء ومياه الشارقة 49
- وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية) 49
- تنمية الأسرة وحمايتها 51
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2002م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة لسنة 2002م 51

الفصل التشريعي الثاني – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة التنمية الاقتصادية 53
- دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف 54
- بلدية الشارقة 54
- الأمانة العامة للأوقاف 56
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك 56
- وزارة الداخلية (إدارة الدفاع المدني) 57
- دائرة التخطيط والمساحة 57
- دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي 58
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2003م بشأن ميزانية دوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2003م 59

الفصل التشريعي الثالث – دور الانعقاد العادي الأول

- بلدية الشارقة. 61
- دائرة الأشغال العامة. 61
- وزارة الصحة (منطقة الشارقة الطبية). 63
- دائرة التنمية الاقتصادية. 65
- دائرة الثقافة والإعلام. 65
- هيئة كهرباء ومياه الشارقة. 66
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2004م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة لسنة 2004م. 68

الفصل التشريعي الثالث – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف. 70
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 70
- وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية). 72
- دائرة التخطيط والمساحة. 73
- دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي. 75
- الإدارة العامة لشؤون المنشآت الرياضية والاجتماعية. 75
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 76
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (قطاع الشؤون الاجتماعية). 77
- أنشطة وبرامج المراكز الصيفية في إمارة الشارقة. 78
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2005م بشأن الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2005م. 79

الفصل التشريعي الرابع – دور الانعقاد العادي الأول

- هيئة الإنماء التجاري والسياحي. 82
- وزارة الزراعة والثروة السمكية. 82
- هيئة المنطقة الحرة بهيئة مطار الشارقة الدولي. 84
- هيئة المنطقة الحرة بالحمرية في إمارة الشارقة. 84
- دائرة الأشغال العامة. 85
- الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهيئة كهرباء ومياه الشارقة. 86
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 87
- وزارة الداخلية (إدارة الدفاع المدني). 89
- دائرة الرقابة الإدارية. 90
- دائرة الرقابة المالية. 91
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك. 92
- دائرة الثقافة والإعلام. 92
- وزارة الداخلية (إدارة الجنسية والإقامة). 93
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2006م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2006م. 95

الفصل التشريعي الرابع – دور الانعقاد العادي الثاني

- وزارة الصحة (منطقة الشارقة الطبية). 98
- دائرة التخطيط والمساحة. 100
- وزارة الاقتصاد. 101
- دائرة الأشغال العامة. 102
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 103
- دائرة التنمية الاقتصادية. 104
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 105
- وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية). 106
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي. 107
- دائرة الرقابة الإدارية. 107
- دائرة الخدمات الاجتماعية. 108
- مكتب التسجيل العقاري 109
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2007م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2007م. 110

الفصل التشريعي الخامس – دور الانعقاد العادي الأول

- دائرة الشؤون الإسلامية. 112
- دائرة الأشغال العامة. 113
- دائرة التخطيط والمساحة. 114
- وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية). 116
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 118
- وزارة الصحة (منطقة الشارقة الطبية). 120
- وزارة الداخلية (إدارة الدفاع المدني). 122
- دائرة الثقافة والإعلام. 124
- وزارة الداخلية (إدارة الجنسية والإقامة). 125
- هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي. 126
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2008م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2008م. 127

الفصل التشريعي الخامس – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي. 130
- هيئة المنطقة الحرة بالحمرية. 131
- دائرة التنمية الاقتصادية. 132
- وزارة العدل (دار القضاء بالشارقة). 134
- دائرة التسجيل العقاري. 135
- إدارة المعلومات وقواعد البيانات. 136
- دائرة الرقابة الإدارية. 137
- وزارة الشؤون الاجتماعية. 138
- دائرة الخدمات الاجتماعية. 138
- وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الخدمات الاجتماعية. 139
- وزارة البيئة والمياه. 139
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 140
- وزارة البيئة والمياه وهيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 141
- الأمانة العامة للأوقاف. 142
- مؤسسة الشارقة للمواصلات العامة. 143
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك. 144
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2009م بشأن ميزانية دوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2009م. 145

الفصل التشريعي السادس – دور الانعقاد العادي الأول

- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 148
- دائرة شؤون البلديات والزراعة. 149
- دائرة التخطيط والمساحة. 150
- دائرة الأشغال العامة. 151
- دائرة الثقافة والإعلام. 152
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2010م بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2010م. 152

الفصل التشريعي السادس – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة الشؤون الإسلامية. 154
- هيئة المناطق الحرة. 155
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي. 156
- خدمات مرفق الشرطة والأمن العام. 158

الفصل التشريعي السابع – دور الانعقاد العادي الأول

- دائرة الإسكان. 161
- مجلس الشارقة للتعليم. 162
- دائرة الخدمات الاجتماعية. 164

الفصل التشريعي السابع – دور الانعقاد العادي الثاني

- مؤسسة الشارقة للإعلام. 167
- دائرة التنمية الاقتصادية. 168
- مجلس الشارقة الرياضي. 169
- دائرة التسجيل العقاري. 170
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 171
- دائرة التخطيط والمساحة. 172
- القيادة العامة لشرطة الشارقة. 173
- دائرة الأشغال العامة. 175
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك. 176
- هيئة الشارقة الصحية. 177
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2013م بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2013م. 178

الفصل التشريعي الثامن – دور الانعقاد العادي الأول

- دائرة الشؤون الإسلامية. 180
- دائرة الثقافة والإعلام. 181
- دائرة شؤون الضواحي والقرى. 181
- الأمانة العامة للأوقاف. 182
- دائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية. 183
- دائرة الموارد البشرية. 184
- هيئة مطار الشارقة الدولي. 185

الفصل التشريعي الثامن – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة الطيران المدني. 187
- دائرة شؤون البلديات والزراعة. 187
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي. 189
- هيئة كهرباء ومياه الشارقة. 190
- دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية. 191
- هيئة الطرق والمواصلات. 192
- مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2015م بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2015م. 193

الفصل التشريعي التاسع – دور الانعقاد العادي الأول

- دائرة الأشغال العامة. 195
- القيادة العامة لشرطة الشارقة. 196

الفصل التشريعي التاسع – دور الانعقاد العادي الثاني

- دائرة التنمية الاقتصادية. 199
- دائرة التخطيط والمساحة. 200
- دائرة الإسكان. 201
- هيئة الطرق والمواصلات. 201
- دائرة الخدمات الاجتماعية. 202
- دائرة الحكومة الإلكترونية. 204
- هيئة الشارقة الصحية. 204
- دائرة الموارد البشرية. 206

الفصل التشريعي التاسع – دور الانعقاد العادي الثالث

- مجلس الشارقة للتعليم. 209
- دائرة الموانئ البحرية والجمارك. 210
- دائرة الشؤون الإسلامية. 211
- دائرة شؤون الضواحي والقرى. 212
- هيئة مطار الشارقة الدولي. 212

الفصل التشريعي التاسع – دور الانعقاد العادي الرابع

- دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية. 215
- مجلس الشارقة الرياضي. 216
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية. 217
- دائرة الأوقاف. 218
- هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي وهيئة المنطقة الحرة بالحمرية. 219
- دائرة الطيران المدني. 220
- هيئة الوقاية والسلامة. 220
- هيئة تطوير معايير العمل. 221

الفصل التشريعي العاشر – دور الانعقاد العادي الثاني

- هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف. 223
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي. 224
- هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون. 225
- هيئة الطرق والمواصلات. 227
- دائرة التنمية الاقتصادية. 229
- هيئة مطار الشارقة الدولي. 232
- دائرة التسجيل العقاري. 233

الفصل التشريعي العاشر – دور الانعقاد العادي الثالث

- دائرة الموارد البشرية. 236
- هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة. 238
- دائرة الإسكان. 239
- مجلس الشارقة الرياضي. 241
- دائرة التخطيط والمساحة. 242
- القيادة العامة لشرطة الشارقة. 243

الفصل التشريعي العاشر – دور الانعقاد العادي الرابع

- دائرة شؤون الضواحي والقرى. 247
- دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية. 248
- دائرة شؤون البلديات. 249

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الأول

دائرة التخطيط والمساحة

- دعم الدائرة ماليا وإداريا والإسـراع في تنفيذ مبنى مسـتقل ومتكامل لها، يراعى فيه طبيعة عملها حتى تؤدي مهامها بالصورة الحضارية التي يتطلع إليها المواطنون.
- إنشاء فرع في المدن التابعة لتسهيل مراجعة مواطنيها والتخلص من المركزية.
- تبسـيط الإجراءات المتعلقة بأعمال الدائرة واتباع نظم التقنية الحديثة لتقديم خدمة متميزة للمواطنين.
- تقوم الدائرة بحصـر النواقص في الخدمات والمرافق بمختلف أنواعها في كافة مناطق الإمارة، وتضـع خطة عاجلة لاستكمال هذه النواقص ومراعاة توفيرها في المناطق المستحدثة.
- اتباع نظام التخطيط العمراني الرأسي في المناطق التي تعاني من الشح في الأراضي السكنية.
- إعطاء المواطن الممنوح أرضا لسكنه الوقت الكاف للبناء وألا تسحب منه إلا بعد إخطاره خطيا بذلك بعد منحه مهلة إضافية قبل تنفيذ قرار السحب.

هيئة كهرباء ومياه الشارقة

- وضـع خطة واضحة للتوطين، وتدريب وتأهيل المواطنين والعمل على رفع نسـبتهم في القطاعين الفني والإداري.
- دراسة وحصر مشاكل الكهرباء والمياه في المناطق الخارجة عن اختصاص الهيئة لتقوم الهيئة بالتنسيق مع جهات الاختصـاص لحل هذه المشـاكل، وكذلك الإسـراع بفتح مكاتب اتصـال لتسـهيل مراجعة المواطنين بمثل هذه المناطق، وسماع شكواهم والعمل على حلها.
- التنسيق مع جهات الاختصاص لترشيد الاستهلاك ووقف الهدر والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى نشر الوعي بين المستهلكين والاهتمام بالتوعية البيئية، والحد من التلوث والإضرار البيئي للمحافظة على هذه الموارد تحقيقاً للتنمية المستدامة وفقا للتشريعات البيئية السارية.

- التأكيد على وضع خطة علمية للاستفادة من احتياطات الأمن والسلامة، ولضمان عدم حدوث أية أضرار على الأنفس أو الأموال أو أية كوارث أخرى-لا قدر الله -لسبب يرجع إلى شبكة الغاز الطبيعي الجاري إنشاؤها في الإمارة.
- السعي لاستكمال إنارة الشوارع تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو حاكم البلاد -حفظه الله -توفيراً لأسباب الأمن والسلامة في الإمارة.
- استبدال الخطوط الهوائية الكهربائية وإحلالها بالوسائل الحديثة تفادياً للأضرار التي من الممكن حدوثها بسبب سقوط الأعمدة أو أية أسباب أخرى.
- دعم الهيئة لمواصلة جهودها الخيرة في تحقيق إدارة الجودة الشاملة.
- مشاركة الهيئة جهات الاختصاص الأخرى للإشراف الفني والصحي على المياه المصنعة محلياً أو المستوردة، وذلك ضماناً لاستيفائها الشروط والمواصفات العالمية.
- وجوب أن تكون الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع الهيئة مرخصة في إمارة الشارقة وخاضعة لسلطات الترخيص المحلية وفقاً لما يجري في الإمارات الأخرى، وبما يسهل عملية المراقبة على هذه الشركات والمؤسسات وتأهيل أكثرها تميزاً للتعاقد مع الهيئة سواء كان بشأن توريد مواد أو معدات أو تقديم خدمات.

دائرة التنمية الاقتصادية

- دعم السياسة التي طرحها رئيس الدائرة في هذه الجلسة بكافة أنواع الدعم المادي والمعنوي لتحقيق الأهداف الطموحة التي تبنتها هذه الدائرة والتي تمثل طموحات وآمال المجلس.

وزارة الصحة في شأن الخدمات الطبية التي تقدمها الوزارة في إمارة الشارقة "منطقة الشارقة الطبية"

- الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية في الإمارة، والإسراع لسد النقص في الكادر الطبي والفني والإداري، ومراعاة تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال في المراكز العالمية.
- الإسراع في إنشاء مستشفى تخصصي لأمراض النساء والتوليد والأطفال مع شموله لمركز تخصصي لعلاج أمراض الدم الوراثية.
- إنشاء مركز تخصصي لعلاج مرض السكر.

- تطوير مستشفى القاسمي ليصبح مستشفى تعليمي مرجعي لكافة التخصصات.
- الإسراع في إنشاء وتنفيذ مستشفى كلباء مع استعجال سد النقص في الخدمات الطبية بالمستشفى الحالي، وكذلك الإسراع في افتتاح وتشغيل مستشفى الذيد الجديد.
- مع إشادة المجلس بالجهود المبذولة اتحاديا ومحليا للارتقاء بالخدمات الطبية في الإمارة إلا أن المجلس يتطلع إلى المزيد من الدعم لميزانية المنطقة الطبية لتتمكن من تلبية الاحتياجات الطبية في الإمارة.
- التنسيق مع جهات الاختصاص لإنشاء نظام التأمين الصحي واستصدار النظم الخاصة به.
- زيادة عدد الكادر التمريضي بالصحة المدرسية لتمكينها من تقديم الرعاية الطبية المطلوبة لأبنائنا التلاميذ في كافة مدن ومناطق الإمارة.
- ضرورة إيجاد مركز صحي بديل في كل من منطقتي المدام والرفيعة.
- إنشاء مركز متخصص لعلاج مرضى المخدرات ومن في حكمهم.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات العاجلة لشرطة الشارقة ودعم ميزانيتها على الصعيدين الاتحادي والمحلي تمكيناً لها من أداء الدور المنوط بها.
- وضع التدابير المناسبة لحماية المجتمع ووقايته من الجريمة وذلك بالتعاون مع الدوائر المختصة خاصة في المناطق السكنية القديمة والمهجورة، وبالنسبة للأحياء الشعبية المخصصة للمواطنين يمنع التأجير فيها لغيرهم طالما كان كلها أو بعضها مشغول بالمواطنين.
- دعم إدارة مكافحة المخدرات بالكفاءات الشرطية المدربة لمكافحة المخدرات بكافة أنواعها، مع العمل على تحديث مركز علاج وتأهيل مدمني المخدرات بالتعاون مع الجهات المحلية والاتحادية المختصة.
- العمل على تطوير شرطة الأنجاد وإزالة معوقات عملها حتى تؤدي دورها كدورية شاملة حفاظاً على الأمن، وتكثيف الدوريات الليلية للتصدي لظاهرة التسكع والتسبب في الإزعاج وإخلاق الطمأنينة العامة، وتفعيل دور الشرطة النسائية.
- الإسراع في تنفيذ خطة التوطين والإحلال والعمل على تشجيع المواطنين على الانضمام لهذا المرفق الهام، ومنحهم الحوافز المناسبة وتدريبهم وتأهيلهم لتقديم خدمة شرطية متميزة.
- الإسراع في إنشاء مراكز جديدة للشرطة في خورفكان وكلباء ودبا الحصن والمليحة واستحداث مراكز شرطة في المناطق الصناعية بالإمارة مع الإسراع في افتتاح مركز شرطة النحوة ومنطقة وادي الحلو.

- العمل على تحديث أماكن توقيف الشـــرطة تأكيداً لمبدأ المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وفصـــل أماكن الموقوفين حسب طبيعة أعمارهم وما نسب إليهم من اتهام مع مراعاة تحسين خدمات السجون وفصل المحكوم عليهم حسب نوع الجريمة.
- نشـــر الوعي الأمني والمروري لدى كافة فئات المجتمع خاصـــة بين طلاب المدارس بالتنســـيق مع الوزارات والدوائر المعنية بالإمارة للعمل على التصـــدي لكافة الظواهر الســـلوكية المنحرفة وعلى رأســـها جرائم المخدرات.
- النظر في تعديل قانون الأحداث الاتحادي رقم (9) لسنة 1976م بالتنسيق مع الجهات المختصة لمواكبة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأحداث.
- تطوير وزيادة خدمة الإسعاف خاصة في طرق المرور السريع بالإمارة.
- التنســـيق مع الإدارة العامة للدفاع المدني بالإمارة لســـد النقص في خدمات الدفاع المدني خاصـــة في المنطقة الحرة بالحمرية والمدام والمناطق السكنية الجديدة بالإمارة ومنطقة دبا الحصن.
- تكثيف الدوريات المرورية في الشـــوارع التي تتكرر فيها حوادث الســـير وكذلك أمام المدارس وطرق المرور الســـريع وفي أيام العطلات الأســـبوعية والمناســـبات العامة، وكذلك مراعاة وضـــع علامات عبور المشـــاة الأرضية والضوئية.
- إعادة اســـتخدام المواصـــلات العامة -الحافلات-لتخفيف الازدحام والاختناقات المرورية، وكذلك إعادة النظر في سيارات الأجرة بتنظيمها والارتقاء بها لتقديم خدمة متطورة ومتميزة.
- وضـــع خطة مســـتديمة للضـــبط المروري تُراجع دورياً حمايةً للنظام العام وزجر العابثين من الشـــباب وغيرهم والذين يســـيئون اســـتخدام المركبات والدراجات النارية بالمخالفة للأنظمة مهددين حياتهم والآخرين للخطر بسبب السرعة الزائدة والطيش.
- الالتزام بتطبيق التشـــريعات النافذة لغرض وضـــع ضـــوابط تمنع عبور الحيوانات الســـائبة في الطرق والمناطق المأهولة، وكذلك في طرق المرور الســـريع حيث أن ذلك ســـبباً رئيســـياً لحوادث الســـير القاتلة ومراعاة فرض عقوبات رادعة على أصحاب هذه الحيوانات أو المتسببين في تسيّبها.
- وضع برنامج زمني لمرور الشاحنات وسيارات تعليم السياقة أثناء أوقات الذروة المرورية ضماناً لانسيابية حركة السير مع مراعاة عدم سوقها داخل الأحياء السكنية لغايات التعليم.

- تطوير البرامج التلفازية التي تعكس الوجه الحضـــاري للإمارة والارتقاء بها لمواكبة التنافس القائم بين المحطات في إطار التوجه العام والســـمة التي تميز تلفزيون الشـــارقة. ولتحقيق ذلك مراعاة إعادة الهندســـة الإدارية، واســـتقطاب الكادر الوظيفي الكفء تحقيقاً لهذا الطموح والتميز ولمواكبة النهضـــة الشـــاملة، وإبراز المقومات الحضـــارية العديدة من متاحف وأنشـــطة وفعاليات ثقافية ومناطق جذب سياحي أصبحت محل إشادة وإعجاب الجميع.
- الاهتمام بالمكتبات العديدة في الإمارة -خاصـة مكتبة الشـارقة -والتعامل معها كموقع من مواقع الحدث الإعلامي لعكس هذه الثروة والثورة الفكرية التي تنتظم الإمارة، وتغطية تلك الأحداث عن طريق التلفاز.
- تقديم خدمة إعلامية مميزة لترويج الشارقة اقتصادياً إبرازاً للإمكانيات الاقتصادية والسياحية المتوافرة فيها، والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشـــأن حفاظاً على البنى الاقتصـــادية وتطويرها وبخاصـــة الصناعي منها والتي اتسمت بها الإمارة.
- تثبيت لوائح إرشـــادية ســـياحية توضـح المعالم الســـياحية في الإمارة بلون متميز لتســـهيل الوصـــول إليها والإعلام بها والترويج عنها بذات الوقت.
- التركيز على برامج الأطفال بشـــكل عام وبخاصـــة الرســـوم المتحركة الناطقة بالعربية التي تتناســـب مع القيم والأخلاق وتساعد في تربية النشء، ومراعاة الابتعاد عن الرسوم الأجنبية التي لا تخدم ذلك.
- والمجلس إذ يشـيد بما يقدمه تلفزيون الشـارقة من برامج عربية خاصـه بالناطقين بغيرها يدعو إلى تعزيز وتفعيل هذه البرامج والاســـتفادة من البث الموســـع لهذه الشـــريحة من المشـــاهدين بإبراز النواحي والإنجازات الحضارية المختلفة بالإمارة.
- الاســـتفادة من الصـــحف المحلية لزيادة التغطية والترويج للإمارة ثقافياً وإعلامياً واقتصـــادياً مع حثها للابتعاد عن نشر الإعلانات والصور التي تمس الحياء والعادات والتقاليد.
- الاســـتفادة من الجامعات بالتعاون مع جهات الاختصـــاص لإنشـــاء أرشـــيف عام للإمارة، وتوثيق التراث المحلي، وتدوين التاريخ من الرواة الثقة من المواطنين من كبار الســـن والعارفين بتاريخ المنطقة وتراثها تأصيلاً لهذا التراث وحفظه من الاندثار والتشويه.
- اســـتكمال خطط التوطين في التلفزيون، وتحفيز المواطنين للانخراط والعمل في هذا الجهاز مع الإســـراع في استكمال الإجراءات واستصدار الكادر الخاص بهذا الجهاز.

دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي

- إعادة إنشاء دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي لتصبح هيئة حكومية عامة لها الاستقلال المالي والإداري والشخصية الاعتبارية قانوناً حتى يتمكن المطار من تملك حرية الانطلاق وإبعاده عن القيود الحكومية الإدارية ليدار بطريقة توصله إلى التميز والكفاءة التي تمكنه من مواجهات التحديات والمنافسة في كافة أنواع الخدمات في مجال الطيران المدني ليضحى مطاراً جاذباً لشركات الطيران والمسافرين.
- تفعيل حركة نقل الركاب لتتوازى مع حركة الشحن الجوي التي حقق المطار نجاحاً وتميزاً فيها.
- وضع خطة علمية من أهل الخبرة محددة زمنياً لتطوير المطار وتفعيل دورة باعتباره أحد أعمدة التنمية الاقتصادية في البلد وينعكس أداءه على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وذلك استغلالاً لموقعة الاستراتيجي ليس في الدولة فقط وإنما إقليمياً ودولياً.
- دراسة إمكانية إنشاء ناقل وطني في الإمارة ليستفيد المطار من المزايا الواردة في الاتفاقيات الثنائية مع الدولة في هذا المجال من جهة تنشيط حركة الترانزيت، ومنح حريات أكثر في حدود الأنظمة الاتحادية لاستقطاب الطيران المنتظم وغير المنتظم من جهة أخرى.
- إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التي تقدم خدمات في المطار وذلك خدمةً للصالح العام.
- عمل خطة لتوطين الوظائف واتباع سياسة التدريب والتعليم المستمر لتكريس عملية التوطين.

دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف

- ضرورة زيادة ميزانية الدائرة لتمكينها من أداء واجباتها الهامة التي هي أساس معتقداتنا وعماد مجتمعنا المسلم.
- تطوير الإدارة القائمة (في حدود الإمكانيات المتاحة) بوضع خطط وبرامج جديدة تكون أكثر فاعلية استغلالاً للمؤسسات العديدة التي تمتاز بها الإمارة كمراكز الأطفال والشباب المنتشرة في الأحياء والمساجد الجامعة وغيرها، وذلك لتنفيذ مختلف الأنشطة الدائمة أو الرسمية كتحفيظ القرآن والدعوة والإرشاد والمحاضرات والندوات وما شابه مما يساعد في تحقيق الأهداف وعلى رأسها التصدي للظواهر الاجتماعية الغريبة على مجتمعنا والعمل على معالجتها.

- التدريب والتعليم المستمر للأئمة والوعاظ، والارتقاء بالمستوى الثقافي والمهني للعاملين في مجال الدعوة، واختيار العناصر المناسبة من المواطنين لتأهيلهم واتساع المجال لهم لتقديم هذه الخدمة الدينية والوطنية، وتَبني فكرة إنشاء معهد أو مركز لهذه الغاية.
- الاستفادة من المؤهلين الموجودين بمختلف المؤسسات والجهات في الإمارة للقيام بمهمة الإمامة والخطابة في صلاة الجمعة وغيرها وفي الوعظ والإرشاد، وكذلك الواعظات من النساء لسد النقص الملحوظ في هذه الفئات.
- إجراء الاتصالات مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لتوفير العدد المناسب من وظائف الأئمة والمؤذنين، وذلك عن طريق الاستحداث ومراعاة الوظائف التي كانت مخصصة في السابق للإمارة.
- مراعاة تعيين الأئمة والمؤذنين المؤهلين من ذوي الاختصاص.
- إعادة النظر في طريقة توزيع كوادر الأئمة والخطباء والمؤذنين مع وضع توصيف وظيفي لهم لتقديم خدمة تليق بالمساجد والمصلين، ومراعاة النسبة والتناسب عند تعيينهم بالنظر إلى حجم المسجد والكثافة السكانية في منطقة الاختصاص، واتباع نظام الاحتياط لسد النقص إذا شغر مكان الإمام أو المؤذن في أيٍ من مساجد الإمارة.
- تفعيل التشريعات التي تحمي العقيدة الإسلامية.
- تشكيل لجنة من المختصين لدراسة إنشاء (بيت الزكاة) في إمارة الشارقة، وهي الفكرة التي سبق أن أشار إليها حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور / سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة -حفظه الله -.

الأمانة العامة للوقف

- إعادة النظر في الاستثمارات الوقفية بأخذ رأي بيوت الخبرة من الفنيين والاقتصاديين بما يحقق أعلى الفوائد ويخفض مديونيات الأمانة العامة، وبذات الوقت يحفظ الأعيان الوقفية ويحقق رغبات الواقفين كون الوقف من أعظم القربات إلى الله -تعالى -مع التأكيد على تعيين كفاءات مواطنه لتولي الوظائف القيادية للمشاركة في تحمل هذه الأمانة العظيمة.
- مراعاة الأهداف المنصوص عليها في مرسوم إنشائها وتفعيل دور مجلسها ليكون أكثر إيجابية مع بذل مزيد من الرقابة على أعمالها، وذلك بإشراك بعض الفعاليات الاجتماعية من المواطنين المشهود لهم بأعمال الخير وإثرائهم للعمل الطوعي العام.

- تمكيناً للأمانة العامة والمحكمة الشرعية المختصة للقيام بمهامها العمل على تكوين لجان متخصصة من ذوي الشأن ومن الأعيان الثقاة وذلك لتقديم الرأي الشرعي ومهمة الإفتاء، وكذلك للقيام بمهمة المعرفين بشأن المواطنين الموصي لهم من ريع الأوقاف وذلك في حدود شروط الواقف وكذلك تولي مهمة الأمانات الوقفية.

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- الاهتمام بالتوعية البيئية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك تكثيف التوعية التربوية والتثقيفية البيئية بالمدارس على مختلف درجاتها وذلك بإشراف الهيئة والتنسيق في هذا الشأن مع الجهات المعنية بالبيئة اتحادياً ومحلياً.
- الإسراع في إنشاء المحميات الطبيعية بالإمارة وخاصةً بجزيرة صير بو نعير.
- المشاركة في وضع خطة لتعميم نُظم الصرف الصحي السليمة بالإمارة لوقف الآثار البيئية السلبية، وذلك باتباع أساليب التقنية الحديثة في معالجة مخلفات شبكات المجاري والاستفادة منها دون أضرار بالبيئة.
- التنسيق مع جهات الاختصاص الاتحادية والمحلية لضمان مراقبة استخدام المبيدات الحشرية والزراعية دون إضرار بالبيئة.
- وضع آلية بالتنسيق مع جهات الاختصاص لتخفيف التلوث البيئي الناتج عن عوادم السيارات والمركبات، وعلى سبيل المثال باستعمالها البترول الخالي من الرصاص.
- تشجيع صناعة إعادة التدوير " بشكل عام " وبخاصة المخلفات الصلبة، والتنسيق مع الإدارات والجهات المختصة لهذه الغاية.
- رعاية الموارد الطبيعية ومراقبة الدراسات البيئية الخاصة بالصناعة لضمان الالتزام بقواعد التقييم البيئي، وذلك بتفعيل التشريعات البيئية الاتحادية والمحلية واستكمال ما نقص منها لتحقيق سلامة البيئة.
- تبني دور رائد وإيجابي بالتنسيق مع السلطات المختصة اتحادياً ومحلياً لوضع آليات حديثة ومتطورة لمراقبة التلوث بأنواعه والحد من آثاره ومنع انتشاره ووضع السياسات المتعلقة بذلك، واقتراح الحلول لأية مشكلات أو معوقات تواجه هذه الآليات، والعمل على تدريب كوادر مواطنة تكون قادرة لتولي هذه المهام.

- استناداً لقانون إنشاء الهيئة رقم (6) لسنة 1998 اقتراح تشريع لاستحداث رسوم تحصل من الجهات المختلفة المستفيدة من الخدمات البيئية المرخص لها في الإمارة.
- تخصيص مبنى مستقل للهيئة ودعمها إدارياً وفنياً.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2000م
بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2000

- إن المجلس يرى أن المادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لسنة 1999م قد تطلبت أن يعرض مشروع الميزانية العامة للإمارة على المجلس الاستشاري قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل لمناقشته وإبداء ملاحظاته عليه وهو الأمر الذي لم يتحقق في عرض مشروع الميزانية لعام 2000م ويوصي المجلس بالعمل على مراعاة المواعيد المقررة لعرض الميزانية على المجلس، وذلك تمكينا للمجلس من أداء واجباته المنوط به تحقيقا للصالح العام.
- لاحظ المجلس أن تقرير دائرة المالية المركزية وبياناتها المالية المصاحبة للموازنة التقديرية قد خلت من بيان الموازنات التقديرية والمنصرفات لبعض الدوائر المحلية والمؤسسات والهيئات الحكومية وهي: دوائر البلدية، هيئة كهرباء ومياه الشارقة، هيئة المناطق الحرة. ويوصي المجلس بالطلب من دائرة المالية المركزية مراعاة ضم تلك الدوائر والمؤسسات في تقاريرها المالية وميزانياتها التقديرية مستقبلا تحقيقا لشمول تلك الموازنة لجميع الدوائر المحلية بشقيها المركزية واللامركزية والهيئات والمؤسسات الحكومية.
- ويوصي المجلس دائرتي المالية المركزية والرقابة بدراسة الأداء المالي لتلك المؤسسات والدوائر الحكومية وصولا لتأمين التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وكذلك بحث مصدر إيرادات جديدة تزيد من موارد الميزانية.
- أوصى المجلس بدراسة ما تقدمه المؤسسات والهيئات الحكومية الخدمية من خدمات بحيث تتناسب التكلفة الفعلية للخدمات المقدمة من تلك الدوائر مع التكلفة الفعلية لتلك الخدمات تخفيفا للأعباء المالية على الحكومة وترشيدا لاستهلاك تلك الخدمات على أن يراعى عدم زيادة أعباء المواطنين من ذوي الدخل المحدود.
- وقد أوصى المجلس أن يراعى في شغل الوظائف المستحدثة خلال عام 2000م والتي تشكل نسبة 52.5 % من إجمالي الموازنة، زيادة نسبة التوطين واقتصار تعيين غير المواطنين على التخصصات الضرورية وغير المتوافرة لدى المواطنين من الخريجين.

- ويرى المجلس بتفعيل دور الرقابة المالية سيقود إلى حسن استخدام الموارد المالية المتاحة وسيحول دون هدر تلك الموارد، وأوصى المجلس بالعمل على تفعيل دور الأجهزة الرقابية ممثلة في دائرة الرقابة المالية ودعمها بالكوادر والخبرات المناسبة.
- وأوصى المجلس بتضافر جهود الدوائر الحكومية والعمل على بحث تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات وجذب الاستثمارات الاقتصادية ذات العائد.

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثاني

وزارة التربية والتعليم في شأن الخدمات التي تقدمها الوزارة في إمارة الشارقة "منطقة الشارقة التعليمية"

- اعتماد كادر وظيفي مستقل يحقق طموحات المعلمين ويتناسب مع رسالتهم التربوية التي يضطلعون بها، ويعمل على استقطاب العناصر المواطنة المتميزة والتي تعد هي حجر الأساس للإصلاح التعليمي المطلوب.
- إحداث تغير جذري في مناهج التعليم العام وذلك لتجاوز واقع التلقين والحشو والاعتماد على المستويات الدنيا من التفكير إلى مناهج تركز على غرس القيم وتقوم على تزويد المتعلم بالمهارات اللازمة لنجاحه في حياته وتنقل بؤرة الارتكاز من المعلم إلى المتعلم والاهتمام بالكيف لا بالكم، وتنمية مهارات التفكير العلمي والإبداعي وتعتمد تفعيل دور المتعلم بشكل رئيسي وصولاً للمعايير العالمية في إعداد التلاميذ وصولاً للنتائج التعليمية المميزة.
- الإسراع في سد الشواغر الوظيفية من معلمين وأمناء مكتبات ومختبرات وأخصائيين اجتماعيين على أن تسعى الوزارة لتجاوز تلك العقبة التي يتكرر حدوثها سنوياً.
- السعي لدى وزارة التربية والتعليم لمنح المناطق التعليمية بالدولة صلاحيات أوسع في سبيل تحقيق مبدأ اللامركزية الإدارية الأمر الذي يعود بالنفع على تطبيق السياسات التعليمية بالدولة.
- إنشاء مجلس تطوير تربوي للتعليم العام بإمارة الشارقة يكون من أولوياته مساندة إدارة المنطقة والوزارة في تسريع جهود التطوير وتبني المشروعات التربوية التجديدية على أن تشمل عضويته القيادات التربوية من المنطقة التعليمية والقيادات التربوية المجتمعية والتي تزخر بها الإمارة على أن يخصص للمجلس ميزانية مستقلة تسهم في إنجاح مشروعاته التطويرية.
- ضرورة وضع خطة متوسطة المدى لإحداث تغيرات في مديري المدارس، بحيث يتم استقطاب عناصر متميزة شابة واستبعاد العناصر ذات الأداء المتوسط والإنتاجية المنخفضة مع الحرص على اعتماد الجوانب التحفيزية والتشجيعية للإدارة المدرسية.
- تشجيع مدارس المنطقة وجميع فئات المجتمع التربوي للمشاركة الفعالة في جوائز التميز على مستوى المنطقة وعلى مستوى الدولة لما لذلك من آثار إيجابية في نشر ثقافة التميز والجودة باعتبارها المؤشر العام الذي يظهر مستوى الأداء التربوي.
- إعداد برامج تدريبية حديثة تتناسب مع العصر وتحقق الحاجات التنموية للفئات الإدارية والفنية على أن ترصد لها ميزانية خاصة من قبل الإمارة.
- تبني مشروع المدرسة الإلكترونية وتدريس مادة تقنية المعلومات والتعامل مع الشبكة المعلوماتية داخل المدارس بالمنطقة لمواكبة متطلبات العصر.

- إنشـاء لجنة عليا على مسـتوى إمارة الشـارقة تعنى ببرامج تشـغيل وأنشـطة الطلاب في الفترة الصـيفية تمثل فيها جميع جهات الاختصـاص المعنية لتنظيم وتنسـيق اسـتيعاب أكبر قدر من الطلبة، وتوفير أفضل السبل التربوية لشغل أوقات فراغهم.
- الاسـتمرار في المشـروع الرائد لمدارس الشـارقة النموذجية لتقديم خدمة متميزة لأبنائنا الطلاب والسـعي لتعميم ذلك المشروع على بقية المناطق الأخرى بالإمارة.
- تخصيص مقر ملائم للمنطقة التعليمية بالشارقة يتلاءم ووضعية إمارة الشارقة كمنارة للعلم والثقافة تمكيناً للعاملين من أداء واجباتهم بصورة مثلى.
- أن تولي وزارة التربية والتعليم والشـباب ومنطقة الشـارقة التعليمية الاهتمام بالتعليم الفني ودعمه بكافة الاحتياجات الضرورية، وتطوير ورش العمل بالمدرسة الصناعية بالشارقة أسوة باهتمام الوزارة بالتعليم العام، ليواكب التعليم الفني التطورات العالمية والتقنية مع فتح مدراس صـناعية أخرى بالدولة والإمارة لما للتعليم الفني من أهمية عظيمة في دعم البنية الاقتصـادية الوطنية، ولقدرة التعليم الفني على تأمين فرص العمل للقوى العاملة الوطنية المؤهلة علمياً وفنياً بدلاً عن العمالة الوافدة.
- العمل على زيادة الإشـراف والرقابة على المدارس الخاصـة بالدولة والمنطقة باعتبار أن تلك المدارس تشـكل جزءاً مهماً من العملية التعليمية بالدولة مع السـعي لتزويد منطقة الشـارقة التعليمية بالكوادر اللازمة لأداء تلك المهمة.

دائرة الموانئ البحرية والجمارك

- تحديث وتطوير النواحي الإدارية والفنية بالدائرة، واتباع قواعد وأنظمة الجودة العالمية وذلك بإدخال التقنيات الحديثة وخلافها لتوفير مناخٍ جاذبٍ للسـفن التجارية والسـياحية، والاسـتفادة من تجارب الموانئ المتقدمة والمشهود لها بالخدمات المتميزة والتوسع في الأرصفة بميناء الحمرية، ودعم التخصص الذي اشتهر به ميناء خورفكان في خدمة الحاويات.
- إعطاء الأولوية في خطة الحكومة الترويجية والتسـويقية لموانئ الشـارقة بالتنسـيق مع الجهات ذات العلاقة وتوفير الدعم المالي لذلك، تمكيناً لها لتبوء المكانة التي تناسـب والميزات الجغرافية والطبيعية التي تمتاز بها، وذلك حفاظاً على عراقتها ومكانتها الاستراتيجية وتمكيناً لها على المنافسة.
- الاهتمام بالأمن والسلامة وتأهيل خدمات الدفاع المدني وتعزيزها، ومدها بالمعدات الحديثة التي تتطلبها طبيعة منشآت الموانئ والجمارك وذلك حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

- إعادة النظر في علاقات الدائرة التعاقدية مع الشـركات البحرية العاملة بما في ذلك شـركات المناولة بما يحقق الزيادة في الموارد المالية للموانئ.
- تأييد فكرة إنشاء حوض جاف في المنطقة الشرقية الداخلة في اختصاص الإمارة استغلالاً لاستراتيجية الموقع.
- تطوير خور الشارقة بما يحفظ له سمعته التاريخية والاهتمام بنظافته، وتقديم خدمات إصلاح السفن الصغيرة فيه.
- إيلاء أهمية خاصة بوضع الخطط المناسبة لتوطين الوظائف الإدارية والفنية، واتباع سياسة التعليم والتدريب المستمر لتأهيل المواطنين واستقطابهم للانخراط في كافة أعمال الموانئ والجمارك.
- الاهتمام بحماية البيئة البحرية ووضـع القوانين الاتحادية والمحلية المتعلقة بذلك موضـع التنفيذ الفوري لوقف التدهور البيئي الواقع على المياه السـاحلية والإقليمية وقاع البحر في الموانئ، والتنسـيق مع الجهات المختصة اتحادياً ومحلياً في هذا الخصوص.
- إعطاء أولوية لإصـلاح التشـريعات الخاصـة بالموانئ والجمارك، وتكوين لجنة خاصـة بذلك للإسـراع بدراسـة هذه التشـريعات ووضـع التوصـيات اللازمة لتحديثها لمواكبة المتغيرات وتحسـين مناخ الخدمات وتميزها.
- تشديد الرقابة على البضائع بالمناطق الجمركية وذلك وفقاً للقوانين السارية.
- إزالة المنشآت والمكاتب الخشبية، ومراعاة النواحي الجمالية والتشجير التي تتسم بها المباني الحكومية في الشارقة.
- دراسـة جدوى إقامة خطط للسـكك الحديدية لربط موانئ الشـارقة ومطارها لغايات نقل الحاويات، حيث ستصبح الشارقة بهذه الطريقة المركز الرئيسي والأول لهذه الخدمة في منطقة الخليج بعد توحيد التعرفة الجمركية، هذا فضلاً عن تعزيز موقع الشارقة الاستراتيجي.

بلدية الشارقة

- وضع خطة لاستقطاب المواطنين للعمل بكافة أقسام البلدية، وتبني سياسة التطوير والتدريب المستمر لغايات الإحلال وتنمية الموارد البشرية، وإزالة أسباب عزوف المواطنين من الالتحاق ببعض أقسام البلدية.
- تبني وتطبيق نظام ضبط الجودة والرقابة النوعية لكافة الخدمات التي تقدمها البلدية.
- المشاركة الفاعلة والتنسيق مع هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالشارقة وكافة الجهات المعنية بالبيئة لصون بيئة الإمارة وعلى الخصوص شواطئها ومرافقها الحضارية، ومنع تدهور البيئة فيها والحفاظ على ما اتسمت به من جماليات. وكذلك استكمال الخدمات في مناطق الترويح العامة والمحافظة على النظافة العامة.
- ضبط الأسواق عن طريق التطبيق الحازم لأحكام قانون الصحة العامة وكافة التشريعات البيئية النافذة في ظل قانوني المجلسين التنفيذي والاستشاري، وذلك بما يحقق أهداف الضبط الإداري صوناً للصحة العامة والحماية من الغش التجاري، وتطوير وتحسين الأداء في مجال الرقابة على المواد الغذائية المستوردة أو المنتجة محلياً وضمان خلوها من مسببات الأمراض كالأغذية المُهجنة والمُعدلة وراثياً والتي يثبت خطرها.
- العمل على توعية المستهلك، والمشاركة الفاعلة مع جمعيات النفع العام ومؤسسات العمل التطوعي وذلك بمد المستهلكين بالمعلومات اللازمة لممارسة حقهم في الاختيار بما يساعد في عملية الرقابة، وتحقيق أقصى درجات الجودة والتوزيع الغذائي الآمن في الإمارة.
- تقييم ما تم إنجازه من مشروع الصرف الصحي والذي غطت خدماته خمسين بالمائة من مدينة الشارقة تقريباً، وإعادة النظر في المشروع عن طريق حصر السلبيات التي رافقته وآثارها على البيئة والصحة العامة ووضع خطة -في ضوء ذلك -للتقليل من الآثار الضارة، وضمان سرعة الإنجاز في المراحل القادمة باتباع التقنيات المناسبة تفادياً لطول المدة الذي واكب المرحلة السابقة.
- إعادة النظر في تشريعات البلدية والعمل على إصلاحها وتحديثها، وذلك بالمشاركة مع الجهات المعنية في ضوء المتغيرات العديدة التي استهدفت النهوض بالحكم المحلي وأجهزته في الإمارة.
- إجراء مسح عام ودراسة أسباب شُح المياه في بعض مناطق الإمارة، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة بتوفير البدائل والعمل على ترشيد الاستهلاك بالتعاون مع الأجهزة المعنية.

- مراعاة أحكام القوانين عند استحداث الرسوم أو تعديلها أو فرض الغرامات، ومراعاة أن تأتي الرسوم مناسبة لما تقدمه البلدية من خدمات، وإخضاع الرسوم للدراسة قبل فرضها مراعاةً لأحكام القانون وذلك للتخفيف عن الأفراد والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار بالإمارة.
- المساهمة في تفعيل القانون رقم (2) لسنة 1982 بشأن تواجد الحيوانات في الأماكن العامة والمأهولة، ووضع أحكامه موضع التنفيذ وذلك بالتنسيق مع أجهزة الشرطة المختلفة حمايةً للأرواح والممتلكات، والمحافظة على الواجهة الحضارية للإمارة، وتقليل الحوادث خاصةً في الطرق الخارجية.
- اتخاذ الإجراءات القانونية لوضع الآليات المناسبة وفقـــاً لتشريعات البلدية وبمراعاة القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، وذلك لضمان تحصيل رسوم تسجيل عقود إيجار العقارات بمختلف أنواعها وتجديداتها الدورية وأي تعديل يطرأ عليها وذلك حفاظـــاً على إيرادات البلدية من الضياع.
- تبسيط الإجراءات بشأن تراخيص المباني والصيانة بحيث تسلَّم لطالبها في فترة وجيزة بالتنسيق مع الدوائر المعنية ومراعاة تفادي الازدواجية.
- زيادة الاهتمام بالمناطق الصناعية وتطويرها باعتبارها الشريحة الأكبر من إجمالي المنشآت الصناعية بالدولة؛ وذلك بالتنسيق مع الدوائر المختلفة لتوفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها من تعبيد للطرق وتشجيرها، وضبط مخالفات هدر المياه وسوء استخدامها والمخالفات الأخرى لقانون الصحة العامة.
- إعادة هيكلة الجهازين الإداري والفني بالبلدية في ضوء ما استحدث من دوائر حكومية والتي تقدم خدمات أصيلة أو مساندة لخدمات البلدية، وذلك تحقيقـــاً لانسيابية العمل ومراعاة الاختصاص لخدمة الصالح العام.
- مساواة البلدية بالدوائر الأخرى في شأن تطبيق أنظمة الرقابة المالية ودائرة المالية المركزية، وذلك لتحقيق وحدة الإجراءات المالية في الجهاز الحكومي للإمارة.
- إعادة النظر في تجربة المجالس البلدية وذلك في ضوء تجربة المجلسين التنفيذي والاستشاري لإمارة الشارقة.
- التأكيد على حظر الأنشطة التجارية والحرفية بما في ذلك صيد الأسماك على الشواطئ ابتداء من الساعة الحادية عشر من صباح يوم الجمعة مراعاة لشعيرة الصلاة ولحين الانتهاء منها.
- إعداد تصنيف لما تقدمه البلدية من خدمات، ووضع المؤشر المطلوب الذي يمكنّها من الوصول إلى مواقع النقص في الخدمات على مستوى الإمارة، ومن ثم تحديد الأولويات التي تضعها البلدية لاستكمال هذه الخدمات.

وزارة الداخلية "إدارة الدفاع المدني"

- تكوين لجنة عليا تُشكّل من كبار المسؤولين المعنيين بالأمر بوزارة الداخلية والإمارة لحصر الاحتياجات الفعلية العاجلة للإدارة من حيث المعدات والأفراد، وتقديم خطة عاجلة لمعالجة الوضع الحالي.
- توفير الدعم المالي اتحادياً ومحلياً لسد النقص الكبير الذي تعاني منه الإدارة لتلافي الآثار الخطيرة المترتبة عليه.
- إعادة النظر في الرسوم المفروضة لخدمات الدفاع المدني في الإمارة لتكون مناسبة للخدمات الفعلية التي تقدمها الإدارة.
- أهمية وضع آلية التنسيق مع الدوائر المعنية لوضع الضوابط والمعايير اللازمة لتبسيط الإجراءات الخاصة بتراخيص الأنشطة المختلفة المرتبطة باختصاص الدفاع المدني وصولاً إلى التوازن المطلوب فيما بين متطلبات التنمية ومتطلبات الوقاية والحماية ومواجهة الكوارث المختلفة، ولتقديم خدمات تواكب التطور والنهضة الحضارية التي تشهدها البلاد.
- نشر الوعي والإرشاد بالاستفادة من مؤسسات الإعلام ووزارة التربية والتعليم والمتاحف المتخصصة المنتشرة في الإمارة حتى نهيئ جيلاً من النشء والشباب المثقف والمدرب على كافة أنشطة ومجالات الدفاع المدني للمشاركة الفاعلة في العمل التطوعي عند وقوع الكوارث.
- دراسة مدى إمكانية مساهمة القطاع الخاص في دعم خدمات الدفاع المدني تفعيلاً لمبدأ المشاركة والتكامل بين القطاعين العام والخاص لبسط الأمن الشامل وتوفير المرافق الحيوية ودعمها.
- إجراء مسح شامل للإمارة لوضع المقترحات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة للدفاع المدني بمراعاة الكثافة السكانية وأهمية الموقع.
- الاهتمام بالنواحي التدريبية الحديثة مع التركيز على التمارين الوهمية للحوادث الافتراضية الكبيرة وصولاً إلى جاهزية الأفراد لمواجهة الكوارث الجوية عموماً وحوادث المطارات والموانئ بوجه خاص وحالات الحوادث المختلفة بالأبراج السكنية والمناطق الصناعية وخلافه.
- أهمية تفعيل تشريعات الدفاع المدني ووضعها موضع التنفيذ بما يحقق الأهداف التي قصدها المشرع.

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- أهمية تفعيل صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الهيئة لتحقيق الأهداف المتميزة التي نصت عليها تشريعات الهيئة وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة.
- دراسة فكرة إنشاء قرية للطباعة والنشر وذلك بالاشتراك مع دائرة الثقافة والإعلام والدوائر والهيئات المساندة الأخرى تُعنى بكافة منشآت وأنشطة الطباعة والنشر والناشرين انطلاقاً من تتويج الإمارة عاصمة للثقافة العربية لعام 1998م، ولاعتبارات منها أن الإمارة تحتضن جمعيات النفع العام وكذلك يقام بها معرض دولي للكتاب وهو الأكبر والأكثر شهرة في المنطقة فضلاً عن وجود جامعة الشارقة والجامعة الأمريكية وكليات التقنية بما يجعل من الإمارة مركزاً للإشعاع الفكري والثقافي.
- استقطاب بعض المدخلات السياحية الجاذبة للسائح المحلي والأجنبي اعتماداً على مقومات الإمارة السياحية، ومثال ذلك إدخال أنظمة التلفريك في منطقة البحيرات بالشارقة وشواطئ المنطقة الشرقية كمدينة خورفكان. وكذلك استحداث الباصات الخاصة بالجولات السياحية داخل الإمارة وتوفير مواقف مميزة لها تكون بذات الوقت أسواقاً تراثية صغيرة لخدمة السياح.
- استغلال الأنشطة السياحية للتعريف بديننا الإسلامي الحنيف وعاداتنا العربية العريقة، وتبني فكرة توفير وتدريب المرشدين السياحيين المواطنين لتقديم خدمة سياحية متكاملة تعكس التقاليد والأعراف السائدة في البلاد وتبرز الوجه الحضاري المشرق الذي تمتاز به الإمارة.
- الترويج للسياحة التعليمية وسياحة المؤتمرات استغلالاً للمرافق التعليمية والثقافية والتراثية المتوافرة على أرقى مستوى بالإمارة.
- أهمية دعم موازنة الهيئة وزيادة مواردها المالية مع ضرورة تبني سياسة الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص وذلك لتحقيق أهداف الهيئة.
- تبني سياسة التنسيق المستمر مع القطاعين العام والخاص والاستفادة من تجارب الآخرين لتفادي التضارب في الاختصاصات وإزالة العقبات، وتضافر الجهود لإعطاء قوة دافعة للهيئة لجعل الترويج واقعاً ملموساً.

هيئة المناطق الحرة

- التأكيد على تبني سياسة التميز واستقطاب أنشطة صناعية وتجارية متخصصة، وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب للشركات العالمية ذات السمعة والريادة في مجالات التخصص كصناعة الدواء والبتروكيماويات وما شابه، والاستفادة من المؤسسات العلمية العليا في الإمارة لتطوير خطط واستراتيجيات المناطق الحرة وكذلك تبني أنظمة التجارة الإلكترونية بشكل تدريجي مدروس.
- أهمية تطبيق معايير صارمة لصيانة البيئة وتنميتها المستدامة والدفاع المدني والأمن والسلامة العامة وفقاً للمقاييس الدولية وتوفير ما يتطلبه ذلك من معدات وخبرات فنية.
- إقامة معرض دوري تعريفي وترويجي لمنتجات المناطق الحرة بإمارة الشارقة.

وزارة الزراعة والثروة السمكية

- العمل على دعم وتفعيل دور جمعيات الصيادين بالدولة تمكيناً لها من المساهمة الفاعلة فيما يطرح من قوانين أو قرارات بشأن تطوير مهنة الصيد وأن يكون لها دوراً فاعلاً وأساسياً في تسويق الأسماك والمساعدة في الرقابة على طرق الصيد.
- الارتقاء بمستوى الحجر الزراعي والبيطري على منافذ الدولة ليتوافق مع الشروط العالمية، والتأكيد على استخدام مغاطس تعقيم الحيوانات لضمان عدم تسرب أو دخول حيوانات مريضة حفاظاً على صحة الإنسان والحيوان.
- ضرورة قيام الوزارة بالترصد الوبائي الدوري لجميع أنواع الحيوانات وخاصةً المستوردة لاكتشاف الأمراض الحيوانية والمشتركة ومكافحتها والقضاء عليها للحفاظ على خلو البيئة الحيوانية المحلية من الأمراض.
- العمل على استحداث وسائل جديدة للمحافظة على الثروة السمكية ومنع استخدم وسائل الصيد الجائر؛ وذلك بتنمية المخزون من خلال التوسع في مشروعات تكاثر الأسماك واستخدام الطرق والوسائل المناسبة.

- الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات في المجالين الحيواني والزراعي، وتخصيص الميزانيات المناسبة بما يتناسب وأهمية البحوث لتطوير هذين القطاعين والتنسيق مع الجامعات وكليات الزراعة للعمل على تطويرها.
- التنسيق مع وزارة الصحة بشأن الرقابة على الأدوية البيطرية وتسجيلها وتسعيرها، والاهتمام بالعيادات البيطرية وتوفير الأدوية البيطرية دعماً للمواطنين.
- السعي لدى الدائرة الخاصة بصاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله -لإزالة المعوقات التي تحول دون افتتاح مركز التسويق الزراعي بمدينة الذيد تمكيناً للمزارعين من تسويق إنتاجهم من التمور والمنتجات الزراعية الأخرى؛ بالإضافة للسعي على فتح معقر الإبل بالإمارة.
- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الثروة المائية والسمكية والزراعية، والعمل على استصدار التشريعات والقوانين التي تحافظ على الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية.
- تشديد الرقابة والعمل على تطبيق الشروط الخاصة بالتأكد من سلامة المنتجات الحيوانية والزراعية بالأسواق وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.

دائرة الأشغال العامة

- العمل على استكمال الكادر الإداري والفني للدائرة تمكينا لها من القيام بالمهام الموكلة إليها بموجب مرسوم إنشائها رقم (9) لسنة 2000م، كما يثمن المجلس جهود دائرة الأشغال العامة في مجال توطين الوظائف ويوصي بدعم تلك السياسة بتخصيص الحوافز المناسبة وصولا لغاياتها.
- وضع أسس للتنسيق الدائم بين الدائرة والجهات المختصة الاتحادية والمحلية تنفيذا لمهام الدائرة في إنشاء وصيانة المباني الحكومية والطرق والمرافق.
- العمل على توفير الشروط المعتمدة دوليا بالنسبة للطرق الخارجية بالإمارة سواء من ناحية السلامة أو المواقف الجانبية، وكذلك العمل على إقامة الموازين المحورية لوزن حمولة الشاحنات حفاظا على سلامة الطرق والعمل على إيجاد طرق بديلة لاستخدام الشاحنات لطريق الشارقة -الذيد وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية والاتحادية المختصة.
- وإن المجلس إذ يثمن جهود الحكومة فيما يتعلق بإنشاء لجنة الخدمات العامة، وبقرارها القيام بدراسة شاملة للحركة المرورية والطرق بالإمارة بما يتوافق مع معطيات التطور الحضري الطموح الذي تسعى

إليه الإمارة فإنه يوصي بالإسراع في إعداد تلك الدراسة، ووضع برنامج زمني لتنفيذ ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

- العمل على استكمال البنية التشريعية والقانونية للدائرة وعلى الأخص وضع نظام شروط ومواصفات المشاريع العامة وأسس إسناد المشروعات الحكومية، والعمل على تشجيع المكاتب الاستشارية المواطنة والمقاولين المواطنين من خلال إسناد تلك المشاريع لهم.
- العمل على تبني مشروع دراسة إطالة العمر الافتراضي للمباني، واعتبار ذلك العمل أحد المهام الرئيسة للدائرة لما في ذلك من حفاظ على الموارد والثروة الوطنية.
- العمل على تشجيع المنشآت الوطنية الصناعية من خلال اشتراط استخدام نسبة من المنتجات المصنعة في الدولة عامة وفي إمارة الشارقة خاصة، وإعطاء تلك المنتجات الأولوية في المشروعات الحكومية.
- ضرورة استكمال البنية التحتية للمناطق السكنية القائمة، والعمل على استكمال تلك الخدمات في المناطق الجديدة المستحدثة -بما في ذلك تسوية الأرض -التي يتم توزيعها على المواطنين.
- قيام الدائرة بوضع نظام لصيانة المباني الحكومية وأسس الرقابة الدورية على تلك الأعمال، وحث الدوائر والهيئات المحلية على تخصيص جزء من ميزانياتها لصيانة المباني التي تشغلها.

دائرة التخطيط والمساحة

- ضرورة إعداد هيكل تنظيمي جديد للدائرة بالاستفادة من تجربتها خلال الفترة منذ إنشائها يراعي فيه إزالة كافة السلبيات التي نتجت عن المركزية في الإدارة على أن يتم تطبيقه مع انتقال الدائرة لمبناها الجديد، الأمر الذي يحقق العدالة للمواطنين ويساعد في تحقيق أهداف الدائرة.
- تبني رؤية عامة باتباع نظام الخطط الزمنية المرحلية ويراعى أن تكون علمية وواقعية تأخذ في اعتبارها التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي في رسم سياسات التخطيط والمساحة، وذلك ضمن خطة التنمية للإمارة وفي إطار الخطة العامة للدولة.
- دراسة بعض الظواهر السلبية التي أثرت سلبا على بعض الأسواق التي اشتهرت بها الإمارة على مستوى المنطقة كسوق السيارات المستعملة مما أدى للجوء بعض أصحاب تراخيص هذا النشاط إلى أسواق أخرى، على أن تقوم الدائرة بدورها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لإزالة أسباب هذه السلبيات واقتراح المواقع البديلة إذا اقتضى الحال وذلك حفاظا على المناخ الاستثماري في هذه الأسواق وتنميته.

- تبني سياسة واضحة وبعيدة المدى لإسكان الشباب ووضع خطط مستقبلية مكتملة البنية الأساسية لهذه الغاية وذلك حفاظا على حقوق الأجيال القادمة في الحصول على السكن المناسب، على أن تستفيد الدائرة من الاستبيانات والدراسات المطلوبة في هذه الأحوال تأمينا لهذا المطلب.
- دراسة إنشاء مركز عالمي يعني بالتخطيط الحضري للمدن يكون مقره إمارة الشارقة، وذلك بالاستفادة من النجاح الباهر الذي حققته ندوة الشارقة للتخطيط الحضري للمدن وما اكتسبته من سمعة طيبة على مستوى المنطقة.
- إعداد تشريعات حديثة لتنظيم شؤون التخطيط والمساحة في الإمارة.
- العمل على تأسيس قاعدة بيانات للسوق العقاري تتوافر فيها إحصائيات شاملة للعقارات في الإمارة وأعداد الشاغلين لها لتكون المرجع الأساسي لجهاز الحكومة لكافة الأغراض التنموية والإحصائية والأمنية وخلافه، وذلك لإفادة الباحثين والدارسين من ذوي الاختصاص والاهتمام.

وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف " قطاع العدل" بشأن مرافقها العامة في إمارة الشارقة

- وضع سياسة واستراتيجية إدارية تواكب العصر وتنسجم مع توجّه الدولة الحضاري بمراعاة الطبيعة الخاصة للعمل في أجهزة السلطة القضائية، والشروع في إعادة الهندسة الإدارية لمرافق الوزارة تبعاً لذلك، وتطبيق عناصر الجودة ضماناً لحسن الأداء وترقيته واستخدام التقنية الحديثة كالحاسوب مثلاً في مجالات العمل وصولاً به إلى المستوى اللائق بالعدل وحماته.
- الإسراع بتشكيل دائرة تختص بنظر الاستئنافات المرفوعة في الأحكام الابتدائية الصادرة عن محاكم المنطقة الشرقية لاختصاص إمارة الشارقة ، على أن تكون هذه الدائرة إحدى دوائر محكمة استئناف الشارقة الاتحادية على أن تنتقل هذه الدائرة المستحدثة لنظر الاستئنافات بمحكمتي خورفكان وكلباء بالتناوب أسبوعياً ، ويراعي أن تنظر استئنافات دبا الحصن بالجلسة المحددة لنظر استئنافات خورفكان ، وبهذه الطريقة سيُرفع العناء عن المتقاضين الذين يتكبدون مشاق الذهاب لمحكمة استئناف الفجيرة وهي محكمة متعلقة أصلاً بقضايا إمارة الفجيرة ويترتب عن ذلك تعطيل فصل القضايا ، كذلك وفي حالة رجوع أحد الاستئنافات المطعون فيها لدى المحكمة الاتحادية العليا لنظر الاستئناف مرة أخرى أمام دائرة أخرى فسيكون نظره أكثر سهولة و يسراً من دائرة أخرى من دوائر محكمة استئناف الشارقة و هي دوائر عديدة .

- تشـكيل لجنة من كبار رجال القانون المواطنين من وزارة العدل وخارجها لوضـع اسـتراتيجية وخطة واضـحة وعملية لتوطين مهنة المحاماة تتماشـى مع واقع البلاد وظروف المهنة، وذلك بهدف إحداث التوطين بشكل منطقي بتشريع واقعي قابل للتطبيق بدلاً من التشريع الحالي الذي أضحى عُرضةً لأكثر من تعديل وتمديد مما أفقده محتواه.
- تفعيل وتطوير دور معهد القضاء التابع للوزارة، وتوسيع اختصاصاته بوضع مساقات نظرية وعملية لتدريب أعوان القضاة والخبراء وكتاب العدل المواطنين من خلال القضاة أصحاب الخبرة، وأساتذة الجامعات بالدولة على أن تكون مدة التدريب كافية لتأمين كادر مواطن مؤهل من هؤلاء الأعوان ضماناً للنزاهة، وحفاظاً على الحقوق وتحقيق مبدأ التوطين بشكل عملي وفعّال.
- أهمية مواظبة أعضاء النيابة على زيارة السجون وأماكن التوقيف لسماع شكاوى وطلبات النزلاء، والاطمئنان على حسن تطبيق القانون واحترام الحقوق الأساسية والإنسانية التي كفلها دستور البلاد، والاهتمام بالتقارير المُعدَّة في هذا الشأن، والعمل على تحسين أوضاع السجون بشكل عام.
- الإسراع في إنشاء وحدات علاج الإدمان في قضايا المخدرات والتي نص عليها القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995م في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، حيث لا توجد هذه الوحدات المتخصصة للمعالجة والتأهيل رغم النص عليها قانوناً الأمر الذي جعل الشرطة تضع المحكوم بإيداعهم في مثل هذه الوحدات داخل السجون مع عتاة المجرمين فانهزم الغرض من التدبير القانوني الذي ارتأه المشرع في الدولة.
- أهمية وضع خطة عملية لضمان سرعة البت في القضايا وعدم تأجيلها لأسباب غير مبررة، وعلى العموم تتبع كافة أسباب التأجيلات وتعطيل الفصل والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها، ويدخل في ذلك على سبيل المثال أعمال الخبرة والحرص على إيداع الخبير تقريره في الموعد المحدد، وتوقيع الجزاء عليه في حالة تسببه في التعطيل غير المبرر، وذلك لحين استكمال الوزارة لقسم الخبراء المستحدث.

الهيئة العامة للشباب والرياضة

- قيام الهيئة العامة للشباب والرياضة بوضع خطة عملية بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية المختصة وجمعيات النفع العام لتفعيل دور الثقافة والأنشطة الاجتماعية الأخرى لتؤدي دورها الملموس في تنمية الشباب وصقله جنبا إلى جنب مع الأنشطة الرياضية، وعمل ما يلزم نحو تفعيل القانون الاتحادي رقم (25) لسنة 1999م لتحقيق الأهداف النبيلة للهيئة العامة.

- التأكيد على توصية المجلس الصادرة في جلسته الرابعة بدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحالي ومؤداها إنشاء لجنة عليا على مستوى إمارة الشارقة تعنى ببرامج الأنشطة المختلفة، وتشغيل الطلاب في الفترة الصيفية على أن تمثل فيها جميع جهات الاختصاص المعنية ومن بينها الهيئة الاتحادية والإدارة العامة المحلية بالضرورة.
- تركيز الاهتمام بالأنشطة الرياضية في المؤسسات التعليمية، وكذلك الاهتمام بالحركة الكشفية وجمعية المرشدات والعمل على تنميتها ودعمها لتقوم بدورها الرياضي والاجتماعي ونشر نشاطها ليشمل كافة مدن الإمارة، وكذلك تفعيل نشاطها بالمدارس بمختلف مراحلها.
- إحياء التجربة الرائدة لانخراط الشباب في برامج الصيف التدريبية لدى القوات المسلحة وإدارات وزارة الداخلية المختلفة وما شابه من أنشطة لملء فراغهم وانتشالهم من الضياع، وإكسابهم الخبرة والمهارات في العمل العسكري والشرطي.
- تضافر الجهود مع مؤسسة القرآن الكريم والسنة المنشأة حديثا بالإمارة لغايات تقديم الخدمة القرآنية الشاملة طوال السنة، إضافة إلى نشاط المنتدى الإسلامي وتعميم ذلك على كافة مدن الإمارة.
- على أثر الظواهر الخطيرة والدخيلة على مجتمعنا والتي ثبتت حرمتها لمخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء كونها ميسرا وشكلا من أشكال القمار الأمر الذي يخالف دستور الدولة وقوانينها المستمدة من الشريعة الإسلامية، وبذات الوقت يسيء إلى عادات وتقاليد المجتمع ومقوماته. يطالب المجلس الجهات المعنية اتحاديا ومحليا التصدي لهذه الظواهر ومنعها قبل استشرائها، ووقف أنشطة الجهات المسؤولة عنها.
- التأكيد على منع الإعلان عن التدخين بمختلف أشكاله، ومراقبة ذلك في الأندية والمرافق الرياضية والشبابية.
- أهمية قيام الهيئة العامة للشباب والرياضة بعمل نظام للإشراف على الأندية الرياضية الخاصة ضمانا لمراعاة الأصول ومنع تعاطي المنشطات فيها بالمخالفة للأنظمة.
- أهمية زيادة ودعم الموارد المالية للهيئة العامة للشباب والرياضة وكذلك الإدارة العامة المحلية عن طريق زيادة الدعم الحكومي، وتشجيع الدعم الأهلي، ومشاركة القطاع الخاص في ذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بصورة أكثر فاعلية.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2001م
بشأن ميزانية دوائروهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2001م

- مراعاة تقديم الميزانية التقديرية لدوائر وهيئات إمارة الشارقة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999م.
- مراعاة أن تشمل الموازنة التقديرية المقدمة بيانات وموازنات جميع الدوائر والهيئات المحلية.
- يكرر المجلس توصياته السابقة بضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية ممثلة في دائرة الرقابة المالية ودعمها بالكوادر والخبرات المناسبة ومنحها الصلاحيات اللازمة.
- مراجعة الأنظمة الحالية والإجراءات المتبعة لدى دائرة المالية المركزية بهدف تطويرها وإدخال الأنظمة الحديثة فيها، وذلك لمواكبة التطور الحاصل في أجهزة ودوائر الإمارة.
- دراسة إمكانية إصدار نظام خاص بتقاعد ومعاشات الموظفين العاملين بالإمارة.

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادي الأول

السياسة البيئية في إمارة الشارقة
"هيئة البيئة والمحميات الطبيعية – بلدية الشارقة"

- مباركة الجهود المبذولة في إنشاء المحميات الطبيعية، وتوفير الدعم اللازم لبرامج هيئة البيئة والمحميات الطبيعية مع دراسة تحديد مناطق طبيعية ضمن مخططات الإمارة يمنع فيها البناء أو الزراعة للحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- إنشاء مركز للبحوث والدراسات البيئية يلحق بهيئة البيئة والمحميات الطبيعية، ويكون مركزا متخصصا ومجهزا بأجهزة القياس المختلفة والمختبرات والخبرات الإدارية والفنية للقيام بالبحوث العلمية ومراقبة مستويات التلوث وجمع المعلومات. وكذلك التنسيق مع الجامعات والأجهزة الاتحادية للاستفادة من إمكانياتها للقيام ببحوث الطاقة النظيفة كاستخدام الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الطاقة، ولتوفير التمويل اللازم لهذا المشروع يسمح بتلقي التبرعات من رجال الأعمال والمؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة.
- العمل على دعم واستكمال الأجهزة الإدارية والفنية في كل من هيئة البيئة وقسم البيئة بالبلدية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل منهما منعا للازدواجية وتوفيرا للجهد والموارد. والتأكيد على ضرورة تفعيل أحكام المادتين (4) و (5) من القانون رقم (6) لسنة 1998 م بشأن إنشاء هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بإمارة الشارقة، وذلك تحقيقا للتنسيق البيئي.
- اعتماد مبدأ مساهمة الجميع في تحمل أعباء المحافظة على البيئة خاصة وأننا نقر بأن هذا الضرر الذي حصل للبيئة هو ناتج مباشر لأنشطة الإنسان المقيم على هذه الأرض في المجالات الاستهلاكية والإنتاجية المختلفة وفي سعيه المستمر لتحسين ظروف المعيشة. وذلك يشمل فرض رسوم مناسبة على الخدمات المقدمة لجمع والتخلص من النفايات مع تشديد الرقابة على المخالفين وفرض الغرامات المناسبة عليهم.
- يجب الإصرار على إشراك أصحاب الوحدات السكنية والتجارية والصناعية على التعاون في مجال فرز المخلفات بما يساهم في تسهيل عملية إعادة التدوير والتخلص من النفايات بالطرق الصحية، وذلك من خلال برنامج زمني مدروس مدعوما بحملة توعية وتثقيف شاملة تساهم فيها جميع الجهات ذات العلاقة.
- إعادة هيكلة وتنظيم الجهاز المسؤول عن جمع النفايات والتخلص منها بحيث يدعم بخبرات إدارية جيدة، وتطوير عملياته بهدف تحسين الكفاءة وتحقيق الوفر في النفقات مع دراسة إمكانية خصخصة بعض عملياته، على سبيل المثال: مهام جمع وتوصيل النفايات في المناطق الصناعية.

- إنشاء مشاريع إعادة التدوير، وتقديم الدعم الممكن للقطاع الخاص للمساهمة في مثل هذه المشروعات الهامة، وإصدار التشريعات والتعليمات اللازمة لإنجاحها.
- إنشاء وحدة لمعالجة النفايات الخطرة بما في ذلك النفايات الطبية وتلزم كل الجهات التي تصنف نفاياتها الصلبة أو السائلة على أنها خطرة أو ممكن أن تكون ملوثة بالتخلص منها في هذه الوحدة.
- ضرورة قيام البلدية بإلزام المصانع التي تعمل في مجال المواد الإسمنتية والكيماوية والتي تنتج عنها مخلفات ضارة بالبيئة بأن تبدأ في إنشاء وحدات إعادة تدوير مخلفاتها مع عدم الترخيص لأي مصنع جديد يعمل في مثل هذا المجال من قبل الدائرة الاقتصادية إلا بوجود هذه الوحدة.
- التأكيد على ضرورة وضع خطط لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث البيئية، وتحديد المسؤوليات، وتفعيل دور اللجنة المشكلة بواسطة المجلس التنفيذي لذلك.
- وضع آلية لإلزام جميع المؤسسات الصحية بالإمارة بضرورة التعاقد مع شركات متخصصة أو مع بلدية الشارقة للتخلص من النفايات الطبية مع ربط ذلك بتجديد رخصة المنشأة الصحية.
- استكمال مشاريع الصرف الصحي وعلى وجه الخصوص-الإسراع في بدء تنفيذ المرحلة السادسة -حيث تبين أن المحطة تعمل حاليا بطاقة تقارب الطاقة القصوى، مع التأكد من إمكانية استيعاب المياه المعالجة في ري الحدائق. وكذلك دراسة استخدام هذه المياه في استخدامات أخرى بعد إجراء مزيد من المعالجة لها حتى تصبح صالحة على سبيل المثال للاستخدام الصناعي مع وضع خطة مدروسة لتوصيل خدما ت الصرف الصحي لجميع مناطق الشارقة.

دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف

- تفعيل رسالة المسجد بالتركيز على الدروس والمحاضرات التي تلقى في المساجد، وذلك لإبراز الوجه المشرق والحضاري لديننا وصلاحه لكل زمان ومكان. والاهتمام في هذا الصدد بتعليمات الاحتشام والسلوك العام الصادرة عن صاحب السمو حاكم البلاد -حفظه الله -وذلك بشكل دائم ومتجدد تحقيقاً للغاية من ورائها.
- ترسيخ المرجعية الشرعية من خلال الإفتاء في القضايا العامة والخاصة والمستحدثة وبيان الحكم الشرعي فيها بالتنسيق مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وكذلك اختيار العلماء والمتخصصين في الفتوى من المشهود لهم بالعلم للقيام بهذه المهمة عبر وسائل الإعلام بالإمارة أو عن طريق الهاتف، وتصحيح المفاهيم الشرعية وتيسير فهمها لكل المستويات الفكرية.

- إعداد الدراسات والبحوث الشرعية التي تلبي احتياجات المجتمع لمعالجة الممارسات والسلوكيات السلبية الدخيلة على المجتمع، وكذلك تعميم المكتبات بالمساجد وتعزيز دورها الفعال كأداة للتثقيف.
- التأكيد على التوصيات السابقة للمجلس في دور انعقاده العادي الأول من الفصل التشريعي الأول وعلى رأسها دراسة إنشاء (بيت الزكاة في إمارة الشارقة)، وكذلك التنسيق مع وزارتي العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف والتربية والتعليم والشباب وكذلك الجامعات للاستفادة من القضاة الشرعيين ومعلمي التربية الإسلامية والمتخصصين في الشريعة الإسلامية للمساعدة في مهام الوعظ والإرشاد وكل ما له علاقة برسالة المسجد.
- التعاون مع المجلس الأعلى للأسرة لاستغلال مراكز الأطفال المنتشرة في الإمارة -في غير أوقات عملها -، وذلك لإعطاء الدروس الدينية وتحفيظ القرآن الكريم للنساء من ربات البيوت وغير العاملات.
- تطبيقاً لمبدأ المشاركة في العمل الاجتماعي دراسة فكرة إنشاء لجان أحياء أو أمناء للمساجد من ثلاثة أعضاء -على الأقل -من الثقاة من مرتادي المساجد، وذلك لمساعدة الإمام في كل ما يهم المسجد من أمور في أداء رسالته.
- أهمية تشكيل لجنة مشتركة من المجلس والدائرة للاجتماع بمعالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف للتدارس والتفاكر حول المواضيع المشتركة ما بين الوزارة والدائرة، والقيام بالتنسيق الأمثل للاستفادة من إمكانيات الوزارة وذلك تطبيقاً لمبدأ التكامل في العمل العام.
- أهمية الإسراع في إجازة كادر الأئمة والمؤذنين، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة الإدارية والمساواة بين العاملين في الخدمة المدنية، ورفع المعاناة عن كاهل هذه الشريحة التي تقع على عاتقها مهام جسام هي عماد ديننا الحنيف وشريعتنا الغراء، وكذلك لتحفيز المواطنين في الانخراط في هذا العمل الهام عن طريق وضع خطة للتدريب والتوطين والإحلال.
- أهمية تعيين واعظات مؤهلات بالدائرة، وذلك للتعاون مع المجلس الأعلى للأسرة -بكل مؤسساته -وذلك على مستوى الإمارة.
- سد العجز في ميزانية الدائرة بما يمكنها من تأدية رسالتها.
- إنشاء شعبة بالدائرة للمسلمين الجدد الناطقين بغير العربية، وتوفير خدمة تثقيفية وإعلامية لهم لدعم الجهود الدعوية.

الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة في إمارة الشارقة "منطقة الشارقة الطبية"

- التأكيد على أهمية تنفيذ توصية المجلس حول ذات الموضوع بجلسة المجلس المعقودة يوم الأربعاء 8 / مارس / 2000م. وأهمها:
- الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية في الإمارة، والإسراع لسد النقص في الكادر الطبي والفني والإداري، ومراعاة تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال في المراكز العالمية.
- الإسراع في إنشاء مستشفى تخصصي لأمراض النساء والتوليد والأطفال مع شموله لمركز تخصصي لعلاج أمراض الدم الوراثية.
- إنشاء مركز تخصصي لعلاج مرض السكر.
- تطوير مستشفى القاسمي ليصبح مستشفى تعليمي مرجعي لكافة التخصصات.
- مع إشادة المجلس بالجهود المبذولة اتحاديا ومحليا للارتقاء بالخدمات الطبية في الإمارة إلا أن المجلس يتطلع إلى المزيد من الدعم لميزانية المنطقة الطبية لتتمكن من تلبية الاحتياجات الطبية في الإمارة.
- التنسيق مع جهات الاختصاص لإنشاء نظام التأمين الصحي، واستصدار النظم الخاصة به.
- إنشاء مركز متخصص لعلاج مرضى المخدرات ومن في حكمهم.
- أهمية إصدار تشريع في شكل لائحة أو نظام يهدف إلى تنظيم مهنة العشابين والعطارين من حيث شروط ترخيصهم لمزاولة المهنة ووضع الضوابط والآليات المناسبة لضمان مزاولتهم هذه المهنة بما يحقق الهدف منها، وذلك دون إخلال بالتشريعات السارية الأخرى. ومنح منطقة الشارقة الطبية صلاحية إبداء الموافقة على ترخيص هذه الفئة من المختصين قبل إصدار الرخصة.
- العمل على توفير خدمة الإسعاف الطائر في الإمارة بالتعاون مع الإدارة العامة لشرطة الشارقة، وذلك حفاظا على الأرواح وإنقاذا للمصابين في الوقت المناسب.
- إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة لاستثناء الأطباء والعاملين بالمستشفيات الحكومية وأسرهم وكذلك العاملين بالمساجد وأسرهم من نظام الرسوم المفروضة لعلاج غير المواطنين في المستشفيات الحكومية، ومنحهم ميزة العلاج المجاني.
- أهمية تضافر جهود المنطقة الطبية مع الجهات المعنية لمراقبة أسعار الأدوية بما يتناسب مع المستوى المعيشي.
- أهمية زيادة نصيب مستشفيات الإمارة الحكومية من الأطباء الزائرين للاستفادة منهم في علاج الحالات المستعصية، ورفع مستوى الأطباء الحكوميين عن طريق التأهل والتعليم المستمر.

- زيادة الرقابة على المستشفيات وعيادات القطاع الخاص والأندية الرياضية التي تتعامل مع الأدوية والمنشطات الجسمانية لضمان عدم استغلال المرضى وللحفاظ على الصحة العامة.
- دراسة إنشاء مشروع المدينة الطبية المتخصصة لتقديم خدمات طبية متكاملة لمعالجة حالات الأمراض النادرة والمستعصية لتكون رافدا للمدينة الجامعية في الإمارة.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام "الأمن العام – السير والمرور"

- تفعيل أحكام تعليمات الاحتشام والسلوك العام بما يحقق أهدافها وذلك حماية للمجتمع من الفساد، وذلك دون المساس بالحقوق الأساسية والحريات العامة التي كفلها الدستور للأفراد، وكذلك التصدي للمستهترين والمتسببين في الفوضى والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة في الشوارع الرئيسة والأحياء.
- أهمية مشاركة الجهات المعنية والمختصة كالمجلس الأعلى للأسرة والشرطة ووزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم لإخضاع ظاهرة جنوح الأحداث لدراسة واقعية، وتقديم الاقتراحات والحلول المناسبة ورفعها للمجلس التنفيذي الموقر وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو التصدي لهذه الظاهرة حمايةً للنشء.
- ضرورة معاملة متعاطي المخدرات كمريض وذلك في إطار التشريعات السارية، والاستفادة من مركز التأهيل المتوفر بالإمارة وتطويره وفقاً لأحكام القانون. وكذلك السعي لدى السلطات المختصة للإسراع في إنشاء مركز التأهيل الاتحادي المنصوص عليه في القانون الاتحادي.
- أهمية تخصيص أماكن خاصة لكل فئة المساجين ومراعاة تصنيفها وفقاً لأحكام قانون تنظيم المنشآت العقابية الاتحادية.
- الاهتمام بالمختبر الجنائي ورفع مستواه الفني من حيث الكادر المتخصص والمعدات الحديثة لمواكبة التطور في هذا المجال؛ لما للمختبرات الجنائية من أهمية بالغة في كشف الجرائم.
- ضرورة إنشاء شرطة لأمن الموانئ في الإمارة، وتكثيف وزيادة نقاط التفتيش في المنافذ والشوارع الخارجية بالتنسيق مع الجهات المعنية، وذلك لمزيد من الضبط الإداري وتفعيل آليات الوقاية من الجرائم.
- التأكيد على التوصية السابقة الصادرة من المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ 29 مارس 2000م وذلك لوضع التدابير المناسبة لحماية المجتمع ووقايته من الجريمة، وذلك بالتعاون مع الدوائر المختصة

خاصـــة في المناطق الســـكنية القديمة والمهجورة في كل مدن الإمارة، والتأكيد على منع تأجير المســـاكن الشعبية لغير المواطنين وذلك في المناطق المأهولة كلياً أو جزئياً بالمواطنين.

- إنشاء قاعدة معلومات لربط كافة مراكز الشرطة وأقسامها المختلفة في الإمارة وباقي مدن الدولة لتسهيل اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية على مدار الساعة دون تعطيل، واتباع معايير الجودة لضبط الأداء وترشيده.
- أهمية رعاية أسر السجناء وتأمين الحياة الكريمة لهم، وتشجيع إنشاء المؤسسات الأهلية لهذه الغاية تحقيقاً لمبدأ المشـــاركة في العمل الاجتماعي مع الجهات الإدارية المعنية، والعمل على اســـتيعابهم في الوظائف المناسبة بعد انتهاء محكومياتهم.
- بذل المزيد من الدعم المادي والعيني لضـــمان التطوير والتحســـين المســـتمر للخدمات الأمنية، وســـد النقص الكبير في الآليات والمعدات والأفراد.
- رفع مستوى التوعية والتثقيف عن طريق الإعلام المروري، والاستفادة من إذاعة الشارقة وعلى الأخص في التواصل مع السائقين في ساعات الذروة للتبليغ عن الحوادث وأماكن الاختناقات وتوجيه السائقين لاتخاذ الطرق البديلة.
- تفعيل لجنة الخدمات لعمل الاستراتيجيات المناسبة للنزول لأرض الواقع، ودراسة أسباب الاختناقات المرورية في الإمارة وخاصة في مدينة الشارقة، ورفع المقترحات الكفيلة بتحقيق انسيابية حركة السير.
- منع بيع الجرائد والمجلات على الدوارات، ومنع وقوف الســـيارات المتعمد على جوانب الدوارات، وكذلك التصدي لظاهرة قيادة الدراجات الهوائية عكس اتجاه السير.
- زيادة الحملات للتصدي لظاهرة سباق الشباب المتهورين بالسيارات والدراجات النارية الذين يتسببون في ترويع الأهالي والأسر الآمنة، وإنزال أقصى العقوبات القانونية والإدارية بحقهم مع مصادرة السيارة أو الدراجة النارية وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (20) لسنة 2001م بشأن حجز المركبات.
- أهمية إشـــاعة الوجود الشـــرطي على الشـــارع وذلك عن طريق زيادة رقباء الســـير على الدراجات النارية الحديثة؛ حيث أنهم يعكسون الهيبة الشرطية على الشارع ويسهمون مباشرة في عملية الضبط الإداري مع سرعة وصولهم لمكان الحادث، والقيام بتأمينه من عبث المتطفلين.

هيئة المناطق الحرة

- إعادة النظر في أهداف المناطق الحرة في ضـوء ما تم إنجازه وفي ظل عولمة الاقتصـاد القادمة وآثار اتفاقية منظمة التجارة الدولية التي انضمت إليها الدولة.
- التركيز على الصـناعات المتميزة والتي تسـتخدم التقنية الحديثة وربط عملياتها الإنتاجية بالاقتصـاد المحلي تحقيقاً لمبدأ التكامل الاقتصادي.
- تشجيع المواطنين للاستثمار في المناطق الحرة وتوفير كافة الأسباب التي تحقق ذلك لفتح أسواق جديدة للاستثمارات الصناعية النموذجية المتنوعة وغيرها لتؤدي الاستثمارات الوطنية دورها الريادي في البناء الاقتصادي.
- إبراز أنشـطة المناطق الحرة وذلك عن طريق الاهتمام بتسـويق منتجاتها من خلال المعارض المتخصـصـة وأنشطة الترويج التجاري المختلفة.
- رسـم سـياسـة إدارية متطورة تعكس التنسـيق الدائم والانسـجام التام فيما بين المنطقة الحرة بمطار الشارقة والمنطقة الحرة بالحمرية.
- دراسـة إنشـاء مركز للدراسـات الصـناعية ليكون رافداً رئيسـياً ودعامة لتحقيق اسـتراتيجيات وسـياسـات المناطق الحرة في الإمارة.

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- ضرورة مسـاهمة جهات القطاع الخاص المعنية في دعم ميزانية الهيئة وإعادة النظر في الرسـوم الخاصـة بالإنماء التجاري والسـياحي بحيث يراعى فيها النسـبة والتناسـب لما تقدمه الهيئة من خدمات لهذه الجهات المعنية، وكذلك ضـرورة مسـاهمة الدوائر الحكومية المختلفة المعنية بالإنماء التجاري والسـياحي في دعم ميزانية الهيئة على أن تصب هذه المساهمات في حساب الهيئة بشكل دوري ومنتظم.
- المسـاهمة الفاعلة في كافة الفعاليات الاقتصـادية والثقافية من مهرجانات ومعارض، والاسـتفادة القصوى من مركز الشارقة للمعارض (إكسبو) تحقيقاً لغاياتها.
- العمل على تحقيق أهداف الهيئة وأغراضـها المنصـوص عليها في مرسـوم إنشـائها رقم (5) لسـنة 1996م، وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك في حدود الإمكانيات المتاحة.

- أهمية استغلال إذاعة وتلفزيون الإمارات العربية المتحدة من الشارقة كوسيلة للإعلان والإعلام والترويج بشكل عملي وعلمي ودائم، خاصة وأن قناة الشارقة الفضائية أصبحت من القنوات الفضائية الرائدة في المنطقة.
- ضرورة تطوير المرافق العامة السياحية بشكل عام وعلى الأخص مناطق الكورنيش تجاه البحر، وكذلك بحيرة خالد وتأهيل هذه المناطق للرياضات المختلفة والتنزه.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في صناعة السياحة والفندقة.

خدمات مكتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "قطاع العمل"

- أهمية وضع خطة شاملة لوضع الآليات اللازمة للتوطين في القطاع الخاص، وذلك باستغلال المؤسسات التعليمية والفنية والتقنية المتوافرة ولا سيما معهد الشارقة التقني وهيئة تنمية الموارد البشرية الاتحادية (تنمية). وإيكال مهمة تنفيذ هذه الخطة على أرض الواقع لمكتب العمل بالإمارة وبالتنسيق مع الأجهزة المعنية.
- مراعاة تشجيع وتسهيل استخدام العمالة العربية، واعتماد نظام النسب حتى لا يطغى وجود جنسية على حساب جنسية أخرى وذلك لإحداث التوازن المطلوب.
- ضرورة التنسيق بين السلطات الاتحادية والمحلية المختصة والمعنية للحد من العمالة الهامشية، ومحاربة الشركات الوهمية وتجار التأشيرة.
- وضع الخطط المناسبة لاستقدام عمالة يتوافر بها الحد الأدنى من المهارة الفنية والتعليمية.
- ضرورة تبسيط الإجراءات واستكمال وتطوير النظام الآلي المتبع، وإدخال نظام الموظف الشامل، وتبني نظام الرقم الموحد للعامل، وذلك لتوحيد الإجراءات والربط الإلكتروني فيما بين الدوائر الرسمية المعنية.
- ضرورة إنشاء مكتب لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمدينة الذيد لخدمة المنطقة الوسطى.
- تفعيل الدور الهام للتفتيش العمالي بزيادة الكادر الوظيفي والسيارات والمعدات اللازمة.
- تشجيع إحلال التقنيات الحديثة، والعمل على الحد من استقدام العمالة الوافدة.
- العمل على إعادة النظر بشكل دوري في التشريعات القائمة والمتعلقة بالعمل والعمال.

هيئة كهرباء ومياه الشارقة

- تفعيل آليات المرسوم رقم (19) لسنة 2000م بشأن حظر الري بطريقة الغمر بمزارع المنطقة الوسطى بالإمارة، وكذلك إصدار التشريع المناسب على مستوى الإمارة بشكل عام لترشيد استهلاك المياه، ومنع هدرها والاستعمال الجائر لها.
- العمل على توفير احتياطي للمياه العذبة لمقابلة حالات الطوارئ.
- وضع برنامج توعية لمستهلكي الغاز الطبيعي مع التركيز على وسائل الأمن والسلامة.
- ضرورة الاهتمام بالتوعية الإعلامية في كافة المسائل المتعلقة بترشيد الاستهلاك وتفاعل الهيئة مع الجمهور.
- دراسة وتشجيع الاستفادة من الطاقة الشمسية كمصدر صديق للبيئة.

وزارة التربية والتعليم "منطقة الشارقة التعليمية"

- ضرورة الإسراع في تشكيل مجلس اتحادي أعلى للتعليم يضطلع بمسؤولية وضع استراتيجيات وسياسات التعليم العام والإشراف على خططه وبرامجه.
- دعم المجلس توجه الوزارة نحو إحداث تغيّرات واسعة في منهاج التعليم، وذلك لتجاوز واقع المناهج الحالية الذي يغلب عليه الجانب المعرفي ويقل فيه التركيز على مهارات التدريب على التفكير، وغرس القيم إلى مناهج تعلم التفكير والإبداع وإكساب المهارات والقيم والأخلاق الحميدة التي تمكن المتعلم من مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة ومواصلة التعلم والنمو. ويؤكد المجلس على ضرورة وضع اللوائح السلوكية الفاعلة للتصدي والحد من السلوكيات السلبية بالمدارس حفاظاً على أخلاقيات أبنائنا.
- أهمية الإسراع في شغل وظائف الكادر التعليمي والإداري الشاغرة وذلك قبل بداية العام الدراسي، وكذلك العمل على استحداث الوظائف اللازمة لسد العجز الوظيفي بشكل عام.
- أهمية تنفيذ توجه الوزارة نحو توفير موازنات مالية مستقلة للمدارس تمكنها من إنجاز برامجها ومشروعاتها وسرعة تحقيق ذلك على أرض الواقع تطبيقاً لمبدأ اللامركزية.
- دراسة تعميم تعليم مادة التربية العسكرية في المدارس الثانوية على مستوى الدولة، واعتبار ذلك جزءاً من التربية الوطنية لما لهذه المادة من فوائد جمة تعود على الطلبة والمجتمع على حدٍ سواء.

- يؤكد المجلس في بناء المناهج الجديدة على الاعتزاز بالهوية الوطنية والانتماء العربي والإسلامي، وبناء الشخصية المتوازنة التي تفكر تفكيرًا علمياً وتمارس النقد الإيجابي البناء والنقد الذاتي وتؤمن بالانفتاح على معطيات العلم والحضارة الحديثة.
- ضرورة وضع الخطط والبرامج الكفيلة برعاية الطلبة من ذوي الحاجات الخاصة والتي من شأنها تنمية الإبداع وصقل المواهب وإثراء الخبرات لدى المبدعين والموهوبين والمتفوقين، وكذلك علاج حالات القصور والتأخر الدراسي لدى الضعاف وبطيئين التعلم.
- تبني مشروع المدرسة الإلكترونية وتدريس مادة تقنية المعلومات والتعامل مع الشبكة المعلوماتية داخل مدارس المنطقة لمسايرة الاتجاهات الحديثة التي تعيشها المجتمعات ولمواكبة عصر المعلومات.
- الاهتمام بدور التعليم الخاص في المجتمع بدعمه وتقويمه، والتأكد من مدى توافقه مع العملية التربوية والتعليمية من جهة والمصلحة الوطنية من جهة أخرى.
- إنشاء لجنة خاصة عليا على مستوى الإمارة لتفعيل برامج وأنشطة الطلاب في الفترة الصيفية تمثل فيها جميع جهات الاختصاص المعنية، وتعمل على استيعاب أكبر قدر ممكن من الطلبة وتوفير أفضل السبل التربوية لشغل أوقات فراغهم.
- إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية (من الروضة إلى الثانوية العامة " بنين وبنات") في كامل الاختصاص الجغرافي للإمارة لتقديم خدمة تعليمية متكاملة ومتوازنة وفق تصور زمني محدد، والارتقاء بالخدمات المساندة الأخرى كالمواصلات على سبيل المثال.
- العمل على رفع معاناة أولياء الأمور والمراجعين للمنطقة التعليمية مع بداية كل عام دراسي ونهايته بسبب الزحام الشديد، وطول الوقت في إنجاز المعاملات، ومراعاة معايير الجودة الشاملة.
- بناء مقر دائم للمنطقة التعليمية تمكيناً لها من أداء واجباتها بالصورة المرجوة ودعمها مادياً لتحقيق برامجها ومشروعاتها التربوية والتعليمية.

تنمية الأسرة وحمايتها

- وضع محاضر اجتماع المجلس والدراسة التي أعدتها لجنة شؤون الأسرة بالمجلس تحت نظر مؤسسة صندوق الزواج والمجلس الأعلى للأسرة لدراستها والاستعانة بما ورد فيها من أفكار ومقترحات في وضع برامج وخطط المجلس الأعلى للأسرة وصندوق الزواج لما فيه الصالح العام.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2002م بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة لسنة 2002م

- إعادة هيكلة النظام المالي المتبع في الإمارة والاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة وتطوير الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى دائرة المالية المركزية حتى يتم تحسين الأداء وتحقيق المبادئ المالية المنشودة من تنسيق وإشراف ورقابة على مستوى جميع الدوائر والهيئات.
- مراجعة دخل الدوائر والهيئات من الرسوم المختلفة التي تتقاضاها مقابل الخدمات المقدمة، وذلك بهدف زيادة الدخل لمواجهة متطلبات التوسعات المتوقعة في المرافق والخدمات.
- في ظل انخفاض الدخل وزيادة الأعباء على الحكومة فلابد من ترشيد الإنفاق، واتباع مبدأ الأولويات في المشاريع.
- تشديد إجراءات المحافظة على المال العام في جميع المرافق، ووضع الضوابط اللازمة لمنع استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.
- مراعاة تقديم الميزانية التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999.
- مراعاة أن تشمل الموازنة التقديرية المقترحة بيانات موازنات جميع الدوائر والهيئات المحلية.

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادي الثاني

دائرة التنمية الاقتصادية

- ضـرورة تفعيل قانون رقم (1) لسـنة 2002م بشـأن تنظيم دائرة التنمية الاقتصـادية لإعداد الخطط والرؤى الاسـتراتيجية والدراسـات الخاصـة بالتنمية الاقتصـادية، وتعيين الموظفين من ذوي الخبرة، وكذلك الاستعانة ببيوت الخبرة والكفاءات المتوفرة في الجامعات والشركات الخاصة.
- تشـجيع الاسـتثمار في الإمارة من خلال توفير التسـهيلات والمعلومات وتوجيه المسـتثمرين، والإعلان عن هذه التسهيلات من خلال الكتيبات ووسائل الإعلان المختلفة مع توحيد الجهود المبذولة للترويج للإمارة، وذلك بتمثيل كافة الجهات المعنية في لجان الترويج والوفود المشاركة في الفعاليات داخل وخارج الدولة.
- أهمية سـعي الدائرة لتحقيق شـراكة عملية بين القطاعين العام والخاص، وذلك بتبني مشـروعات ذات جدوى اقتصـادية منبثقة من دراسـات علمية واضـحة لتنويع مصـادر الدخل وتخفيف العبء عن الحكومة.
- الاسـتثمار في إقامة المناطق الصـناعية النموذجية المزودة بالخدمات الضـرورية، وتأجير هذه الأراضـي للمسـتثمرين وذلك لحاجة السـوق الماسـة لهذا النوع من الاسـتثمار، وضـرورة الاهتمام بتطوير المناطق الصناعية القائمة.
- التنسـيق مع الجهات الاتحادية والمحلية المختصـة لتذليل العقبات التي تعيق التنمية الاقتصـادية في الإمارة لضمان توفير العمالة اللازمة للمشاريع وسرعة إيصال الخدمات الضرورية الأخرى.
- العمل على الحد من ترخيص الأنشطة الهامشية، وربط التراخيص بالحاجة الفعلية للمناطق المختلفة.
- تبني الدائرة لمشاريع يتم بموجبها تقديم الدعم المادي والفني للشباب المواطن الراغب في تأسيس مشاريع تجارية وصناعية صغيرة ومنح منتجاتهم الأولوية في المشاريع العامة.
- دراسـة اسـتحداث مركز للبحث العلمي والتطوير يشـارك في تمويله القطاعين العام والخاص للمسـاهمة في عملية التنمية الاقتصـادية المسـتدامة في الإمارة، وذلك لتطوير المنتجات المحلية والرقابة على المواصفات والتدريب والتأهيل وغير ذلك من اختصاصات تحقيق الهدف من إنشائه.

دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف

- أن يكون للدائرة دورٍ عند اختيار مواقع المساجد الجديدة وكذلك بنائها.
- تفعيل دور التفتيش على المساجد لضمان استمرارية الصيانة والنظافة والحفاظ على هيبة المساجد وقدسيتها، وضمان عدم التشويش على المصلين.
- أهمية الإسراع في إجازة كادر العاملين بالمساجد لتحسين أوضاعهم المعيشية، وبما يتناسب مع تشجيع المواطنين في الانخراط في هذا العمل الهام والماس بمصلحة المجتمع وعقيدته.
- تفعيل الوعظ والإرشاد الديني واستضافة الأئمة والعلماء المشهود لهم تحقيقاً لهذه الغايات.
- مراجعة ما لم ينفذ من توصيات سابقة في جلستي المجلس المعقودتين في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول، ودور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني.
- إعداد خطة عمل شاملة لتعكس رؤى الدائرة في النهوض برسالة المسجد والدعوة عموماً.
- مساواة الأئمة والمؤذنين العاملين في المنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى بذات المعاملة التي يتمتع بها إخوانهم من العاملين في مساجد مدينة الشارقة حتى يتساوى العاملون على الملاك الاتحادي بالعاملين على الملاك المحلي من حيث مجانية توصيل هذه الخدمات وشرائح التخفيض المقررة لهم محلياً في الاستهلاك.

بلدية الشارقة

- اتخاذ خطوات جادة وعاجلة للشروع في تحديث كافة تشريعات البلدية التي انقضت عليها فترة طويلة من الزمن وذلك لتواكب العصر وتطوراته، خاصة أن بعض الأقسام قد انفصلت عن البلدية وأصبحت هيئات أو دوائر مركزية منفصلة الأمر الذي يوجب إعادة النظر في التشريع مراعاةً للاختصاص.
- ترتيباً على البند السابق أهمية تكوين لجنة خاصة تشارك فيها الجهات المعنية لدراسة وضع المجلس البلدي من حيث عدد أعضائه واختصاصاته ولجانه ودوره الرقابي وذلك في ظل القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، واختصاصات مكتب شؤون الضواحي والقرى وذلك لأهمية دور هذا المجلس ولجانه المتخصصة في إرساء دعائم الحكم المحلي والضبط الإداري.
- مع تقدير المجلس لما تبذلهُ البلدية من جهود في توطين الوظائف إلا أن المجلس يأملُ في إعادة النظر في الهيكل الوظيفي وجداول الرواتب للبلدية وعلى الأخص الأقسام الفنية والمختبرات الصحية والتفتيش

بحيث تشمل كافة الأقسام الأعداد المناسبة من المواطنين، ووضع الخطط المناسبة لتدريبهم وتأهيلهم، ووضع الرواتب والحوافز المناسبة لترغيبهم وتحفيزهم للعمل بالبلدية وضمان استمراريتهم فيها بما يحقق الغاية المرجوة من عملية الإحلال والتوطين.

- اتباع سياسة النافذة الواحدة لإنجاز الطلبات وذلك كسباً للوقت لإراحةً الجمهور والتخفيف عليهم، ولإضفاء المظهر الحضاري المطلوب على معاملات البلدية وحفاظاً على الجهود الكبيرة التي تبذلها.
- أهمية تعميم خدمات المقاصف والمطاعم وألعاب وتسلية الأطفال ودورات المياه بالحدائق العامة والشواطئ، وكذلك دراسة إمكانية تعميم خصخصة هذه الخدمات ضماناً للجودة والمنافسة المشروعة، وبذات الوقت إيجاد مورد مالي إضافي من الرسوم وبدلات الإيجار لمقابلة أعمال الصيانة والتطوير لهذه المرافق الهامة.
- أهمية دراسة حلول جادة لمعالجة المشاكل الناتجة عن مياه الطفح التي أصبحت تكونَّ بحيرات في مناطق عدة -وعلى سبيل المثال -فيما بين الشارقة وعجمان والتي نتج عنها أضرار بيئية، مع التأكيد على ما لم ينفذ من توصيات سابقة بشأن الأوضاع البيئية في الإمارة.
- الإسراع في تعبيد ورصف الطرق الداخلية بمدن الإمارة بالتنسيق مع الدوائر المعنية حفاظاً على الصحة العامة والمظهر الجمالي للإمارة، وتسهيلاً للمرور بين الأحياء بالنسبة للسيارات والمشاة خاصة في مواسم الأمطار.
- التنسيق مع الشرطة لتفعيل تشريعات الضبط الإداري من أوامر محلية وقرارات مجلس تنفيذي صادرة بشأن رمي الفضلات والحد من بعض السلوكيات غير الحضارية؛ وذلك بضبط المخالفين وتوقيع الجزاء المقرر عليهم.
- أهمية العمل بنظام المناقصات العامة في المشروعات التي تنفذها البلدية شأنها شأن الدوائر الحكومية الأخرى.
- أهمية التنسيق والتعاون مع جمعيات النفع العام وخصوصاً جمعية حماية المستهلك، لتفعيل الضبط الإداري المطلوب والرقابة الصارمة على الأسواق لحماية المستهلك.
- أهمية الشروع في إنشاء شبكة الصرف الصحي في باقي مدن الإمارة.
- وضع آلية لتنظيم مواقف السيارات بأنواعها في الإمارة.

الأمانة العامة للأوقاف

- أهمية توسيع نشاط الأمانة العامة للأوقاف ليشمل المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية.
- تنويع مجالات الاستثمار في أموال الوقف لتنميتها وتحقيق أفضل العوائد لريع الوقف.
- تطوير قسم النساء في الأمانة العامة للأوقاف ورفده بالكوادر المؤهلة لتفعيله.
- تشجيع المجتمع للمشاركة في أعمال الوقف وتكثيف الحملات الإعلامية عن طريق كافة الوسائل الإعلامية المختلفة.
- التنسيق مع دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف بزيادة دعم الأمانة العامة المادي للدائرة لتمكينها من تحقيق رسالة المسجد بالإمارة.
- إنشاء لجنة شرعية دائمة للقيام بمهمة الرقابة الشرعية على أعمال الأمانة العامة للأوقاف.

دائرة الموانئ البحرية والجمارك

- تطوير وتحديث الهياكل الإدارية والفنية بالدائرة، ومراجعة وإصلاح التشريعات والنظم الخاصة بالموانئ البحرية والجمارك لتناسب زيادة حجم العمل، ولتواكب قواعد وأنظمة الجودة العالمية والتقدم الذي يشهده العالم في هذا القطاع.
- الإسراع في استكمال البنية التحتية لموانئ الإمارة، واستحداث المنشآت والمباني الإدارية وملحقاتها، وتطوير المعدات والآليات القادرة على استيعاب النمو الذي تشهده هذه الموانئ.
- وضع خطة تسويقية لموانئ الشارقة تقوم على أساس أبحاث السوق، وإجراء الدراسات في هذا الشأن بهدف رفع القدرة التنافسية، وذلك لجلب خطوط ملاحية جديدة، ودعم أنشطة الموانئ.
- دعم جهود التوطين التي تقوم بها الدائرة، وذلك بإقرار بدل طبيعة عمل لمهنة التفتيش الجمركي ليتناسب مع أهمية هذه المهنة والضغوط التي تمارس عليها، والعمل على وضع نظام متكامل للأجور الإضافية.
- وضع القوانين الاتحادية والمحلية المتعلقة بحماية البيئة البحرية موضع التنفيذ لوقف التدهور البيئي الواقع على المياه الساحلية والإقليمية وقاع البحر في الموانئ، والتنسيق مع الجهات المختصة اتحادياً ومحلياً في هذا الخصوص.

وزارة الداخلية "إدارة الدفاع المدني"

- حيث أن الثابت للمجلس من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة المؤقتة المكلفة من المجلس لدراسة موضوع الدفاع المدني بالإمارة والتحريات التي قامت بها لاستجلاء الموضوع أن هناك قصور واضح في الميزانية المخصصة لجهاز الدفاع المدني في الإمارة الأمر الذي يعيق أداء مهامه وتصريف اختصاصاته بالدرجة المطلوبة. وعلى الرغم من أن موضوع الدفاع المدني هو شأن اتحادي بحت إلا أن المجلس ولأهمية الأمر يوصي بضرورة تدخل الحكومة المحلية، وذلك لسد النقص في ميزانية هذا الجهاز في الإمارة، وتوفير المعدات والأفراد، وكذلك إجراء ما يلزم مع الجهات الاتحادية المختصة لتوفير الميزانية المطلوبة.
- يوصي المجلس بإعداد قانون محلي للرسوم لتفرض مقابل الخدمات التي يؤديها الدفاع المدني بدعم محلي في المسائل غير الداخلة في اختصاص الاتحاد.
- نظراً للدور الهام الذي يتولاه جهاز الدفاع المدني في توفير إجراءات الأمن والسلامة ومساهمته الفعالة في أعمال الإنقاذ ومجابهة الكوارث فإنه من الضروري أن يكون للإمارة دور في الإشراف على تطوير هذا الجهاز بحيث يوفر ذلك الدعم والمساندة لما تقوم به الوزارة في هذا الشأن.
- إرفاق تقرير اللجنة المشار إليها والذي أجازه المجلس ليكون ضمن مرفقات هذه التوصية، وذلك للاسترشاد بالمقترحات الواردة فيه.

دائرة التخطيط والمساحة

- أهمية تسوية مناطق للخطط الإسكانية للمواطنين، وإيصال كافة الخدمات لها قبل توزيعها وفرض رسم رمزي يتحمله المواطن مقابل ذلك.
- ضرورة إصدار تشريع حديث لإعادة تنظيم اختصاصات وأهداف الدائرة، ومراعاة تسهيل الإجراءات وتخويل السلطات الإدارية منعاً للمركزية.
- أهمية استعجال استحداث نظام إداري لتسهيل مراجعات المواطنين، وضمان مقابلتهم للمسؤولين وإنجاز معاملتهم بصورة فورية.

- وضع نظام متطور لتلقي طلبات منح الأراضي بمختلف أنواعها يوضح شروط الاستحقاق ويضع آلية تضمن عدالة التوزيع.
- وضع نظام بشأن صرف تعويضات المتضررين من أعمال التخطيط وخلافها، وذلك ضماناً لإيصال الحقوق لأهلها.
- التأكيد على إتباع نظام الخطط الشمولية لوضع استراتيجيات التخطيط الحديث تراعي كافة مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإمارة، وبما يواكب التطور العمراني والتوسع السكاني تفادياً لسلبيات التخطيط.

دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي

- العمل على تجديد هوية مطار الشارقة الدولي في ضوء تجربته الطويلة منذ إنشائه، وذلك بتبني بصمة جديدة تعم جميع مرافقه وخدماته لتواكب مستجدات العصر وتراعي متطلبات التسويق وصناعة المطارات والطيران.
- مع إشادة المجلس للخطوات المباركة بشأن تأسيس (العربية للطيران) كناقل وطني، فإنه يؤكد على أهمية أن يتم التأسيس وفق أحدث النظم تفادياً للسلبيات وضماناً لأن تؤدي عملها بصورة تجارية كمؤسسة ربحية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان منح (العربية للطيران) الحقوق والحريات المناسبة استناداً للاتفاقيات المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى أسوة بالناقلين الوطنيين الآخرين.
- أهمية الالتزام بخطة طموحة وواضحة لتطوير تسويق خدمات المطار بحيث تراعي هذه الخطة متطلبات السوق المحلي والإقليمي والدولي، وتوفير مناخ جاذب للشركات من خلال اتباع سياسة الحوافز.
- أهمية زيادة وتنويع الموارد المالية للدائرة وهيئة المطار وذلك عن طريق إعادة النظر في مصادر الدخل على وجه العموم، وعلى الأخص مراجعة عقود الشركات العاملة حالياً في تقديم الخدمات بالمطار وصولاً لتعاقدات أكثر جدوى وفائدة للإمارة.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2003م
بشأن ميزانية دوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2003م

- إعادة هيكلة النظام المالي المتبع في الإمارة والاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة وتطوير الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى دائرة المالية المركزية حتى يتم تحسين الأداء وتحقيق المبادئ المالية المنشودة من تنسيق وإشراف ورقابة على مستوى جميع الدوائر والهيئات.
- مراجعة دخل الدوائر والهيئات من الرسوم المختلفة التي تتقاضاها مقابل الخدمات المقدمة، وذلك بهدف زيادة الدخل لمواجهة متطلبات التوسعات المتوقعة في المرافق والخدمات.
- في ظل انخفاض الدخل وزيادة الأعباء على الحكومة فلابد من ترشيد الإنفاق واتباع مبدأ الأولويات في المشاريع.
- تشديد إجراءات المحافظة على المال العام في جميع المرافق ووضع الضوابط اللازمة لمنع استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.
- مراعاة تقديم الميزانية التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999م.
- مراعاة أن تشمل الموازنة التقديرية للإمارة موازنات جميع الدوائر والهيئات المحلية.

الفصل التشريعي الثالث

دور الانعقاد العادي الأول

بلدية الشارقة

- استعجال إصدار تشريعات حديثة ومتكاملة وإحلالها محل تشريعات البلدية السارية، وذلك بمراعاة المتغيرات المجتمعية والتقنية.
- العمل على استقطاب العناصر المواطنة، وذلك بتحسين الكادر المالي لجذب المواطنين من أبناء الإمارة بكل وظائف البلدية المختلفة.
- التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون مع جمعية حماية المستهلك لتفعيل الضبط الإداري، وأعمال الرقابة المطلوبة على الأسواق لحماية المستهلك.
- دراسة إعفاء المواطنين من ذوي الدخل المحدود من رسوم البلدية المختلفة.
- التأكيد على عملية التخلص الآمن من النفايات المختلفة مع مراعاة الوضع الخاص للنفايات الطبية والصناعية بوجه عام.
- ضرورة شمول المنطقتين الوسطى والشرقية بخدمات الصرف الصحي لمواكبة المتطلبات البيئية في الإمارة.
- أهمية إنشاء مركز للدراسات والأبحاث للبلدية بالتعاون والتنسيق مع الجامعات في الإمارة، وذلك لدعم قرارات البلدية وتطوير الأداء وتحسينه.
- دراسة إنشاء مختبر غذائي للمنطقة الشرقية وذلك للضرورة.
- أهمية تفعيل الأوامر المحلية المتعلقة بضبط الحدائق العامة والمظهر العام للإمارة.

دائرة الأشغال العامة

- إيلاء الأهمية اللازمة لعمليات صيانة المساكن الشعبية، وذلك بتنفيذ عمليات الصيانة أو التوسعة التي سبق أن وافق عليها سمو حاكم البلاد -حفظه الله -وإعطاء الأولوية لمساكن الأرامل والأيتام على مستوى الإمارة.
- سرعة البت بفحص المساكن الشعبية القديمة ورفع تقارير عاجلة بشأن المساكن التي لا تجدي صيانتها والتوصية بإحلالها خاصة وأن بعضها تجاوز عمره الخمسة وعشرين سنة، ومراعاة عمل خطة صيانة دورية دون الحاجة لطلب من المواطن.

- ضـرورة فتح أفرع للدائرة بمدن المنطقة الوسـطى والشـرقية مع تزويدها بالكادر الإداري والفني الكافي تحقيقاً لأهدافها واستكمالاً للبنية التحتية.
- أهمية الفحص الدوري للصـالات الرياضـية بالمدارس وغيرها والتي تحتاج لصـيانة دائمة بسـبب الاستعمال المستمر لها، وكذلك ضرورة مراعاة ظروف مستعمليها من ذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء مسارات للكراسي المتحركة لتسهيل حركتهم في الممرات والمرافق.
- استكمال رصف وسفلتة الطرق الداخلية على مستوى الإمارة وفقاً للأولويات، وذلك للأهمية.
- ضرورة تخصيص مبنى خاص يفي بأغراض هذه الدائرة الهامة وفصلها عن القسم الفني التابع للبلدية، وذلك تسهيلاً للمراجعين ومراعاة لتطبيق معايير الجودة الشاملة.
- دراسـة إمكانية إفراد طرق يتم تخصـيصـها للشـاحنات والسـيارات الثقيلة وذلك لخطورة سـيرها على الطرق الداخلية، وذلك لحفظ الطرق من الأضرار ولضمان انسيابية حركة المرور وعدم عرقلتها.
- أهمية التنسـيق الدائم فيما بين الدائرة والدوائر والجهات الأخرى الاتحادية والمحلية لمنع الازدواجية في الإجراء خاصـة فيما يخص العلاقة مع البلدية، وذلك لراحة المراجعين وتحقيق أهداف الدائرة وتلافي الأخطاء.
- وجوب توقيع الجزاء الإداري الصـارم -دون الإخلال بالمسـؤولية المدنية والجنائية -على أي مقاول أو اسـتشـاري يتسـبب بخطئه أو إهماله أو أي سـبب آخر يخالف القوانين والأنظمة في إضـرار الأرواح أو الأموال.
- دراسـة تعميم صـالات الأفراح بمدن الإمارة لما في ذلك من خدمة اجتماعية هامة وتسـهيل وتشـجيع للزواج وخفض تكاليفه.
- اقتراح تصـاميم جديدة ومتنوعة للمسـاكن الشـعبية يراعى فيها التحديث، وعدد أفراد الأسـرة، وكافة الاعتبارات ذات العلاقة.

وزارة الصحة "منطقة الشارقة الطبية"

- ضرورة إعادة هيكلة منطقة الشارقة الطبية وذلك للتوسع الهائل في الإمارة جغرافيا وديموغرافيا، وذلك بإنشاء أكثر من منطقة طبية في الإمارة أسوة ببعض الإمارات الأخرى لتوفير خدمة طبية متميزة بكامل اختصاص الإمارة الجغرافي.
- إشراك وزارة الصحة في وضع الضوابط بشأن الإعلانات وحملات الترويج للأدوية غير التقليدية كالأعشاب وما شابه حفاظا على الصحة العامة في البلاد، والتأكد من أن مثل هذه الإعلانات تتفق مع القوانين السارية، وكذلك اشتراط موافقة الوزارة المسبقة قبل التصديق على الترخيص.
- توفير أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بإصدار البطاقات الصحية في مدن كلباء وخورفكان والذيد، وربط المستشفيات إلكترونيا ودعمهما بالأجهزة الطبية الحديثة وصيانتها بشكل دوري.
- التأكيد على التوصيات السابقة للمجلس لتوفير خدمة الإسعاف الطائر، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية لخدمة المنطقتين الشرقية والوسطى.
- فرض مزيد من الرقابة على المستشفيات والعيادات الخاصة والتي تقوم بدور كبير في تقديم الخدمات العلاجية، وذلك لضمان كفاءة العاملين بها وعدم المغالاة في أسعار العلاج والفحوصات.
- أهمية تكوين لجنة دائمة بالمنطقة الطبية وتفعيلها وإعطاء الصلاحيات لها للتحقيق في حالات الأخطاء الطبية والإهمال المهني التي تنتج عنها مضاعفات أو وفاة المرضى، وذلك ضمانا لتجويد الأداء والحفاظ على الأرواح.
- إعادة النظر بزيادة الميزانية المرصودة لمستشفى أمراض النساء والتوليد والأطفال المزمع إنشاؤه، وذلك لتلبية الاحتياجات المطلوبة بشكل يتناسب وأهمية هذا المستشفى.
- أهمية تفعيل مركز التعليم المستمر بوزارة الصحة وعمل الدورات الداخلية والخارجية لتأهيل الأطباء وابتعاثهم للمراكز المميزة عالميا لرفع مستواهم نظريا وعلميا، ومن ثم اتباع سياسة الإحلال الوظيفي للمؤهلين من الأطباء محل الكوادر الطبية التي مضت على خدمتها مدة تزيد على العشرين سنة دون تطوير قدراتهم.
- إنشاء وحدة مركزية لسيارات الإسعاف تعمل على مدار الساعة في مدينة الشارقة، وذلك لتسهيل الاتصال والانتقال عند حدوث أي حادث تسهيلا على المواطنين والمقيمين بدلا من الاتصال إلى عدة جهات الأمر الذي قد يؤخر الإسعاف وربما يؤدي للوفاة.

- ضرورة إعادة النظر في أقسام الحوادث والعناية المركزة وعمل التوسعات اللازمة لها وتزويدها بأحدث الأجهزة لضمان توفير هذه الخدمات الهامة حفاظا على أرواح الناس.
- تفعيل التثقيف الصحي خاصة فيما بين الطلاب وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك القوافل الصحية التوعوية لنشر الثقافة الصحية وصولا لبيئة متعافية.
- ضرورة تدخل وزارة الصحة لدراسة أسعار الأدوية في البلاد مقارنة بدول الجوار لضمان أسعار تكون في متناول اليد دون مغالاة، ومراعاة أن تكون الأسعار مطبوعة أو مختومة على عبوات الأدوية وليست ملصقة منعا للتلاعب.
- ضرورة إنشاء وتطوير مراكز الأسنان بالإمارة أسوة بالمناطق الأخرى بالدولة، ومراعاة زيادة الكادر الطبي والفني لتقديم أفضل الخدمات على مستوى كامل الإمارة (مع التركيز على المنطقة الشرقية).
- التأكيد على التوصيات السابقة بإنشاء مراكز متخصصة مدعومة بكادر فني متخصص على مستوى الإمارة لعلاج مرضى السكري وضغط الدم لمقابلة الزيادة المضطردة في أعداد هؤلاء المرضى بما يشبه الظاهرة.
- التأكيد على التوصيات السابقة للتنسيق مع الأجهزة الاتحادية والمحلية المختصة لعلاج وتأهيل متعاطي المخدرات وفقا للقوانين ذات الاختصاص.
- التأكيد على توصية سابقة بدعم منطقة الشارقة الطبية ماليا.
- ضرورة إنشاء مركز متخصص للحجر الصحي للأمراض المعدية والسارية، وذلك لعزل المصابين أسوة بالإمارات الأخرى.
- متابعة وتقييم أداء العاملين والمسؤولين بالمستشفيات بشكل دوري ومحاسبتهم في حال التقصير، وإيجاد نائب مدير فني لمتابعة المهام الطبية.
- أهمية تزويد منافذ الإمارة وبخاصة مطار الشارقة الدولي بالأجهزة الحديثة واللازمة أسوة بمطارات الدولة الأخرى لفحص القادمين للبلاد، والتأكيد من خلوهم من الأمراض الخطيرة كالسارس وما شابه.
- اقتراح أن تضع وزارة الصحة بعض الأحكام الخاصة في عقود استخدام الأطباء لتلزم الطبيب بعدم التقدم بالاستقالة الفورية لعدم الإضرار بالخدمات الطبية مع إعطاء الوزارة حق حرمانه من الترخيص للعمل في القطاع الخاص إذا صمم الطبيب على الاستقالة الفورية.
- تقديم الحافز المناسب ماديا ومعنويا للأطباء وكافة العاملين بالمرافق الصحية عن فترات عملهم في الإجازات والأعياد الرسمية.

دائرة التنمية الاقتصادية

- ضرورة دعم الدائرة مادياً وفنياً لمقابلة المهام الكبيرة الملقاة على عاتقها.
- دعم مشـــاريع الشـــباب التجارية والصـــناعية مالياً وفنياً، والعمل على تدريبهم لإدارة هذه المشـــاريع، وتزويدهم بدراسات الجدوى لإنجاح هذه المشاريع.
- تشجيع إنشاء شركات مساهمة عامة استراتيجية ذات جدوى اقتصادية لتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وجذبها للإمارة.
- إنشـاء مناطق صـناعية نموذجية في كامل اختصـاص الإمارة الجغرافي مع التركيز على المنطقة الشـرقية والوسطى.
- أهمية دعم وتشـجيع المزارعين في الإمارة وبخاصـــة في المنطقة الوســـطى وتوفير المدخلات الزراعية لهم بأســـعار مناســـبة، وذلك لتنمية المحاصـــيل الزراعية التي أثبتت جدواها الاقتصـــادية محليا وعالميا، وضرورة إنشاء مصنع للتمور في الذيد.
- ضرورة إنشاء جائزة خاصة بمشاريع الشباب المتميزة، وذلك لتحفيزهم.
- ضرورة إنشاء وتفعيل لجنة عليا للإشراف على المهرجانات ومتابعتها دعماً للتنمية الاقتصادية وتطويرها.
- استعجال تسجيل شركة للاتصالات تساهم فيها الحكومة.

دائرة الثقافة والإعلام

- تطوير البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تعكس الوجه الحضـــاري للإمارة، وإبراز المقومات الحضـــارية العديدة من متاحف وأنشطة وفعاليات ثقافية ومناطق جذب سياحي.
- الاهتمام بالمراكز الثقافية والمكتبات العديدة في الإمارة والتعامل معها كموقع من مواقع الحدث الإعلامي لعكس هذه الثروة الكبيرة والإشـــعاع الثقافي الذي ينتظم الإمارة، وكذلك العمل على إنشـــاء مراكز ثقافية ومكتبات بالمنطقة الوسطى أسوة بباقي المناطق.
- دعم ميزانية الدائرة وبخاصـــة تلفزيون وإذاعة الشـــارقة حتى يتســـنى لهما اســـتقطاب وتطوير الكوادر الفنية والإدارية والبرامجية، والعمل على وضع كادر وظيفي جديد ومميز لمنع تسرب الكفاءات.

- التأكيد والمحافظة على مستوى برامج الأطفال بشكل عام وبخاصة الرسوم المتحركة الناطقة بالعربية التي تتناسب مع القيم والأخلاق وتساعد في تربية النشء، ومراعاة الابتعاد عن الرسوم الأجنبية التي لا تخدم ذلك.
- تقديم خدمة إعلامية مميزة لترويج الشارقة اقتصادياً وإبرازاً للإمكانيات الاقتصادية والسياحية المتوافرة فيها والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن حفاظاً على البنى الاقتصادية وتطويرها وبخاصة الصناعية منها والتي اتسمت بها الإمارة.
- دراسة مشروع لتفعيل الدور الثقافي لمنطقة القصباء وهي واحدة من المعالم الرئيسية والمميزة سياحياً وثقافياً على مستوى المنطقة، وتمكينها من أداء دور أكثر تفاعلاً مع المجتمع.
- التنسيق مع السلطة الاتحادية المختصة لمنع عرض كافة ما يخدش الحياء العام ومقومات المجتمع سواء كانت أفلام سينمائية أو فيديو أو أقراص مدمجة وإعلانات مصورة وخلافه، وفرض الرقابة اللازمة على مستوى الإمارة.
- أهمية دعم الدائرة لطلبة الجامعات في التخصصات ذات العلاقة، والمساهمة في توفير التدريب لهم تحقيقاً لمبدأ المشاركة في تنمية المجتمع والتكامل المهني والعلمي مع الجامعات.
- زيادة وتطوير البرامج الجماهيرية الجاذبة والتي من شأنها أن تسهم في تشجيع وإقبال أفراد المجتمع وبخاصة الطلبة والشباب للمشاركة في النهضة الثقافية الشاملة في الإمارة.
- العمل على استحداث تشريع متكامل لهيئة الإذاعة والتلفزيون بالإمارة لتصحيح وضعها القانوني في الإنشاء والاختصاص والأهداف وتبعيتها للدائرة.
- أهمية تبني الدائرة للإصدارات الوطنية التي تحفظ التراث الوطني وتصونه من الاندثار باعتباره ملكاً للأجيال القادمة.
- تفعيل دور المسرح المدرسي كرافد لأيام الشارقة المسرحية وذلك بالتنسيق مع منطقة الشارقة التعليمية ومراكز الطفولة والناشئة.

هيئة كهرباء ومياه الشارقة

- ضرورة الإسراع لعمل مسح لمناطق الإمارة المختلفة للوقوف على كميات المياه الجوفية المتوفرة، والتوقف أو التقليل ما أمكن من سحب مياه الآبار الجوفية الحلوة والمالحة.

- ضـرورة العمل على وضـع اسـتراتيجية لزيادة مصـادر المياه بالإمارة عن طريق حقن الآبار بالمياه لضـمان عدم نضوبها.
- القيام بحملة إعلامية موسـعة ومسـتمرة لتثقيف الجمهور بشـأن أهمية ترشـيد اسـتهلاك الطاقة والمياه كاسـتخدام الأجهزة الكهربائية عالية الجودة والمخفضة للاسـتهلاك، ودراسـة التعرفة التصـاعدية حسـب كمية الاستهلاك.
- الاسـتفادة بالتعاون مع الجامعات في عملية البحوث والدراسـات والاسـتشـارات الهندسـية، وتطوير المنشـآت بما يحقق نقل التكنولوجيا محلياً، ورفد التخصـصـات العلمية بالمسـتجدات في مجال الكهرباء والمياه.
- دراسـة قرار تحديد مواعيد توصـيل الكهرباء والماء للمشـاريع التجارية والصـناعية الحالية مراعاة لجلب المستثمرين للإمارة.
- العمل على تخفيض رسـوم توصـيل الكهرباء والماء إلى مسـاكن المواطنين الجديدة، وذلك مسـاهمة من الهيئة لهم وخاصة من ذوي الدخل المحدود.
- حماية محطات التحلية من التلوث البيئي والمخلفات البحرية الناتجة من العوادم واسـتبدال الزيوت وغيرها، مع توفير أماكن بديلة في حالة حدوث التلوث في منطقة السحب الحالي.
- ضرورة الإسراع في تكوين شركة تبريد للمناطق وإشراك مستثمرين مواطنين في هذه الشركة، وأن تساهم خبرات محلية مثل شركة التبريد الوطنية في ذلك.
- إعادة دراسـة الهيكل الإداري والمالي للموظفين، ومراعاة التأمين الصـحي والحوافز التشـجيعية لهم. والعمل على اسـتقطاب أفضـل الكوادر للهيئة من خلال إعادة النظر في المكافآت والحوافز المقدمة للمهندسين والفنيين لطبيعة العمل المنوط بهم.
- العمل على تركيب نظام العدادات الأتوماتيكية بدلاً من قارئ العدادات لضمان سرعة وصول البيانات.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2004م بشأن
ميزانية دوائر حكومة الشارقة لسنة 2004م

- إعادة هيكلة النظام المالي المتبع في الإمارة والاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة وتطوير الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى دائرة المالية المركزية حتى يتم تحسين الأداء وتحقيق المبادئ المالية المنشودة من تنسيق وإشراف ورقابة على مستوى جميع الدوائر والهيئات.
- إعادة تقييم الرسوم المختلفة التي تتقاضاها الدوائر والهيئات مقابل الخدمات المقدمة، وذلك بهدف زيادة الدخل لمواجهة متطلبات التوسعات المتوقعة في المرافق والخدمات.
- في ظل انخفاض الدخل وزيادة الأعباء على الحكومة فلابد من ترشيد الإنفاق واتباع مبدأ الأولويات في المشاريع.
- مراعاة تقديم الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999 بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.
- مراعاة أن تشمل الموازنة التقديرية المقترحة بيانات موازنات جميع الدوائر والهيئات المحلية.
- عمل خطة لزيادة مدخول بعض الدوائر الخدمية كالمرافق الثقافية بالتعاون مع الدوائر المعنية.
- إنشاء ورشة مركزية لصيانة المركبات والمعدات التابعة للدوائر والهيئات لتقنين المصاريف.
-

الفصل التشريعي الثالث

دور الانعقاد العادي الثاني

دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف

- أهمية قيام الدائرة بإعداد مشروع قانون ينظم إنشائها واختصاصاتها وأهدافها وعلاقتها مع السلطات المحلية الاتحادية ذات العلاقة، وكذلك لتتمكن من إصدار اللوائح والقرارات التنظيمية لتصريف عملها بشكل نظامي وعلى سند من القانون.
- تفعيل رسالة المسجد للنهوض بالدعوة الإسلامية، والتمكن من مواجهة الحملات والتحديات التي يتعرض لها ديننا الحنيف، والتصدي للظواهر السلبية التي بدت تغزو مجتمعنا.
- إنشاء قسم مختص بالإفتاء بكادر مؤهل ليكون مرجعية شرعية بعيداً عن التباين بالفتاوى.
- زيادة الرقابة على المساجد صوناً لمنزلتها وضماناً لصيانتها ونظافتها، ولاسيما تلك المقامة على الطرقات الخارجية أو في الأسواق والمنتزهات.
- حصر ما لم يتم تنفيذه من توصيات سابقة، ومتابعة تنفيذها.
- إعداد تصور لاستقطاب المواطنين في وظائف الأئمة والخطباء وإعادة النظر في كادرهم الوظيفي، ومنحهم الميزات المادية والعينية التي تشجعهم للالتحاق بالدائرة.
- تفعيل خطب الجمعة والأعياد للتصدي للمشاكل الحياتية والاجتماعية وتثقيف المصلين بأمور دينهم.
- رعاية المسلمين الجدد بإنشاء جهة رسمية تشرف عليهم وترعى أمورهم، وكذلك تعليمهم اللغة العربية لتمكينهم من فهم الدين الإسلامي بشكل صحيح.
- إلحاق المشروع المقدم من العضو الدكتور / حميد بن ناصر الزري بشأن تدريب الطلاب على الخطابة والإمامة واعتباره جزء من هذه التوصيات.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- ضرورة تكوين جيل جديد من قيادات الشرطة متمكنة إدارياً وعلمياً وأمنياً.
- التأكيد على أن تتلاءم ضوابط وإجراءات الإبعاد الإداري مع التشريعات السارية احتراماً لسيادة القانون والمحاكم بهذا الشأن.
- التأكيد على دعم وتوفير كافة الإمكانيات للإدارة العامة للشرطة ومراكزها من خلال زيادة الموازنة المخصصة لها اتحادياً ومحلياً، وتحديث وإحلال مركبات الشرطة وزيادة أعدادها مع توفير كافة مستلزماتها.

- توفير دوريات خاصة في الأحياء السكنية للتصدي للظواهر السلبية ووأد بواعث الجريمة في مهدها، ومراعاة توفير كافة المستلزمات اللازمة لهذه الدوريات.
- التأكيد على التنسيق بين الشرطة والمجلس الأعلى للأسرة في إمارة الشارقة لمعالجة القضايا الأخلاقية والحد من انتشارها للمحافظة على تماسك الكيان الأسري في المجتمع.
- ضرورة تمثيل شرطة الشارقة في كافة اللجان -ذات الصلة -المشكلة أو التي تشكل مستقبلاً والمتعلقة بمهام واختصاص الشرطة والأمن العام.
- التأكيد على تفعيل أحكام تشريع الاحتشام والسلوك العام بما يحقق أهدافه دون المساس بالحقوق الأساسية والتعدي على الحريات العامة التي كفلها الدستور للأفراد.
- السعي لدى الجهات المختصة للاعتراف الأكاديمي بأكاديمية العلوم الشرطية.
- العمل على تعديل تشريعات أكاديمية العلوم الشرطية لاحتساب مدة الدراسة كمدة خدمة وزيادة المكافآت الشهرية للطلاب أسوة بباقي المعاهد والكليات الشرطية المثيلة في الدولة.
- الاهتمام بالمنشآت الإصلاحية والعقابية بتخصيص أماكن للمحكومين تتناسب وأعمارهم وما نسب إليهم من تهم، ومراعاة فصل المحكوم عليهم حسب نوع جرائمهم، والإسراع بافتتاح سجن النساء وتوفير المستلزمات المادية والبشرية اللازمة له.
- التأكيد على دعم قسم مكافحة المخدرات بالكفاءات الشرطية المدربة لمكافحة المخدرات بكافة أنواعها، وإنشاء مركز جديد لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات بالتعاون مع الجهات المختصة محلياً واتحادياً.
- إنشاء قسم لمكافحة الجريمة الإلكترونية والتعاون مع الجهات الأمنية المحلية والدولية الأخرى نظراً للتنامي المستمر لهذه الجرائم.
- التأكيد على نشر الثقافة الشرطية المجتمعية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية في الإمارة، وتنمية الحس الأمني لدى جميع أفراد المجتمع بما يحقق أهداف الوقاية من الجريمة والانضباط الذاتي عن طريق توثيق الصلة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات الإرشاد الديني والإعلامي وجمعيات النفع العام وغيرها من الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- التأكيد على الاهتمام بالمختبر الجنائي وتزويده بالمعدات الحديثة وتوفير الكادر المتخصص في هذا المجال؛ وذلك لأهمية دور المختبرات الجنائية في الكشف عن الجرائم.
- نظراً للتطور العمراني والديموغرافي نوصي بإنشاء إدارة متكاملة للشرطة في المنطقة الوسطى.
- زيادة خدمة الإسعاف والإنقاذ وتطويرها ومنها الإسعاف الطائر ودعم ميزانيتها.
- التأكيد على تنفيذ توصيات المجلس الاستشاري السابقة الخاصة بالشرطة والأمن العام.

وزارة التربية والتعليم " منطقة الشارقة التعليمية"

- العمل على إعادة النظر لاستدراك صعوبات مناهج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم، والرياضيات في المرحلة الأساسية الأولى في الكتب الجديدة حيث المصطلحات غير المفهومة والقضايا البعيدة عن مجتمع الإمارات.
- تفعيل دور مجالس الآباء والأمهات بتوفير آليات فاعلة للتواصل، وإقامة الحوارات المفيدة ارتقاءً بالعملية التربوية والتخفيف من هموم الميدان.
- ضرورة اعتماد سلم وظيفي ومالي للمدرسين يتناسب مع رسالتهم التربوية، والعمل على استقطاب العناصر المواطنة المتميزة.
- الاستمرار في المشروع الرائد لمدارس الشارقة النموذجية لتقديم خدمة متميزة لأبنائنا الطلاب، والسعي لتعميم المشروع على كافة المناطق الأخرى في الإمارة.
- العمل على تغيير صيغ الامتحانات وقوالبها إلى أساليب متطورة ترسيخاً لمهارات التفكير العلمي والإبداعي وللكيف لا الكم.
- تنشيط دور المكتبات المدرسية ومصادر التعَّلم وتفعيل مكانتها، وإعداد الخطط والبرامج التي تساعد على جذب الطلاب والمعلمين.
- إيجاد الحلول للشواغر التدريسية قبل بدء العام الدراسي وخاصة معلمات الاحتياط، ووضع خطط استراتيجية لتوفير البديل.
- ضرورة إنجاز مشروع الربط الإلكتروني بين المدارس والمنطقة التعليمية والوزارة.
- ضرورة الإسراع في تشكيل مجلس اتحادي أعلى للتعليم يضطلع بمسؤولية وضع استراتيجيات وسياسات التعليم العام والإشراف على خططهِ وبرامجه.
- إيجاد آليات للتواصل مع مواصلات الإمارات في حال اكتظاظ الحافلات أو تأخرها.
- يؤكد المجلس في بناء المناهج الجديدة على الاعتزاز بالهوية الوطنية والانتماء العربي والإسلامي، وبناء الشخصية المتوازنة التي تفكر تفكيراً علمياً متزناً، وتمارس النقد الإيجابي البناء والنقد الذاتي، وتؤمن بالانفتاح على معطيات العلم والحضارة الحديثة.
- العمل على تنظيم الملتقيات الشبابية للاستفادة من عطلة الطلبة الصيفية والاهتمام بالمناشط المفيدة، وغرس مفاهيم العمل التطوعي من خلال الاستعانة بالخبرات التربوية أداءً وإشرافاً.
- ضرورة إعداد برامج تدريبية متطورة لرفع كفايات الهيئات التدريسية والفنية والإدارية.

- ضـــرورة التنســـيق بين المنطقة التعليمية ووزارة الأشـــغال ودائرة الأشـــغال العامة في الإمارة لتقديم الخدمات، والصيانة الدورية للمدارس، ووضع خطة مدروسة ومنتظمة تشمل المراحل التنفيذية لها.
- إعداد برامج طموحة لصقل ملكات الموهوبين، وتأهيلهم للمشاركة في المحافل الدولية.
- أهمية تفعيل دور الأخصـــائي الاجتماعي خصـــوصـــاً في المرحلتين الإعدادية والثانوية والتي تتفشـــى فيها ظاهرة التســـرب الدراســـي، وضـــرورة إيجاد حل تربوي للحد من ظاهرة اســـتخدام الهواتف المحمولة بين الطلاب أثناء اليوم الدراسي.
- الإشراف التام من قبل منطقة الشارقة التعليمية على المدارس الخاصة من حيث المناهج والامتحانات.
- تخصـــيص مقر ملائم لمنطقة الشـــارقة التعليمية ومكتب الشـــارقة التعليمي يتلاءم ووضـــعية إمارة الشارقة كمنارة للعلم والثقافة تمكيناً للعاملين من أداء واجباتهم بصورة مثلى.
- النظر في لوائح الثواب والعقاب المعمول بها حالياً مجاراة للتغيرات الحديثة.
- دراسة تعميم تعليم مادة التربية العسكرية في المدارس الثانوية للبنين على مستوى الدولة، واعتبار ذلك جزءاً من التربية الوطنية لما لهذه المادة من فوائد جمة تعود على الطلبة والمجتمع على حدٍ سواء.
- تبني حكومة الشـــارقة لمكافأة تشـــجيعية للهيئة التدريســـية من الذكور العاملين في منطقة الشـــارقة التعليمية أسوة ببعض الإمارات الأخرى لتشجيع المواطنين على الانخراط في الميدان التربوي.

دائرة التخطيط والمساحة

- إعادة تخطيط مدينة الشـارقة بما يلبي حاجات التوسـع العمراني والنمو السـكاني والازدحام الحاصـل نتيجة هذا التوسع والنمو.
- إن الموقع الجغرافي لمدينة الشارقة جدير بالاهتمام وينبغي أن يراعى كل مخطط جديد أهمية هذا الموقع.
- دراسـة النمو السـكاني والإحصـاء السـكاني لوضـع الخطط والخدمات التي تتناسـب وهذا النمو والعمل على تنفيذها ضمن الإطار الزمني المناسب.
- وضع دراسة جديدة للطرق للتغلب على الازدحام والاختناقات المرورية.
- اسـتكمال ترقيم الأبنية وتسـمية الأحياء والشـوارع وفق دراسـة متطورة تلبي الحاجات المتنامية بشـكل سريع.
- يجب الاسـتعانة ببيوت الخبرة الهندسـية داخل الدولة وخارجها لإعادة النظر في تخطيط المدن القائمة وتوسعاتها وتصميم مدن جديدة في الإمارة.

- إلزام شـركات المقاولات والإنشـاءات والاسـتشـاريين بالتقيد بالأبعاد القياسـية بين المباني ومسـاحاتها وتوفير المرافق اللازمة للأبنية بحيث يتوافر لكل وحدة سـكنية موقف للسـيارات، وألا يعطى الترخيص بالبناء إلا بالتعهد بمراعاة هذه الضوابط والتقيد بالشروط التي ترسمها دائرة التخطيط.
- ضرورة التوسعة الجغرافية في المنطقة الشرقية من خلال البناء الرأسي وردم البحر ومسح الجبال.
- الاسـتفادة القصـوى من التوصـيات والدراسـات التي تصـدر عن ندوة التخطيط الحضـري التي تقيمها الدائرة سنويا.
- وضـع آلية راقية لاسـتقبال المراجعين في أوقات محددة وبصـورة مريحة وتقديم المعلومات والإرشـادات والبيانات التي تساعد على إنجاز طلباتهم بشكل انسيابي هادئ مريح توفيرا للوقت والجهد والنفقات مما يشكل لدى الجمهور رأيا عاما إيجابيا ومشرفا عن الدائرة وخدماتها.
- إعداد اسـتبيانات لقياس الرأي كي نتعرف من خلالها أراء المراجعين واقتراحاتهم وعرض السـلبيات التي يعانون منها والارتقاء بالإيجابيات نحو الأمثل.
- وضع الضوابط والآليات والمعايير الثابتة لتوزيع الأراضي على المستحقين مراعاة للعدالة.
- التخفيف من المركزية ومنح الصـلاحيات للمديرين ورؤسـاء الأقسـام للبت في المعاملات، كل بحسـب اختصاصه.
- إعداد قائمة للبيانات والمعلومات والإحصاءات في الدائرة لكي تكون مرجعا للدوائر الأخرى في الإمارة.
- التنسـيق مع الدوائر الأخرى في الإمارة والجهات المختصـة الاتحادية والمحلية فيما يتعلق بالتخطيط الشمولي للإمارة.
- مراعاة التخطيط الدقيق في تسوية الأراضي وتحديد مناسيبها ورفدها بالخدمات والمرافق العامة وتوفير الأسواق التجارية عند إنشاء المدن الجديدة والتجمعات السكانية الحديثة.
- عدم سحب الأراضي الممنوحة للمواطنين إلا عند الضرورة القصوى وتعويضهم عنها تعويضا عادلا، وصرف المستحقات لأولئك المتضررين نتيجة التخطيط العمراني.

دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي

- للدواعي الأمنية ضرورة أخذ الموافقة الفنية المسبقة من دائرة الطيران المدني لدى إعداد الجهات المختصة الخطط العمرانية المستقبلية في مدينة الشارقة لضمان الحفاظ على المسافات المعتمدة دولياً، وإبعاد المشاريع العمرانية عن المطار ومدرجاته ومرافقه ومناطق حقوق ارتفاقه.
- لتوفير المقومات الإدارية والمالية التي تسهم في تحسين خدمات المطار لمواجهة المنافسة الحادة وتحقيق الجودة الشاملة تعديل المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2002م بشأن إنشاء هيئة مطار الشارقة الدولي لمنحها الاستقلالية المالية والإدارية التي تحقق أهدافها.
- الاستفادة من الخدمات الجامعية المميزة في الإمارة وكذلك كليات التقنية لوضع خطة علمية وعملية مشتركة تضمن تحقيق أهداف الموارد البشرية لأبناء الشارقة عن طريق التوطين والإحلال.
- بصورة استثنائية ولحين البت في التوصيتين السابقتين منح العاملين في دائرة الطيران المدني ومؤسساتها حوافز مالية لتحسين أوضاعهم.
- ضرورة دعم مباني ومنشآت المطار بالعدد الكافي من رجال الأمن وذلك للأهمية.

الإدارة العامة لشؤون المنشآت الرياضية والاجتماعية

- أهمية التنسيق فيما بين المنشآت الرياضية والدوائر والهيئات للإدارات الحكومية المختلفة وعلى رأسها منطقة الشارقة التعليمية والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة لإنجاح الفعاليات الرياضية والثقافية الواقعة ضمن اختصاصات الإدارة العامة، وكذلك تفعيل دور المشاركة والرعاية من القطاعين العام والخاص لتوفير الدعم المادي والمعنوي.
- أهمية رسم خطة متطورة لدعم الأنشطة الرياضية المختلفة لذوي الحاجات الخاصة ورعايتهم وتحفيزهم لتأهيلهم للمشاركة في الدورات الإقليمية والعالمية، وتبني فكرة إقامة دورة باسم إمارة الشارقة.
- دراسة إنشاء جمعية عمومية لمجالس إدارات أندية الإمارة لتطوير الأداء وتحسينه، والتشاور لإزالة العقبات، ورفد الإدارة العامة في أداء عملها تأكيدا لمبادئ الشورى والشفافية في العمل الاجتماعي والرياضي.

- وضــع خطة مدروســة ومتابعة تنفيذها بالتنســيق مع المنطقة التعليمية والجهات المعنية الأخرى لاكتشاف المواهب في شتى الضروب الرياضية والثقافية، والأخذ بيدهم وتنمية مهاراتهم باعتبارهم رواد المستقبل.
- ضرورة الاستغلال الجيد والموجه للصالات الرياضية في الأندية وتلك التي تزين الأحياء على امتداد الإمارة لشغل أوقات فراغ الشباب، وإبعادهم عن الزلل والسلوكيات الخاطئة والدخيلة.
- استغلال انضمام الشباب للمؤسسات الرياضية والاجتماعية للتحلي بمبادئ ديننا الحنيف السمحاء، وحثهم على السلوك القويم في كافة أعمالهم ضمانا لتنشئة أجيال تكون قادرة لتحمل الأمانة.
- وضــع خطة اســتثمارية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص لتوفير موارد مالية إضافية للأندية بالإمارة، وذلك بدعم وامتيازات حكومية لإنجاح مثل هذه المشاريع الاستثمارية التي يتم إقرارها.

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- تفعيلاً لحكم البند (11) من القانون رقم (2) لسـنة 1999م في شـأن إنشـاء المجلس التنفيذي، والذي ينص على من ضــمن ما يختص به المجلس الموقر بوجه خاص: " رعاية وتنمية الموارد الطبيعية والاطلاع على الدراسـات البيئية التي ترفعها الإدارات المختصـة وإبداء الرأي والتوجهات المناسـبة حولها، والتأكد من أن المشـروعات التنموية الكبرى قد راعت قوانين وأنظمة البيئة السـارية ". ونسـبة لاكتمال الإدارات الحكومية المركزية واللامركزية لحكومة الشــارقة و توحيداً للجهود المبذولة من الهيئة من جهة والبلدية من جهة أخرى ومراعاة لاختصـاص دائرة التنمية الاقتصـادية في هذا المجـــــــال فإن المجلس يوصي بتشــكيل لجنة دائمة برئاســة مدير عام الهيئة وعضــوية الجهات المعنية في البلديات و دائرة التنمية الاقتصادية و سلطة هيئة الموانئ البحرية وغيرهم من ذوي الصفة والعلاقة لممارسة الاختصاص المشار إليه في البند (11) أعلاه ، إضافة إلى أية اختصاصات أخرى يمكن أن تؤدي إلى الإصحاح البيئي والتوازن والحد من الأضرار بالبيئة بشكل عام ، واقتراح المخالفات وفرض الغرامات اللازمة .
- أهمية وضع خطة إعلامية للتثقيف البيئي المسـتدام والتركيز على توعية الطلاب بوجه خاص باعتبارهم القاعدة الأكبر والفاعلة لنشر الثقافة البيئية.
- ضرورة تفعيل دور أصحاب الاختصاص في الضبط الإداري كالشرطة ومفتشي البلديات وغيرهم لضبط الممارسـات البيئية الخاطئة في الشـواطئ والشـوارع والمسـاكن حفاظاً على الصحة العامة من حيث وضع أكياس النفايات في الأماكن المخصـصـة لها وضـرورة فرزها حسـب أنواعها الصـلبة والسـائلة. وكذلك

ضرورة ترشيد استخدام المياه بمنع غسل السيارات بالشوارع مما يؤدي إلى هدر المياه وفرض الغرامات المناسبة لمنع هذا السلوك غير الحضاري الذي يشوه المنظر الجمالي للإمارة إضافة إلى خطورة الهدر.

- إيجاد قاعدة بيانات في المجال البيئي وأنشطته، والاستفادة من جامعة الشارقة والإدارات ذات الصلة لتحقيق هذه الغاية.
- ضرورة تعيين كادر وظيفي متخصص في مجال البيئة، ووضع خطة لتدريب المؤهلين علمياً من الخريجين المواطنين تحت إشراف الهيئة.
- أهمية توفير الأجهزة الحديثة ذات العلاقة بالأنشطة البيئية للمحافظة على البيئة وتنميتها وذلك بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للبيئة للاختصاص.
- دراسة وضع خطة محلية للطوارئ بالاستفادة والتنسيق مع شرطة الشارقة والمشاركة الطلابية وأصدقاء البيئة، وذلك للاستعانة بهم في حالات الكوارث والطوارئ بشكل عام.
- المحافظة على الأشجار المعمرة كالغاف -على سبيل المثال – وعمل خطة لتقليمها وتشذيبها موسمياً بدلاً من قطعها بما يشكل أضراراً للبيئة.
- دراسة إنشاء المحميات البرية والبحرية بالإمارة، وذلك استغلالا للطبيعة البرية والبحرية التي تمتاز بها الإمارة وللمحافظة على مقوماتها البيئية بذات الوقت.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "قطاع الشؤون الاجتماعية"

- إعادة النظر في القوانين الاتحادية المنظمة لجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، ومنحها صلاحيات أكثر للمساهمة والمشاركة في التصدي لظاهرة ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش وغير المبرر الذي داهم أسواق الدولة قاطبة وبصفة مستعجلة إصدار القرارات الوزارية التي تؤدي لهذا الغرض.
- زيادة الدعم المادي لجمعيات النفع العام وتقييم تجربتها التي تجاوزت ربع قرن من الزمان، والعمل على إزالة كافة العقبات التي تصادفها ومنحها صلاحيات أكبر للمشاركة في تنمية المجتمع في كافة المناخي، خاصة وأن إمارة الشارقة وبمكرمة من حضرة صاحب السمو الحاكم -حفظه الله ورعاه -قد مُنحت هذه الجمعيات مقار في قناة القصباء ذات الموقع الجاذب والمميز، الأمر الذي يوجب تفعيل هذه الجمعيات غير الحكومية لخدمة المجتمع.
- تبني مشروع الأسر المنتجة والاستفادة من دور المرأة الفاعل في هذا المجال، واحتضان المشروعات الرائدة المجدية التي يبديها الأفراد وتشجيع المشاريع الرائدة منها، ووضع ضوابط تسويق منتجاتها

بالاستفادة من الطفرة التنموية الشاملة التي تعيشها الدولة في كافة المناخي وبخاصة السياحية منها، وعلى وجه الخصوص الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون في هذا الشأن.

- شمول فئة المستحقين للمساعدات الاجتماعية بمكرمة رئيس الدولة بمنحها قيمة الزيادة البالغة 25 % بوجه خاص، وبرفع سقف الإعانات المستحقة بوجه عام.
- أهمية الربط الإلكتروني فيما بين ديوان الوزارة ومكاتبها المنتشرة على امتداد الدولة لتسهيل سرعة نقل الملفات والبيانات المختلفة لضمان راحة المراجعين وسرعة الإنجاز بشكل حضاري.
- ضرورة إبراز أنشطة وبرنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بأنشطة قطاع الشؤون الاجتماعية في وسائل الإعلام المختلفة.
- أهمية إعادة النظر في المساعدات المقدمة للمواطنات المتزوجات من غير المواطنين المستحقات للإعانة والتي لا يراعي النظام أبناءها، وضرورة شمولها بكامل المساعدة رحمة بأبنائها.
- ضرورة تفعيل الأنظمة لضمان دفع مساعدة العجز المادي للمستحقين الذين يثبت للوزارة أنهم عاطلين عن العمل لسبب لا يد لهم فيه، على ألا توقف المساعدة عنه إلا حين حصول المستحق لفرصة عمل وفقا للضوابط التي تضعها الوزارة باعتبار ذلك حق لهذا المستحق على الدولة.
- الاهتمام بالتوطين والإحلال للموظفين والمستخدمين في الجمعيات التعاونية للمساعدة في إيجاد فرص العمل للمواطنين.

أنشطة وبرامج المراكز الصيفية في إمارة الشارقة
(منطقة الشارقة التعليمية – المنتدى الإسلامي – مراكز الناشئة – مراكز الطفولة)

- إنشاء لجنة عليا بالإمارة تلحق بالإدارة العامة لشؤون المنشآت الرياضية والاجتماعية بمكتب سمو الحاكم على أن تضم أعضاء من كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، وذلك لوضع الخطط والبرامج المشتركة استهدافا للتميز بالمراكز الصيفية وتفاديا للازدواجية في العمل والتعارض في الأنشطة.
- ضرورة تكثيف الإعلان عن الأنشطة والمراكز الصيفية بكافة وسائل الإعلام لتحفيز المستفيدين للانضمام لهذه الدورات لما لها من فوائد تربوية وتعليمية، وذلك قبل فترة كافية من بدء الدورات.
- أهمية رصد حوافز عينية بالإضافة إلى التكريم الأدبي للمشاركين في هذه الدورات، وذلك لتفعيل المشاركة وبث روح المنافسة الشريفة للمشاركين.

- تشجيع الشباب على مختلف مراحلهم السنية على العمل الكشفي، وأهمية التعرف على مناطق الدولة الأثرية، وتنظيم رحلات منظمة للمتاحف والجزر وعلى رأسها جزيرة صير بونعير وغيرها من مناطق الجذب على مستوى الإمارة والدولة.
- الاستفادة من حدائق الأحياء السكنية المنتشرة على امتداد الإمارة، وذلك لتنظيم الدورات الرياضية المتنوعة والمسابقات والمنافسات المختلفة بين الأحياء، وذلك تحت إشراف متخصصين من التربويين الرياضيين وبالتنسيق مع البلديات المعنية.
- أهمية توسيع أنشطة المنتدى الإسلامي بالشارقة لتغطية كل مدن الإمارة، وتوفير الإمكانيات والمتطلبات اللازمة لتمكين المنتدى من تقديم هذه الخدمة المقدرة.
- ضرورة تحفيز القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع عن طريق رعاية الأنشطة المختلفة للمراكز الصيفية ودعم مواردها المالية، وكذلك إنشاء صندوق دائم لدعم هذه الأنشطة.
- يدعو المجلس الجهات المعنية بأمر الناشئة والطفل على المستويين الاتحادي والمحلي لموافاة المجلس بتقرير مفصل عن أداء المراكز الصيفية مع بيان الإيجابيات والسلبيات والعقبات التي صادفت التنفيذ بعد انتهاء الأنشطة.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2005م بشأن الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2005م

- إعادة هيكلة النظام المالي المتبع في الإمارة والاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة وتطوير الأنظمة والاجراءات المتبعة لدى دائرة المالية المركزية حتى يتم تحسين الأداء وتحقيق المبادئ المالية المنشودة من تنسيق وإشراف ورقابة على مستوى جميع الدوائر والهيئات.
- ضرورة قيام دائرة المالية المركزية بتوفير رسومات بيانية توضح ميزانية الإمارة خلال السنوات الخمس الماضية.
- تشديد إجراءات المحافظة على المال العام في جميع المرافق ووضع الضوابط اللازمة لمنع استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.
- ضرورة إنشاء مجلس أعلى للاستثمار على مستوى الإمارة يشرف على جميع الاستثمارات الخاصة والعامة للإمارة بالداخل والخارج.
- إعادة تقييم الرسوم المختلفة التي تتقاضاها الدوائر والهيئات مقابل الخدمات المقدمة، وذلك بهدف زيادة الدخل لمواجهة متطلبات التوسعات المتوقعة في المرافق والخدمات.

- مراعاة تقديم الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999 بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.
- مراعاة أن تشمل الموازنة التقديرية المقترحة بيانات موازنات جميع الدوائر والهيئات المحلية متضمنة الشركات والمؤسسات التابعة لها.
- التأكيد على وضع خطة لزيادة مدخول بعض الدوائر الخدمية كالمرافق الثقافية بالتعاون مع الدوائر المعنية.
- العمل على تقنين جميع الرسوم التي يتم تحصيلها من قبل الدوائر المركزية واللامركزية بالسرعة الممكنة.
- التأكيد على أهمية إنشاء ورشة مركزية لصيانة المركبات والمعدات التابعة للدوائر والهيئات لتقنين المصاريف.

الفصل التشريعي الرابع

دور الانعقاد العادي الأول

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- ضـــرورة النظر فيما لم ينفذ من التوصـــيات المرفوعة من المجلس بتاريخ 14 مارس 2001م وبتاريخ 20 مارس 2002م.
- ضرورة زيادة ميزانية الهيئة إلى الضعف كحد أدنى لتتمكن من تصريف أعمالها وتحقيق أغراضها الهامة بشكل عملي.
- أهمية توفير أراضي في مواقع استراتيجية على مستوى الإمارة، ودعوة المستثمرين لتطويرها وذلك تحت إشراف الهيئة.
- تبني دراسة مشاريع سياحية وتجارية استراتيجية بالشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص في شكل شركات مساهمة خاصة توطئة لتحويلها لشركات مساهمة عامة بعد إثبات نجاحها على أرض الواقع.
- ضـرورة فتح أفرع ومراكز معلومات على مسـتوى الإمارة والاسـتفادة من مقار البلديات أو أفرع الدوائر كدائرة الثقافة والإعلام كمقار مؤقتة لتوفير الخدمات المطلوبة للسياح الذين ازداد عددهم.
- إزالة الصـــعوبات التي تواجهها الهيئة على المســـتويين المحلي والاتحادي -وعلى الأخص-تلك المتعلقة بالتأشيرات السياحية لتسهيل انسيابية الحركة السياحية.
- أهمية تنمية وتطوير البطولات الرياضية بشكل عام والرياضات البحرية بشكل خاص في الإمارة كسباق الفورمولا واحد والغوص بالتعاون أو الشراكة مع الهيئات المتخصصة والمتميزة عالمياً، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تبني إنشاء جائزة أو عدة جوائز على مستوى الإمارة تعنى بالإنماء التجاري والسياحي.

وزارة الزراعة والثروة السمكية

- تشجيع الاستثمار في الثروة السمكية والثروات المائية بشكل عام، وتقديم كافة التسهيلات والحوافز بالتنســيق مع الجهات الاتحادية والمحلية المختصــة باعتبار أن هذه الثروة مكوناً هاماً في تنمية الموارد الطبيعية لسد الفجوة الغذائية في هذا المجال.

- إجراء البحوث والدراسات اللازمة لاستحداث وسائل جديدة ومتطورة لصيد الأسماك لمنع استخدام وسائل الصيد الجائر، وكذلك وضع الأسس اللازمة للحد من الأنشطة التي تؤثر سلباً على الثروات الحيوانية والسمكية في الدولة.
- التأكيد على توفير الحماية اللازمة، والارتقاء بمستوى الحجر الزراعي والبيطري على منافذ الدولة البرية والبحرية والجوية في ظل انتشار الأوبئة الفتاكة، واستحداث التشريعات لسد الثغرات القانونية مع إعادة النظر في التشريعات السارية لفرض العقوبات الرادعة حفاظاً على الصحة العامة والتنمية البيئية المستدامة.
- أهمية التعاون والتنسيق مع بلديات الإمارة وكلية الزراعة بجامعة الشارقة لتمكين الوزارة من تحقيق اختصاصاتها وسياساتها، وعلى الأخص في مجال القيام بالبحوث والتجارب النباتية والحيوانية والسمكية لرفع الإنتاجيات في هذا المجال، وتوفير الخدمات المثلى للمواطنين في مجال الإرشاد والتنمية الزراعية.
- دراسة إمكانية التعاون مع تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من الشارقة وإذاعة الشارقة وهيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالإمارة والبلديات؛ للمساهمة في التوعية والإرشاد للمواطنين المشتغلين بالزراعة وصيد الأسماك بإعداد برنامج تلفزيوني وإذاعي لهذه الغاية الهامة فضلاً عن طرح البرامج التوعوية للتصدي للآفات والأوبئة التي تنتشر بسبب العلاقة فيما بين الإنسان والحيوان.
- إنفاذاً لاختصاصات الوزارة أهمية وضع برامج التدريب لرفع الكفاية الفنية للعاملين في القطاعات الزراعية والسمكية.
- إنفاذاً للتشريعات البيئية الاتحادية المساهمة مع الجهات المختصة والمعنية لدراسة طبيعة التربة والمياه واقتراح المحافظة عليها من التدهور وانخفاض كفايتها، وذلك عن طريق وضع الضوابط اللازمة للحد من سوء استخدامها أو استنزافها، والتركيز على دراسة المياه الجوفية والمناطق الصحراوية والحد من التصحر، والعمل على إيجاد أنجع السبل وأكثرها جدوى لحل مشكلة شح المياه أو انعدامها بالمنطقة الوسطى في الإمارة.
- أهمية استحداث قاعدة للبيانات والمعلومات على أعلى المستويات بالتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية المعنية لتبادلها وتوفيرها لذوي الشأن، والاهتمام والاستفادة من معاهد البحوث والجامعات والجمعيات المتخصصة في المجال الزراعي والحيواني والسمكي على المستويين المحلي والعالمي.
- ضرورة إنشاء مركز زراعي متكامل لخدمة المناطق الزراعية بمنطقة المدام والمناطق المجاورة لها، وذلك لبعدها عن المراكز الزراعية القائمة.
- ضرورة إنشاء منطقة زراعية بالمنطقة الشرقية التابعة لإمارة الشارقة لتقوم بدورها الفاعل لخدمة المزارعين والذين يشكلون عددية كبيرة من مزارعي الإمارة.

- أهمية تسعير الأدوية البيطرية ومراقبة السوق في هذا المجال، وضمان وصولها للمواطنين بأسعار معقولة والحد من المغالاة فيها.
- ضرورة تفعيل المؤسسة العامة للتسويق الزراعي لأهميتها والمنشأة بالقانون الاتحادي الصادر في عام 1981م لتحقيق أهدافها دعماً للمزارعين، وترغيباً للمواطن للانخراط في الأنشطة الزراعية.

هيئة المنطقة الحرة بهيئة مطار الشارقة الدولي

- ضرورة وضع خطة للتوطين في كافة الوظائف الإدارية وخاصة رؤساء الأقسام، وعمل الخطط التدريبية اللازمة للمواطنين لضمان الجودة عند الإحلال، وكذلك تشجيع الشركات الأجنبية بالمنطقة لاستقطاب المواطنين في الوظائف المناسبة.
- أهمية فصل الجهة التنفيذية بالهيئة عن مجلس الإدارة إذ ينبغي ألا يكون المدير العام وهو جهة التنفيذ عضواً بمجلس الإدارة ذلك أن المجلس يناط به رسم السياسات والمدير العام يتولى تنفيذها، وكذلك التقيد بنص المادة (6) من مرسوم إنشاء الهيئة لجهة عدد أعضاء مجلس إدارة الهيئة.
- أهمية إنشاء مركز لدراسات الجدوى بالتنسيق مع دائرة التنمية الاقتصادية بالإمارة؛ وذلك لتفادي تكرار المشاريع الاقتصادية وضمان تنفيذ المشاريع التي تدعم خطط التنمية الاقتصادية بالإمارة.
- مراقبة تنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية والحقوق المترتبة عليها وكافة التشريعات ذات العلاقة.
- التأكيد على تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من توصيات سابقة.

هيئة المنطقة الحرة بالحمرية في إمارة الشارقة

- الإسراع في تفعيل تدريب المواطنين لأغراض التوطين والإحلال في الوظائف المختلفة بالهيئة وعلى الأخص القيادية منها ومنحها مزيدا من الصلاحيات، وكذلك تشجيع الشركات الأجنبية بالمنطقة لاستقطاب المواطنين في الوظائف المناسبة.
- أهمية فصل الجهة التنفيذية بالهيئة عن مجلس الإدارة، إذ ينبغي ألا يكون المدير العام وهو جهة التنفيذ عضواً بمجلس الإدارة ذلك أن المجلس يناط به رسم السياسات والمدير العام يتولى تنفيذها، وكذلك التقيد بنص المادة (18) من مرسوم إنشاء الهيئة والذي ينص على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء وتحديد مدة زمنية لتعيين الأعضاء.

- العمل على زيادة الموارد المالية للهيئة وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب للشركات العالمية ذات السمعة والريادة في مجالات استخدام الغاز الطبيعي والتركيز على الصناعات المتميزة.
- ضرورة عمل الإجراءات اللازمة لمراقبة ومتابعة الشركات الخاصة المتواجدة في الهيئة، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لضبط سوق العمالة لديها.
- التنسيق مع هيئة المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي وكذلك دائرة التنمية الاقتصادية لإنشاء مركز لدراسات الجدوى؛ وذلك لتفادي تكرار المشاريع الاقتصادية وضمان تنفيذ المشاريع التي تدعم خطط التنمية الاقتصادية بالإمارة.
- مراقبة تنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية والحقوق المترتبة عليها وكافة التشريعات ذات العلاقة.
- التأكيد على تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من توصيات سابقة.

دائرة الأشغال العامة

- أهمية مراجعة مرسوم إنشاء الدائرة وتحديثه بالنظر لانقضاء خمس سنوات منذ إنشاء الدائرة، وذلك منعا لتداخل الاختصاصات مع الجهات الأخرى ومنح الدائرة الصلاحيات المناسبة للاضطلاع بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقها.
- مراعاة عدم تضارب المصالح عند ترسية المشاريع وتعيين الاستشاريين، وذلك لتحقيق العدالة بين المتقدمين وتحقيق مبدأ الشفافية.
- أهمية قيام الدائرة بعمل استبيان بين المجالس البلدية والمنتفعين وذلك قبل إرساء المناقصات في إنشاء الطرق أو تشييد المساكن الحكومية، وعمل دراسة كاملة لضمان إشباع حاجات المواطنين وتنفيذ المشروع في المكان المناسب تحقيقاً للغاية منه.
- ضرورة عمل نظام قانوني لتنظيم عمليات تكسير الجبال والتحجير بالإمارة والتي تقع ضمن اختصاص الدائرة وعلى وجه الخصوص بمنطقة خورفكان، وذلك وفقا للمعايير البلدية والبيئية ونظم منح الامتيازات وذلك لتحقيق الأهداف من التكسير دون الإضرار بالبيئة وتدهورها.
- ضرورة مراعاة المواصفات الحديثة في مشاريع البنية التحتية، ووضع المسارب والحارات الكافية عند الانتقال من الشوارع الرئيسية إلى الفرعية وبالعكس.
- أهمية إنشاء جسور لعبور المشاة في بعض المناطق المأهولة لربط المراكز التجارية بالمناطق السكنية كمركز صحاري.
- أهمية تكملة توسعة شارع الذيد /الشارقة حتى مدينة الذيد بإنشاء ثلاث حارات في كل اتجاه لضمان انسيابية حركة السير والحد من الحوادث المرورية.

- ضـــرورة إنشـــاء طريق دائري لمدينة الذيد لنقل حركة الشـــاحنات المتزايدة خارج المدينة على أن يراعى التصميم والمواصفات الفنية لتحمل الأوزان.
- أهمية تعميم صالات الأفراح بكافة مدن الإمارة والإسراع في تنفيذها تحقيقاً للصالح العام.
- أهمية تفعيل قسم الصيانة بالدائرة ليشمل كافة الأملاك الحكومية المحلية والتي زادت بشكل ملحوظ، وذلك حفاظاً على الأموال العامة وإطالة أعمار هذه الأعيان والحفاظ على شكلها الجمالي.
- تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من التوصيات السابقة.

الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهيئة كهرباء ومياه الشارقة

- أهمية وضع الآليات -كما أشير في توصيات سابقة -لترشيد المياه وضمان حُسن استغلالها، وكذلك فرض الغرامات تفعيلاً لاختصاصها واستناداً إلى أحكام مرسوم إنشائها لمعاقبة كل من يتسبب في هدر المياه، وكذلك تكثيف التثقيف التوعوي للجمهور بمختلف وســـائل الإعلام والإعلان وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني حفاظاً على الثروة المائية والطاقة الكهربائية بشكل عام، وكذلك إنشـاء جائزة لأحسن المقترحات لإيجاد الحلول العملية لترشيد استهلاك المياه والطاقة.
- مراقبة أســعار أســطوانات الغاز والحد من الارتفاع الفاحش الذي وصــلته لغياب الرقابة، وإلزام الشركات الموزعة بالالتزام بالسعر العادل الذي تحدده الدائرة عملاً بصلاحيات الهيئة في البند (6) من المادة (7) من المرسوم رقم (2) لسنة 2000م، وإيجاد البدائل لحين توصيل شبكة توزيع الغاز لجميع الاختصاص الجغرافي للإمارة.
- تعميم تجربة استخدام الغاز الطبيعي بوساطة كافة السيارات والشاحنات ووسائل النقل المختلفة دعماً للمشاريع التي تحقق التنمية البيئية المستدامة التي تدعمها حكومة الشارقة.
- الإسراع في إحلال شبكات المياه القديمة بشكل عام، وإعادة تأهيل البنى التحتية التي انقضى عليها زمن طويل مما أثّر على لون المياه خاصة في مدينة كلباء.
- أهمية التدخل لإيجاد البدائل -ولو بصورة مؤقتة لحين الوصول للحل الدائم -وذلك لتخفيف نسبة الأملاح الضارة في المياه بمنطقة مويلح حفاظاً على الصحة العامة.
- الإســراع في تعميم شــبكة الغاز لتشــمل المنطقتين الوســطى والشــرقية بعد نجاح التجربة في مدينة الشارقة.

- ضـــرورة الإســـراع بمراجعة كافة صـــناديق توزيع الكهرباء والغاز لإحكام غلقها، حيث لوحظ أن بعض أبوابها وأغطيتها تعرضت للتلف مما قد يعرض الناس للخطر وخاصة الأطفال.
- إنارة ما لم يتم إنارته من طرق المنطقتين الوسـطى والشـرقية للأهمية، ولتدارك حوادث الطرق وتسـهيل حركة السير ليلاً.
- مخاطبة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء لإنشاء مكتب لتحصيل فواتير الهيئة بمنطقة مليحة.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- ضرورة معالجة النقص البشري والمادي من قبل وزارة الداخلية لمرفق الشرطة بالإمارة.
- حتمية الإســراع بوضــع آلية عملية وإشــراك الجهات المعنية لوضــع خطة أمنية عملية تواكب الطفرة الهائلة في العمران والسـكان وذلك ضـماناً لبسـط الأمن الشـامل، وتوفير خدمة دوريات تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين سـواءً بسـواء فالأمن كل لا يتجزأ وتوفيره مطلب دسـتوري يأتي على رأس ما يستهدفه الحكم المحلي وفقاً لحكم المادة (117) من دستور البلاد.
- ضــرورة تركيز الدوريات في المناطق التي أشــار إليها التقرير الأمني وخاصــة المناطق البترولية والموانئ مع الاهتمام بزيادة انتشار رجال الأمن في المراكز الصحية والمستشفيات والمنشآت الحكومية بكافة أنواعها، وذلك لفرض النظام ووقاية المجتمع من الجريمة. فقلة الدوريات عامل مشــجع لضــعاف النفوس ومعتادي الإجرام لمخالفة القوانين والأنظمة.
- أهمية استحداث وتطوير دورات تدريبية متخصصة في الوقاية والمكافحة والاستفادة من خبرات الدول ذات الخبرة في هذا المجال مع تشكيل فرق عمل من إدارة البحث الجنائي لتتبع جرائم السرقات المسجلة ضد مجهول محلياً وخارجياً، وإعداد الدراسات الأمنية لكل نمط من أنماط الجريمة.
- أهمية تذليل كافة العقبات التي تواجه إدارتي البحث الجنائي ومكافحة المخدرات للقيام بدورهما في مجال الوقاية والمكافحة.
- أهمية أن تكون هناك أسـس إدارية لنقل الضـباط من أماكن مباشـرة أعمالهم لأماكن أخرى بما يحقق المصـلحة العامة ومقتضـيات الوظيفة الشـرطية حتى لا يكون النقل إجراءً جزائياً وبعيداً عن المصـلحة العامة.
- ضــرورة وضــع الخطط الإدارية والتدريبية لضــمان توفير صــفوف قيادية شــابة متمكنة علمياً وإدارياً وأمنياً، وتفعيل دورهم القيادي في كافة مرافق الشرطة وضمان استمرار هذه الخطط وتحديثها.

- تطوير نظام رقيب السير بزيادة عدد الدراجات النارية فهي الأقدر على التحرك في الطرقات بمختلف أنواعها وفي كافة ظروف حركة السير مع منحه كافة صلاحيات التحقيق وجمع الاستدلالات وتأمين مكان الحادث في مختلف الجرائم، الأمر الذي سيحقق الأهداف المهمة للضبط الإداري والضبط القضائي.
- دراسة مراقبة الأحياء والأسواق والطرق الرئيسية بالكاميرات المعدة لهذا الغرض عن طريق غرفة العمليات المؤهلة لهذا الغرض، حيث تساعد هذه الكاميرات في جمع الاستدلالات والكشف عن الجرائم لحدٍ كبير.
- أهمية تحديث واستكمال المختبر الجنائي من حيث المعدات والكادر الفني لأهمية دوره في توفير البنية الفنية، وما تحققه من فائدة في سرعة الكشف عن الجريمة فضلاً عن كونها عنصراً هاماً لإدانة المجرمين وردعهم في المحاكم.
- ضرورة عمل خطة إسعافيه لتحديث المنشآت العقابية وصيانة مبانيها وتوفير الخدمات اللائقة بالنزيل حفاظا على حقوقه لأن إحلال هذه المنشآت بأخرى جديدة سيستغرق وقتا طويلا.
- التعجيل بإنشاء مبنى للمنشآت الإصلاحية والعقابية يستوعب الأعداد المتزايدة من المحكومين والموقوفين وسرعة البت في القضايا البسيطة، وأن يكون المبنى بعيداً عن الأحياء السكنية مع مراعاة إيجاد وحدة صحية متكاملة للعلاج والتأهيل.
- التنسيق مع دائرة التخطيط والمساحة والبلديات المعنية في المنطقة الوسطى بترقيم كافة المزارع الكائنة بهذه المنطقة وتسمية الشوارع وعمل مخطط يبين مواقعها مع بيانات كاملة عن أصحابها لتسهيل سرعة الاتصال عند الضرورة أو التبليغ بالحوادث أو توافر ظروف تستدعي وجود الشرطة بشكل عاجل.
- أهمية تطوير التوعية الأمنية بين الأفراد باستغلال كافة وسائل الإعلام والإعلان والمؤسسات التعليمية على مختلف درجاتها، وبث الوازع الأمني لدى الأفراد للتبليغ عن الجرائم والمساعدة في كشفها، وكذلك منع وقوعها في حدود الأنظمة والقوانين ليكون الشعار (الشرطة في خدمة الشعب والشعب في دعم الشرطة).
- تبني إنشاء نظام الجوائز في مختلف أفرع وأنشطة الشرطة، وذلك للحد من الظواهر الاجتماعية السلبية وتعزيز الإيجابيات وصولاً لخدمة شرطية متحضرة ومتكاملة بالشراكة مع الجمهور وتحفيزه لهذا الغرض.
- دراسة إعادة تنظيم معهد الشارقة للسياقة بجعله مؤسسة لها مجلس إدارة ومدير عام حتى ينطلق بصورة أسرع في تطوير أدائه، وتقديم خدمات متطورة للجمهور بأحدث التقنيات ووسائل التعليم الحديثة مع دمج مدارس تعليم السياقة بالإمارة على أساس المحاصة.
- ضرورة إعادة النظر في قرارات الإبعاد الإداري بحيث تراعي حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للأفراد، فلا يتم الإبعاد الإداري إلا للأجنبي الذي يشكل خطراً محدقاً بالأمن العام أو مساساً بمقدرات المجتمع

ومقوماته على أن تشكل لجنة استشارية برئاسة قاض ينتدبه وزير العدل للتيقن من صحة وعدالة القرار قبل تنفيذه.

- أهمية الإسراع في الحصول على الاعتراف الأكاديمي لأكاديمية شرطة الشارقة.
- أهمية استحداث آلية للكشف عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة بالإمارة، نظراً للتطور التقني والعلمي وثورة الاتصالات.

وزارة الداخلية " إدارة الدفاع المدني في إمارة الشارقة"

- ضرورة تشكيل لجنة محلية لدراسة كافة التوصيات السابقة وبيان معوقات تنفيذها ورفع تقرير بذلك للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.
- أهمية التنسيق مع الأقسام المعنية بالبلديات والجهات المعنية الأخرى كدائرة التنمية الاقتصادية لوضع أسس ومعايير عملية تستند إلى متطلبات الدفاع المدني المعمول بها في الدول المتقدمة والأنظمة الحديثة وإلزام المقاولين والاستشاريين والملاك للتقيد بها حفاظاً على الأرواح والممتلكات، وكذلك لتمكين جهاز الدفاع المدني من مواكبة التوسع العمراني المتسارع.
- الإسراع في إصدار قانون اتحادي جديد في شأن الدفاع المدني إذ أن القانون النافذ صدر في عام 1979م حيث كانت المسيرة في بدايتها، فلابد من تشريع يراعي النهضة الشاملة التي عمت البلاد وتمكين الجهاز من القيام بواجباته تجاه الوقاية والحماية للأفراد والأموال.
- ضرورة إعادة النظر في الرسوم الاتحادية والمحلية لتتناسب مع الخدمات الهامة التي يقوم بها الدفاع المدني على المستويين الاتحادي والمحلي، إضافة إلى زيادة الدعم المادي المحلي ورفع الموازنة الاتحادية تحقيقاً للأهداف والمهام الجسام التي يضطلع بها الجهاز.
- أهمية تفعيل حكم المادة (5) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1979م في شأن الدفاع المدني وذلك بتدريس مادة الدفاع المدني في كافة المدارس الثانوية والمعاهد والكليات وفقاً للخطط والمناهج التي تضعها وزارة الداخلية بالاتفاق مع الجهات المعنية.
- أهمية تفعيل مجلس الدفاع المدني برئاسة معالي وزير الداخلية عملاً بحكم المادة (8) من القانون المشار إليه وذلك لأهمية النهوض بالدفاع المدني على مستوى الدولة.
- ضرورة وضع القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2004م في شأن التطوع في الدفاع المدني موضع التنفيذ وذلك لأهمية وإصدار كافة القرارات واللوائح التنفيذية له، وتثقيف المدنيين وتوعيتهم بشأن أعمال

التطوع في حالات الحرب والسلم والكوارث أو الطوارئ وتسجيل المتطوعين وعمل الاستمارات الخاصة بالانتساب واستحداث قاعدة بيانات كاملة لتسهيل المرجعية.

- إيلاء الأهمية اللازمة للكوارث التقليدية كالزلازل ومكافحة الظواهر الطبيعية والأوبئة كالهزات الأرضية ومرض انفلونزا الطيور وغير ذلك من الآفات والمخاطر، وعمل الخطط اللازمة لتدريب العاملين والمتطوعين للتعامل مع هذه الظواهر والمخاطر.
- الاهتمام بتثقيف الجمهور بكافة التشريعات المتعلقة بالدفاع المدني والتطوع كرافد هام له، وإيصال المعلومات اللازمة لتمكين الجمهور من التصدي السليم لحالات الدفاع المدني التي تطرأ ليكون عوناً للجهات تمكيناً له في الوقاية والسلامة.
- إطلاق مشروع المسعف المقيم لتدريب شرائح الموظفين في الوزارات والدوائر المحلية والهيئات التعليمية في المدارس والجامعات، وكذلك القطاع الخاص على استخدام معدات السلامة وتقديم الإسعافات الأولية للمصابين.
- إنشاء المزيد من وحدات الدفاع المدني في الضواحي السكنية، وإنشاء مراكز تعبئه داخل المناطق لسرعة مواجهة الحوادث والتعامل الآمن معها.
- إجراء التفتيش الفوري بالتنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لضمان عدم التصديق بإقامة مستودعات لمواد خطرة أو قابلة للاشتعال بالقرب من الأماكن المحددة لسكن العمال وغيرهم، وتوقيع العقوبة المناسبة على المخالفين.
- دراسة توسيع المشاركة في نظام الإنذار المبكر ليكون إلزامياً للمدارس والجامعات وكافة الجهات والهيئات المعنية لما ثبت من فاعلية هذا النظام وآثاره الإيجابية خاصة وأن تكلفة الاشتراك فيه رمزية.
- ضرورة زيادة الكادر البشري للأفراد والمعدات والآليات اللازمة للارتقاء بالجهاز لمواكبة التطور الكبير الذي تشهده الإمارة.

دائرة الرقابة الإدارية

- ضرورة إعادة تنظيم الدائرة بإصدار مرسوم بإنشائها وقانون بأهدافها واختصاصاتها، وكذلك أهمية إعادة النظر في القانون رقم (5) لسنة 2001م بشأن الخدمة المدنية لإمارة الشارقة، والمرسوم الأميري رقم (16) لسنة 2002م بشأن إنشاء دائرة تنمية الموارد البشرية في إمارة الشارقة للصلة الوثيقة بينهما، وذلك بتحديثهما في ضوء التطبيق العملي خلال السنوات الماضية.

- إصدار لائحة مرنة بالجزاءات المفروضة على الموظفين المقصرين والمخالفين وبذات الوقت بالنص على الثواب للمجيدين والمتميزين منهم تطبيقاً لمبدأ الثواب والعقاب.
- إزالة الفوارق فيما بين الكادر الوظيفي المحلي مقارنة بالكادر الوظيفي الاتحادي وذلك بتبني الميزات التي تكون في صالح الموظف العام، وعلى العموم تعديل الكادر الوظيفي المحلي بزيادة البدلات والمكافآت المناسبة وتبني نظام القروض الميسرة
- دراسة أسباب عزوف المواطنين عن الالتحاق بالدوائر المحلية أو تركهم وظائفهم بالجهاز الحكومي للإمارة والالتحاق بجهات أخرى، والعمل على إزالتها حفاظاً على الكفاءات الوطنية والجهد والمال الذي تبذله الإمارة في تدريبهم وتأهيلهم.
- الإسراع في إعداد مشروع للتأمين الصحي للموظفين في الجهاز الحكومي وذويهم، وذلك لأهميته ولتحقيق مزيد من الاستقرار الوظيفي.
- ضرورة إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية لجميع موظفي الجهاز الحكومي بالإمارة وذلك بالتعاون والتنسيق مع دائرة تنمية الموارد البشرية.
- أهمية عمل توصيف وظيفي لكافة العاملين في الجهاز الحكومي وإصدار قرار لائحي بذلك.
- ضرورة إصدار القرارات اللائحية اللازمة لتفعيل المادة (69) من القانون رقم (5) لسنة 2001م بشأن الخدمة المدنية في إمارة الشارقة لتشجيع الموظفين المواطنين للحصول على الدرجات فوق الجامعية وتأهيلهم علمياً.
- أهمية الإسراع في إنجاز الهياكل التنظيمية والإدارية لكافة دوائر وهيئات الجهاز الحكومي بالإمارة.

دائرة الرقابة المالية

- أهمية أن تكون تقارير الرقابة المالية متوازنة لإبراز السلبيات والإيجابيات في الجهاز الحكومي من واقع فرض الرقابة التي نص عليها مرسوم إنشائها.
- ضرورة إعادة النظر في مرسوم إنشاء الدائرة لإعطائها مزيدا من الصلاحيات، وتمكينها من أداء عملها بشفافية وتطوير نظم عملها وفقا للأنظمة الحديثة في مجال اختصاصها.
- ضرورة التحقق من أن المناقصات الحكومية تمتاز بالشفافية، وعدم وجود تضارب في المصالح عند إرسائها.

- ضرورة أن تفرض الدائرة رقابتها على كافة الأندية وما شابه من مؤسسات، وكذلك الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصة لا تقل عن (25 %) من رأس مالها، وذلك إعمالا لصلاحياتها الواردة بمرسوم إنشائها خاصة وأن المرسوم منحها الاستقلالية الكاملة.

دائرة الموانئ البحرية والجمارك

- إيلاء أهمية خاصة بوضع الخطط المناسبة والسعي لتنفيذها في مجال توطين الوظائف الإدارية والفنية، واتباع سياسة التدريب المستمر بالتعاون مع الجهات المختصة لتأهيل المواطنين واستقطابهم للانخراط في كافة أعمال الموانئ والجمارك وفي مجال الأمن والسلامة أسوة بالتوطين في مجال التفتيش الجمركي، مع مراعاة إيجاد كادر مالي وعلاوات فنية لهم.
- السعي إلى إنشاء حوض جاف في المنطقة الشرقية للإمارة استغلالاً لاستراتيجية الموقع، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.
- الاهتمام بالإجراءات الأمنية ونظام السلامة وخدمات الدفاع المدني وتعزيزها ومدها بالمعدات الحديثة التي تتطلبها طبيعة العمل الأمني ونظام السلامة في الدائرة، وذلك حفاظاً على الأرواح والممتلكات.
- تطوير موانئ الإمارة والإسراع في استكمال البنية التحتية لها واستحداث المباني والمنشآت وصيانتها، وكذلك تطوير المعدات والآليات القادرة على استيعاب النمو الذي تشهده هذه الموانئ.
- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص فيما يتعلق بإنشاء المحاجر الصحية البيطرية في جميع المنافذ الخاضعة للاختصاص الجغرافي للإمارة.
- التأكيد على ما سبق من توصيات في الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 19 مارس 2003م والتي لم يتم تنفيذها.

دائرة الثقافة والإعلام "إذاعة وتلفزيون الشارقة"

- ضرورة إصدار مرسوم بإعادة إنشاء الدائرة وقانون بتنظيمها، وذلك لتمكينها وإداراتها المختلفة من تصريف أعمالها بصورة قانونية تحدد رسالة وأهداف الدائرة واختصاصات إداراتها المتعددة.

- أهمية تقييم الفعاليات والأنشطة الثقافية بشكل عام للتعرف على السلبيات وأسباب ضعف الحضور، والعمل على استقطاب الفعاليات التي تخاطب المجتمع بكافة قطاعاته لترغيب الجمهور لحضورها.
- ضرورة إنشاء مركز ثقافي متكامل بالمنطقة الوسطى.
- أهمية تنسيق دائرة الثقافة والإعلام بكل قطاعاتها ومؤسساتها مع الجهات الاتحادية والمحلية لتسخير أجهزة الدائرة لخدمة المجتمع، واستغلال إمكانيات جامعات الشارقة تحقيقاً لهذه الغاية.
- مراعاة التنوع الثقافي للمقيمين في الدولة ووضع البرامج المناسبة لمخاطبتهم واستقطابهم كمشاهدين ومستمعين لتلفزيون وإذاعة الشارقة وتعريفهم بقيم المجتمع ومقوماته، وبذات الوقت التصدي للافتراءات والهجمات التي يستهدف بها ديننا الحنيف.
- أهمية التركيز على التسويق لاستقطاب شركات الإعلان المتخصصة لدعم إيرادات التلفزيون والإذاعة، وبذات الوقت الترويج لمنتجات مصانع الشارقة وأسواقها المتنامية وذلك مع مراعاة العادات والتقاليد السائدة بالإمارة.
- ضرورة تحسين مناخ العمل بتلفزيون وإذاعة الشارقة باستحداث كادر وظيفي تحفيزي مناسب حفاظاً على الكوادر المتميزة، وكذلك لتسكين العاملين على نظام المكافأة بالوظائف المناسبة لهم.
- أهمية إعداد مذكرة تفاهم فيما بين كليات الإعلام في الإمارة وتلفزيون وإذاعة الشارقة لتطوير البرامج وتحديثها، وتدريب الطلاب المواطنين وتشجيعهم للانخراط في العمل الإعلامي تحقيقاً لمبدأ التوطين والإحلال.
- أهمية التفتيش على المكتبات التجارية في الإمارة والرقابة على المعروض من الكتب بالتوازي مع ما تقوم به السلطات الاتحادية المعنية بهذا الشأن، وذلك للتأكد من أن الكتب المعروضة ليس من بينها ما يمس تقاليد البلاد ومقوماتها وموروثها ومعتقداتها.
- تبني البرامج الإعلامية التي تخاطب الجمهور وتهتم بالشأن العام بتلفزيون وإذاعة الشارقة، والاستفادة من شريحة الطلاب العريضة التي تزخر بها جامعات الشارقة ومنطقة الشارقة التعليمية.
- تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من توصيات سابقه بشأن المساهمة في الترويج الثقافي والسياحي والتجاري للإمارة.

وزارة الداخلية " إدارة الجنسية والإقامة"

- ضرورة العمل على إنشاء مكاتب مستقلة للجنسية والإقامة بالمنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى نظراً لوجود ميناء هام بها -وللكثافة السكانية العالية – وزيادة عدد الشركات والمؤسسات التجارية

والصناعية والسياحية والحاجة المتزايدة للعمالة، وما يتطلبه ذلك من سرعة الإجراءات والقيام بكافة المهام المطلوبة.

- ضرورة تفعيل دور إدارة الجنسية والإقامة بالتنسيق مع شرطة الشارقة في ملاحقة الأجانب الذين يدخلون البلاد بموجب أذونات أو تأشيرات دخول ولا يغادرونها خلال المدة المصرح لهم بها. وكذلك الذين تنتهي تصاريح الإقامة الممنوحة لهم ولا يبادرون إلى تمديدها خلال الموعد المحدد.
- العمل على تطوير وتفعيل دور أقسام التحقيق والمتابعة بإدارة الجنسية والإقامة لضبط المتسللين ومن يقومون بتهريبهم لدخول البلاد، ومن يقوم بتشغيل غير المكفولين لديه. وكذلك المكفولون الهاربون من كفلائهم والذين يعملون لدى الغير، وبسط الرقابة للتحقق من مدى التزام الكفلاء بأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
- ضرورة العمل على إصدار تشريع لحل مشكلة من لا يحملون أوراقاً ثبوتيه خاصة في ظل الاهتمام بالمواطن والمقيم على أرض الوطن، وكذلك تنظيم حصول أبناء المواطنة المتزوجة من غير المواطن على الجنسية حسب كله حالة على حده.
- ضرورة أن تتولى إدارة الجنسية والإقامة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة استلام المبعدين صحياً بعد التأكد من عدم لياقتهم الصحية للحصول على الإقامة وتسفيرهم درءاً للأخطار وخشية هروبهم من الكفيل.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين إدارة الجنسية والإقامة وهيئة الإنماء التجاري والسياحي بشأن إصدار التأشيرات السياحية، وذلك لتشجيع السياحة بالإمارة بما ينعكس بالنفع على النشاط الاقتصادي بالإمارة.
- ضرورة العمل على إصدار تشريع لتنظيم العلاقة بين الخدم ومكاتب توريد العمالة والكفلاء.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2006م
بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2006م

- التأكيد على أهمية اطلاع المجلس الاستشاري على الموازنة العامة للإمارة بحيث تشمل جميع إيرادات ومصاريف الحكومة حتى يتسنى للمجلس اتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها، حيث لم يتسلم المجلس منذ إنشائه الموازنات الخاصة ببلدية الشارقة، والأمانة العامة للأوقاف، وإدارة المعلومات وقواعد البيانات. وكذلك إيرادات الحكومة من غرفة التجارة والصناعة والشركات والمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة.
- مراعاة تقديم الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.
- ضرورة قيام دائرة المالية المركزية بتطوير أدائها عن طريق الاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة، مع التأكيد على أهمية تقديمها المعلومات الخاصة بالموازنة في شكل تقرير مفصل مبني على أسس علمية.
- ضرورة تحويل الدوائر المركزية والتي توازي إيراداتها مصروفاتها على أقل تقدير إلى اللامركزية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات والموظفين فيها.
- تطبيق أنظمة الميزانية المعتمدة على أداء الدوائر والهيئات وربط الإنفاق بالنتائج القابلة للقياس.
- حث جميع الدوائر المركزية واللامركزية وبخاصة الخدمية منها وكذلك الهيئات على تطوير أدائها باعتماد نموذج عمل القطاع الخاص في توفير خدمات عالية الجودة والكفاءة.
- إعادة هيكلة النظام الإداري بالدوائر، بحيث تقوم الدوائر التي تنبثق منها دوائر فرعية بتقديم موازناتها متضمنة جميع تلك الدوائر الفرعية بما يسهل مراجعتها من قبل دائرة المالية المركزية.
- التأكيد على أهمية قيام سلطة الموانئ البحرية والجمارك بتقديم موازنة واقعية ومدروسة تستند على أدائها في الأعوام السابقة.
- ضرورة أن تصبح جميع الهيئات على وجه الخصوص رافدا أساسيا لدعم ميزانية الحكومة، وليست سببا في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة.
- يقترح المجلس تعديل المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1996م بشأن ترخيص المصارف في إمارة الشارقة باستحداث مادة جديدة تجيز فرض الضريبة التي ترتئيها الحكومة على أفرع المصارف الوطنية العاملة في الإمارة.
- إعادة تقييم تسويق السباقات والفعاليات الرياضية التي تشرف عليها هيئة الإنماء التجاري والسياحي بغرض زيادة إيراداتها وتغطية مصاريفها على أقل تقدير.

- التأكيد على أهمية رصـد موازنات مناسـبة لتطوير الكوادر الوظيفية بالدوائر والهيئات المختلفة، حيث لوحظ أن معظمها ليسـت لديها أية مخصـصـات للتدريب. في حين وردت أعلى مخصـصـات التدريب في دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة 1.7 % من إجمالي الموازنة لديها، ومع ذلك فقد تمت التوصية بخفضها من قبل دائرة المالية المركزية إلى ما نسبته 0.17 %.
- التأكيد على أهمية اسـتحداث شـواغر وظيفية بالدوائر والهيئات لاسـتيعاب الخريجين الجدد من المواطنين.

الفصل التشريعي الرابع

دور الانعقاد العادي الثاني

وزارة الصحة "منطقة الشارقة الطبية"

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمنطقة الطبية وتحديثه بما يعكس التوسع الكبير والمطرد في أعمال وصلاحيات المنطقة، والعمل على إيجاد تشريع يسمح بتشكيل مجلس إدارة للمنطقة الطبية.
- العمل على تطوير وتحديث النظام الإداري والأخذ بنظام اللامركزية وإيجاد نظام مناسب لتقييم الأداء والترقيات عن طريق ربطها بالأداء الوظيفي، وكذلك تأهيل الكادر الإداري المتخصص لإدارة المستشفيات.
- العمل على سرعة تلبية الاحتياجات الضرورية والعاجلة من الكادر الطبي والتمريضي بكافة المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات بمنطقة الشارقة الطبية.
- ضرورة إعطاء المنطقة صلاحية الصرف المباشر من الميزانية السنوية المخصصة لها، وإعطاء المستشفيات الصلاحيات الإدارية الكاملة في إنجاز ومتابعة معاملاتها ومتطلبات سير العمل فيها.
- ضرورة تقديم الخدمة أو الرعاية الطبية لجميع العاملين في مجال الطب بنظام التأمين الصحي.
- العمل على توطين وظائف المدراء الفنيين بالمستشفيات والكادر التمريضي ما أمكن ذلك.
- ربط المستشفيات آليا واستحداث نظام الملف الواحد أو الرقم الموحد للمراجع لمتابعة حالته آنيا دون الحاجة لنقل ملفه بين المستشفيات، بحيث تكون جميع التقارير والفحوصات الطبية والتحاليل والصور في هذا الملف الإلكتروني للمريض.
- وضع ضوابط واضحة في استقدام الأطباء الزائرين حسب الحاجة الفعلية.
- الإسراع في الانتهاء من دراسة عمل هيكل رواتب الأطباء أسوة بالهيئة الصحية العامة بأبوظبي ودائرة الصحة بدبي نظرا لتسرب الكادر الطبي والتمريض.
- العمل على توفير دور حضانة للأطفال مناسبة للمستشفيات وبعض المراكز الصحية بما يخدم العاملين والمراجعين.
- مركز الأمومة والطفولة بمدينة الشارقة بحاجة إلى إعادة تخطيط نظرا لضيقه بأعداد المراجعين المتزايدة مع التوصية بإزالة المباني المتهالكة فيه.
- ضرورة تحديث الأجهزة الطبية بما يتوافق مع التقدم التقني وتوفير قطع الغيار اللازمة لها، وكذلك الإشراف المناسب على هذه الأجهزة من قبل شركات متخصصة بموجب عقود صيانة.
- زيادة ميزانية الأدوية والمستلزمات الطبية المخصصة للمنطقة بصورة مستمرة وبخاصة في مستشفى القاسمي.
- الإسراع في إنشاء وتجهيز المستشفى التخصصي للولادة وأمراض النساء.

- العمل على بناء مراكز طبية جديدة بالذيد وكلباء وخورفكان وتوفير الكوادر الطبية والفنية بها وتوسعة مركز دبا الحصن ليكون مستشفى مصغرا لخدمة المنطقة، وكذلك العمل على إنشاء مركز أسنان بخورفكان تتوافر به جميع التخصصات لخدمة أبناء المنطقة الشرقية.
- العمل على سرعة تجهيز وحدات العزل بالمستشفيات وخاصة مستشفى الكويت ومستشفى خورفكان بالأجهزة والكادر الفني.
- إنشاء وحدة مركزية متكاملة للإسعاف تتولى شؤون تلك الخدمة وتطويرها بدلا من إشراف مؤسسة مواصلات الإمارات عليها مع التأكيد على أهمية توفير وحدات إسعاف على الطرق السريعة بما يسمح بتقديم الإسعافات الأولية الضرورية نظرا لزيادة الحوادث الخطرة على هذه الطرق.
- التأكيد على ضرورة توفير خدمة الإسعاف الطائر لإمارة الشارقة لسرعة إنقاذ المصابين والمرضى في حالة الضرورة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.
- وضع برنامج دوري للحملات الطبية المتنقلة على مختلف المناطق وخاصة المناطق النائية، وذلك بهدف الوقاية والعلاج والتوعية الصحية للمجتمع مع أهمية التركيز على طلبة المدارس.
- التأكيد على ضرورة التنسيق مع المجلس البلدي ودائرة التنمية الاقتصادية لوضع النظم والقواعد اللازمة لمزاولة مهنة العشابين والعطارين في الإمارة بما يحقق الهدف منها.
- التنسيق بين إدارة المستشفيات والجهات الأمنية المختصة لإيجاد آلية للتحفظ على أصحاب الأمراض المعدية والخطيرة من الوافدين حتى يتسنى إلغاء إقامته وتسفيره، حيث يلاحظ أن وزارة الصحة تقوم بتسليم من يتم تشخيصه بمرض معدي إلى كفيله حتى يلغي إقامته ويبعده مع أن الكفيل ليس لديه الإمكانية للتحفظ على هذا المريض لمنع نقل خطر العدوى للآخرين بالمنزل أو منعه من الهرب.
- وضع الآلية المناسبة للرقابة على أسعار الأدوية بالصيدليات لمنع التلاعب في أسعار الأدوية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تطوير إدارة الصحة المدرسية والارتقاء بهذه الإدارة وخدماتها في المدارس مع توفير الأجهزة الطبية المناسبة.

دائرة التخطيط والمساحة

- ضـرورة وضـع اللوائح التنظيمية والتنفيذية للقانون رقم (2) لسـنة 1998م الصـادرة بإنشـاء دائرة التخطيط والمساحة وذلك تنفيذاً لنص المادة الثانية من هذا القانون.
- العمل على وضع خطة استراتيجية مستقبلية لاستيعاب النهضة والتطور العمراني والزيادة السكانية بإمارة الشارقة ووضع معايير وشروط ثابتة لتوزيع الأراضي على المستحقين مراعاة للعدالة.
- ضـرورة العمل على تطبيق الأنظمة الحديثة في تخطيط المدن وأعمال المسـاحة تحقيقاً لخطة التنمية بالاستعانة ببيوت الخبرة لإنجاز مخطط شمولي للإمارة.
- النظر في عدم سحب الأراضي السكنية من المواطنين وترك الفرصة لهم لاستكمال بنائها.
- دعم الدائرة بالكوادر الفنية من مهندسـين ومخططين مع العمل على زيادة رواتبهم أسـوة بالدوائر الأخرى.
- ضرورة وضع المخططات لإنشاء مواقف وساحات إضافية لشـارع الشارقة -الذيد وذلك بالتعاون مع دائرة الأشغال العامة.
- إسـناد ندوة التخطيط الحضـري لإحدى الجامعات المحلية وذلك بالتعاون مع دائرة التخطيط والبلدية والأشغال لتعم الفائدة من خلال الاستفادة من التوصيات.
- ضـرورة إعادة النظر في تسـمية الشـوارع وتبسـيطها خدمة للجمهور وإلزام الدوائر الخدمية في الإمارة باستخدام هذا النظام في كافة مراسلاتهم (الأوراق الرسمية -الفواتير وغيرها).
- وضع برنامج لتبني طلبة الجامعة المتميزين لاستقطابهم للعمل في الدائرة.
- وضـع الدراسـة اللازمة لإيجاد حلول للتغلب على مشـكلة الازدحام والاختناقات المرورية بإمارة الشـارقة بالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- العمل على إعداد لائحة معتمدة لاسـتعمالات الأراضـي تتضـمن القرارات التخطيطية والاشـتراطات ومضمن حقوق المستثمرين وتراعي الصالح العام.
- ضـرورة التنسـيق مع الدوائر الأخرى في الإمارة والجهات المختصـة الاتحادية والمحلية فيما يتعلق بالتخطيط الشامل للإمارة.
- العمل على إشراك مواطني إمارة الشارقة في مشاريع الأراضي التي يتم تعميرها من قبل شركات خليجية بنسبة لا تقل عن 50%.
- ضـرورة فتح باب الترقيات والحوافز لموظفي ومهندسـي الدائرة وتسـهيل ذلك من قبل دائرة الرقابة الإدارية.

وزارة الاقتصاد

- أهمية تفعيل العمل بأحكام القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 2006م بشأن حماية المستهلك وخاصة في مجال سلامة الأغذية والصحة الغذائية وجودة الأغذية عن طريق ضمان استيفاء الغذاء المنتج والمصنع والمسوق للشروط العالمية للسلامة والجودة.
- ضرورة إصدار التشريعات الجزائية اللازمة للحد من ظاهرة الغش التجاري الذي طال معظم المنتجات وإيجاد العقوبة الرادعة لذلك، وتفعيل المواصفات القياسية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات محلية الصنع في الأسواق الخارجية.
- أهمية العمل على إصدار القرارات اللازمة للحد من غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار المتزايدة يوما بعد يوم، والعمل على تفعيل نص المادة (3) من القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 2006م بشأن حماية المستهلك والزيادة غير الطبيعية للأسعار.
- ضرورة إعادة الثقة للأسواق المالية بالدولة بوضع التشريعات المناسبة ذات المعايير الدولية المعتمدة لضمان أقصى درجات الإفصاح والشفافية.
- أهمية أن تتم عمليات الاكتتاب الأولية وزيادات رأس المال بالأسواق المالية مباشرة دون البنوك، وحث البنوك على عدم تشجيع تمويل شراء الأسهم للمستثمرين، كما يجب أن تتم علاوات الإصدار على أسس علمية مدروسة لضمان الشفافية والمصداقية ومنع تآكل السيولة لدى المستثمرين.
- ضرورة شطب جميع وكالات المواد الغذائية من سجل الوكالات التجارية لتحرير استيراد السلع الغذائية بشكل كامل للحد من الغلاء الفاحش، وكذلك تشجيع قيام شركات مساهمة في مجال استيراد وتصدير الأغذية والسلع الغذائية.
- ضرورة التحري عن مصير الفوائد المتحصلة من المبالغ المكتتب بها لدى البنوك والتحقق مما إذا كان قد تم قيدها لحساب الشركات قيد التأسيس أم لا، وذلك عن طريق إجراء مسح لهذه الشركات ومراجعة حسابات جميع الشركات المعنية.
- أهمية مراجعة رسوم المبيعات التي تفرضها المتاجر الكبرى على وكلاء وموزعي السلع الغذائية.
- ضرورة تفعيل آليات توطين قطاعي التأمين والمصارف لأهميتها الاقتصادية للدولة.
- ضرورة توفير المناخ المناسب لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الخليجية أسوة بسلاسة انتقال السلع البينية.

- بعد صـــدور قانون حماية المســتهلك يتطلب تفعيل هذا القانون، كما يتوجب توعية الأســرة الإماراتية والمقيمة بفعاليته عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وآلية التواصل مع الوزارة بهذا الشأن.

دائرة الأشغال العامة

- التأكيد على مراجعة وتعديل المرســوم رقم (9) لســنة 2000م الصــادر بإنشــاء الدائرة، ومنح الدائرة الصلاحيات المناسبة نظراً لأهمية وتنوع اختصاصاتها، ومنعاً لتداخل الاختصاصات مع الجهات الأخرى.
- ضرورة وضع الآليات اللازمة لتنفيذ قرار المجلـــــس التنفيذي رقـــم (13) لسنة 2006م بشأن تنظيم استحقاق مساعدة الإضافة والصيانة للمساكن في إمارة الشارقة، وذلك بالاشتراك مع المجلس البلدي المعني.
- ضرورة القيام بالدراسات المناسبة في مشاريع البنية التحتية من طرق وجسور وأنفاق بحيث تستوعب هذه المشاريع الزيادات المستقبلية المتوقعة لعدد السيارات لمدة لا تقل عن عشرين عاماً دون الحاجة إلى توسعات جديدة.
- ضرورة مراعاة المواصفات الحديثة في مشاريع البنية التحتية، ووضع المسارب والحارات الكافية عند الانتقال من الشوارع الرئيسية إلى الفرعية وبالعكس. وكذلك عمل الدراسات المناسبة لمنع تجمع مياه الأمطار وكذلك تصريفها.
- أهمية إنشـــاء الجســـور والأنفاق لعبور المشـــاة في المناطق المأهولة لربط المراكز التجارية بالمناطق السكنية، وتجنب إزهاق أرواح المشاة الأبرياء.
- أهمية إنجاز المشاريع الحيوية بالسرعة الممكنة مع إيجاد حلول مناسبة ومسارب التفافية لعدم قطع الطريق على أصحاب المحال التي تتضرر وبشكل مستمر من مشاريع البنية التحتية.
- ضـــرورة إنشـــاء طريق دائري لمدينة الذيد لنقل حركة الشـــاحنات المتزايدة خارج المدينة على أن يراعى التصميم والمواصفات الفنية لتحمل الأوزان الثقيلة.
- ضرورة النظر في عزوف المقاولين عن استلام مناقصات المساكن الحكومية، وإيجاد الحلول المناسبة لذلك.
- ضرورة النظر في صرف دفعات استحقاق المقاولين أولاً بأول حتى لا يتأخر استلام المساكن والمشاريع الحكومية.
- إيجاد آلية لاستقبال المراجعين والرد عليهم بطريقة مقنعة وحضارية.

- ضـرورة تزويد الدائرة بمجموعة من الفنيين المواطنين، وذلك بالتنسـيق مع جامعة الشـارقة والجامعة الأمريكية بالشارقة.
- ضـرورة وضـع خطة مجدولة للمشـاريع الحكومية تتضـمن تاريخ بداية ونهاية المشـروع والتقييم النهائي بسلبياته وإيجابياته.
- ضـرورة الاسـتثمار في الكوادر الوطنية، وذلك بصـقلها وتدريبها على مهام عملها بالدورات التخصـصـية داخل الدولة وخارجها.
- ضـرورة التخفيف من المركزية في العمل، وإعطاء الصـلاحيات للمدراء ورؤسـاء الأقسـام وذلك تسـهيلاً لإنجاز الأعمال المناطة بالدائرة وعدم التأخير.
- إيجاد آلية فعالة لبرنامج إسـكان حكومي قادر على اسـتيعاب المتغيرات في الإمارة بحيث لا يقع المواطن المسـتفيد ضـحية تقلبات السـوق، حيث يتم الفصـل فيه بين نظام المنحة المالية الثابتة وبين إقامة مجمعات إسـكان حكومي جاهزة. وأن تتولى دائرة الأشـغال العامة مهام إعداد المناقصـة والإشـراف على التنفيذ بكلا الخيارين ويتم تخيير المستفيد بين النظامين من البداية.

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- التأكيد على تفعيل أحكام المادتين (4) و (5) من القانون رقم (6) لسـنة 1998م بشـأن إنشـاء هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بإمارة الشـارقة فيما يتعلق بمهام واختصـاصـات الهيئة وما يتفرع عنها من لوائح ونظم وقرارات، وذلك إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون المذكور والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1997م.
- ضـرورة العمل على تعديل أحكام القانون رقم (6) لسـنة 1998م الصـادر بإنشـاء هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بإمارة الشـارقة بما يتفق وأحكام وتعليمات وزارة البيئة والمياه في شـأن المحميات الطبيعية، وأحكام القانون الاتحادي رقم (24) لسـنة 1999م بشـأن حماية البيئة وتنميتها والقوانين العقابية الأخرى ذات العلاقة، وكذلك القانون الاتحادي رقم (7) لسـنة 1993م بشـأن إنشـاء الهيئة الاتحادية للبيئة، وكذلك إفراد لائحة جزائية للمخالفات البيئية والتلوث البيئي.
- تعزيز ودعم الجهود والبرامج للقضـايا البيئية والتوازن البيئي وضـرورة تخصـيص جهاز للرقابة البيئية للتحقق من الالتزام بالمعايير البيئية في التخطيط التنموي والصـناعي، وكذلك اسـتكمال النقص في

الكادر الفني والإداري في الهيئة وإعادة النظر لزيادة الميزانية المخصصة للهيئة لتمكينها من تحقيق أهدافها وبرامجها.

- ضرورة مراقبة خدمات التشحيم وغيار الزيت وغسيل السيارات لخفض تأثيرها على البيئة، وتجميع فضلات ومخلفات الزيوت المستهلكة ومراقبة نقلها إلى أماكن آمنه لضمان عدم تلوث البيئة.
- تكثيف الخطة الإعلامية للتثقيف البيئي المستدام وإشراك أفراد المجتمع في كافة البرامج بالتعاون مع قناة الشارقة الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة، وأهمية التنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات الأكاديمية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز البحوث في كافة الأمور ذات الارتباط بعمل الهيئة.
- ضرورة قيام الجهات المختصة بتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مصانع لتدوير النفايات ومنحها التسهيلات اللازمة وذلك مع الالتزام بشروط البيئة.
- ضرورة إنشاء لجنة استشارية بيئية في إمارة الشارقة مهمتها التقييم البيئي للمشاريع العمرانية والصناعية وغيرها وذلك قبل إصدار الترخيص اللازم، وكذلك مناقشة الأمور والمشاكل البيئية وتقديم الرأي المناسب فيها.
- ضرورة التعاون والتنسيق مع الجهات العلمية والجامعات ومؤسسات البحث العلمي في دراسة صحة البيئة، وإجراء البحوث التطبيقية لتقديم الحلول لمواجهة الأمراض الخبيثة.
- منح صفة الضبطية البيئية لبعض أفراد المجتمع بمنحهم بطاقات يحق لهم بموجبها توجيه أو ضبط كل من يخالف الأنظمة البيئية في الإمارة.

دائرة التنمية الاقتصادية

- التأكيد على ضرورة تفعيل أحكام القانون المحلي رقم (1) لسنة 2002م الصادر بتنظيم دائرة التنمية الاقتصادية وخاصة وضع الخطط الاستراتيجية والدراسات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، واستحداث النظم الاستثمارية لاستغلال موارد الإمارة.
- التأكيد على أهمية تحويل دائرة التنمية الاقتصادية إلى قائمة الدوائر اللامركزية كونها من الدوائر الرافدة لخزينة الإمارة، وبما يسمح لها بزيادة صلاحياتها في استقطاب الكوادر البشرية المتميزة وفي التصرف بالميزانية المخصصة لها.

- التأكيد على تشجيع الاستثمار في الإمارة ودعم القطاع الخاص، وتسهيل مشروعات الشباب التجارية والصناعية وتذليل العقبات التي تواجههم، ومراقبة تطبيق المنشآت الاقتصادية للقوانين والقرارات المنظمة لأعمالها.
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإنشاء شركات مساهمة ذات جدوى اقتصادية وكذلك المشاريع التجارية والصناعية، وتوفير المناخ المناسب لهذا الاستثمار والترويج للمشروعات الصناعية لدى المستثمرين والجهات الممولة بالداخل والخارج.
- ضرورة تخصيص أراضي صناعية تحت تصرف الدائرة لتأجيرها لمستثمرين أو شركاء استراتيجيين بأسعار تنافسية لفترات طويلة.
- ضرورة العمل على تفعيل نص الفقرة (9) من المادة (3) من القانون رقم (1) لسنة 2002م بشأن تنظيم دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة الشارقة، وذلك بإصدار لائحة تنفيذية شارحة لأحكام هذا القانون.
- وضع ضوابط للأسماء التجارية بحيث تراعى دقتها اللغوية، وتقنين التراخيص المنزلية لمزاولة الأنشطة المهنية التي يمارسها المواطنون فقط بما يمكن الدائرة من تحصيل الرسوم المقررة لإصدار الترخيص.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- التأكيد على تنفيذ التوصيات السابقة بالجلسة الخامسة عشرة في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع والتي تضمنها التقرير الـمُعد من المجلس الاستشاري والمرسل إلى الإدارة العامة لشرطة الشارقة، حيث أن ما ورد بالرد رقم 8 / 16/ 1471 بتاريخ 21 مايو 2006م لم يتضمن تنفيذ كامل التوصيات المشار إليها أو الرد عليها.

- التأكيد على اعتماد كادر وظيفي مستقل يحقق طموحات العناصر التربوية كافة مع رسالتهم التربوية التي يضطلعون بها، ويعمل على استقطاب العناصر المواطنة المتميزة والتي تعد حجر الأساس للإصلاح التعليمي وإعادة هيبة المعلم اجتماعياً ومعنوياً.
- السعي لدى وزارة التربية والتعليم لتوفير برامج متكاملة للرعاية الطلابية التي تشمل الرعاية الاجتماعية والبدنية والنفسية والإرشادية والثقافية عن طريق تصميم وتنظيم خدمات الإرشاد النفسي والتربوي والاجتماعي والرياضي.
- التأكيد على إعداد برامج تدريبية حديثة لرفع كفاءة القوى البشرية العاملة في المدارس على جميع المستويات والنوعيات والمواقع من خلال التدريب والتطوير مع عدم التأثير على سير العملية التربوية والتعليمية.
- التأكيد على الاهتمام بدور التعليم الخاص في الإمارة ودعمه وتقويمه والتأكد من مدى توافقه مع العملية التربوية والتعليمية والمصلحة الوطنية وذلك بزيادة الإشراف على هذه النوعية من المدارس.
- العمل على تقويم الأداء في المؤسسات التعليمية وتقويم البرامج التعليمية والقيام بما يلزم للوقوف على مستوى الأداء وجودته، وعقد اللقاءات والمناقشات مع القائمين على العملية التعليمية في إمارة الشارقة والمعلمين وأولياء الأمور.
- ضرورة متابعة كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث المباني والأنشطة التربوية والمناخ الاجتماعي وثقافة التعليم والتعلم، ومستوى التفاعل بين المؤسسة التعليمية وبين الأسرة والمجتمع.
- ضرورة إصدار تعليمات واضحة بشأن عدم استخدام الهواتف المتحركة داخل الحرم المدرسي أثناء الدراسة من قبل الطلاب والمدرسين، والتزام الطلاب بالسلوك التربوي السليم الذي يتفق مع أخلاقيات المجتمع ومبادئه.
- السعي دائماً إلى إعادة النظر في المناهج الدراسية طبقاً لمقتضيات العصر، وذلك لمواجهة الثورة المعرفية وتسليح النشء وإلمامهم بكل ما هو جديد مع التأكيد على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد.
- ضرورة تنظيم عقد لقاءات دورية بين القائمين على شؤون المدارس الخاصة والمدارس الحكومية لتوحيد الرؤى والخطط الاستراتيجية الحالية والمستقبلية في ضوء الخطة العامة لوزارة التربية والتعليم، مع التأكيد على زيادة الزيارات المفاجئة للمدارس الخاصة للوقوف عل مدى التزامها بالخطط الموضوعة.

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- ضرورة الاهتمام بالتنشيط السياحي وذلك عن طريق تبني مشاريع سياحية مختلفة والتسويق لها داخلياً وخارجياً، واستقطاب بعض المدخلات السياحية الجاذبة للسائح المحلي والأجنبي وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لدعم الاقتصاد الوطني.
- التأكيد على أهمية توفير أراضي في مواقع استراتيجية على مستوى الإمارة لإقامة منشآت سياحية جديدة نظراً لقلة الفنادق والمنشآت السياحية الحالية وقدمها.
- التأكيد على ضرورة زيادة ميزانية الهيئة لتتمكن من تصريف أعمالها وتحقيق أغراضها بشكل عملي.
- الترويج للسياحة التعليمية والتراثية وسياحة المؤتمرات والمعارض، وتوفير وتدريب المرشدين السياحيين وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.
- ضرورة منح الهيئة التسهيلات اللازمة لسرعة استصدار التأشيرات السياحية وذلك لتسهيل حركة السياحة في الإمارة.
- العمل على تشجيع المؤسسات المصرفية كالبنوك وغيرها على الاستثمار في قطاع السياحة وإقامة الفنادق السياحية وتمويلها.

دائرة الرقابة الإدارية

- التأكيد على ضرورة إصدار قانون لتنظيم دائرة الرقابة الإدارية وتحديد أهدافها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي في ضوء العمل بأحكام القانون رقم (5) لسنة 2001م بشأن الخدمة المدنية لإمارة الشارقة، والمرسوم الأميري رقم (16) لسنة 2002م بشأن إنشاء دائرة تنمية الموارد البشرية في إمارة الشارقة.
- أهمية إيجاد كوادر مدربة لمتابعة وتقييم تقارير الكفاية للموظفين بالدوائر والمؤسسات الحكومية بإمارة الشارقة من أجل تطوير الأداء الوظيفي، وذلك بالتنسيق مع دائرة تنمية الموارد البشرية.
- التأكيد على ضرورة إعداد نظام عام للتوصيف الوظيفي لجميع الوظائف بالدوائر والمؤسسات الحكومية، وتبني سياسات محدده للاختيار والتوظيف تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية وبما يضمن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وإيجاد آلية واضحة للثواب والعقاب وإعداد صيغة موحدة لتقييم الموظفين وفقاً لطبيعة كل وظيفة.

- العمل على وضع نظام متكامل للتدريب والتثقيف المهني في مجال الوظيفة العامة يتفق واختصاصات كل دائرة ومؤسسة بما يحقق رفع كفاءة القوى البشرية العاملة، وتوظيف القدرات الفكرية والمعرفية على جميع المستويات والنوعيات في إمارة الشارقة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وكذلك وضع معايير واضحة لتأهيل الصف الثاني في الإدارات المختلفة.
- ضرورة التنسيق مع دائرة تنمية الموارد البشرية بشأن تفعيل نص المادة (4) من المرسوم الأميري رقم (16) لسنة 2002م، وذلك بتحديث وتطوير القوانين المتعلقة بالخدمة المدنية والهياكل التنظيمية التي تحكم عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية.
- أهمية تعديل الكادر الوظيفي المحلي تعديلاً يشمل صغار الموظفين، وذلك بزيادة البدلات والمكافآت المناسبة أسوة بالكادر الوظيفي الاتحادي والعمل على تشجيع المواطنين للعمل بالجهاز الحكومي للإمارة.

دائرة الخدمات الاجتماعية

- أهمية إصدار اللوائح التنفيذية والنظم والقرارات اللازمة لتنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم (5) لسنة 2007م بشأن نظام صرف الإعانات والمساعدات الاجتماعية للمواطنين وذلك تنفيذاً للمادة (6) من هذا القرار.
- ضرورة أن تقوم الدائرة بإعداد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2006م بشأن رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الاجتماعية واعتمادها من اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ومن ثم عرضها على المجلس التنفيذي لإصدارها عملاً بالمادة (24) من ذات القانون.
- أهمية تبني الدائرة لسياسات دعم مشاريع الأسر المنتجة المنفذة في دوائر حكومة الشارقة وتعزيز دور الأسر في هذا المجال لزيادة دخولها من جهة وعدم اعتمادها على المساعدات من جهة ثانية.
- أهمية الربط الإلكتروني فيما بين الدائرة وجمعية الشارقة الخيرية والهلال الأحمر في الشارقة والجهات الخيرية ذات الصلة لتسهيل نقل البيانات والملفات عن الأسر المستحقة للإعانات والمساعدات.
- أهمية إعادة النظر من وقت إلى آخر لزيادة الدعم المادي المقرر لكافة الشرائح المستحقة للإعانات والمساعدات للوصول إلى حياة كريمة تتفق مع مستويات الغلاء والتضخم الذي يعاني منه المجتمع.
- دراسة إنشاء وحدة مستقلة وكاملة للعلاج الطبيعي تقدم خدماتها لكبار السن والمترددين على الوحدة ممن تشملهم مظلة الضمان الاجتماعي.

- ضـرورة إبراز أنشـطة وبرامج الدائرة في وسـائل الإعلام المختلفة وبيان أعداد المسـتفيدين من الضـمان الاجتماعي وحث المواطنين على أهمية المشاركة المجتمعية.

مكتب التسجيل العقاري

- أهمية تعديل أحكام القانون رقم (10) لسـنة 1972م الصـادر بتنظيم مكتب التسـجيل العقاري بإمارة الشـارقة، وكذلك القرار رقم (1) لسـنة 1972م بشـأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما يتفق وما هو معمول به في المجال العقاري بإمارة الشـارقة مع مراعاة ما تضمنه القانون رقم (4) لسـنة 1980م بشـأن تنظيم ملكية الأبنية المؤلفة من عدة طوابق أو شـقق، والمرسـوم الأميري رقم (1) لسـنة 1981م بشـأن إصدار نظام الملكية المشتركة.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات لملاك العقارات بإمارة الشارقة، ودعم برامج الأرشفة والتسجيل الإلكتروني للمكتب وأنظمة التوثيق الإلكترونية مما يسـهل الكثير من المهام لتنفيذ نظام فاعل للتسـجيل العقاري يحفظ حقوق الأفراد وأموالهم ويمهد الطريق أمام التنمية العقارية.
- أهمية الربط الإلكتروني فيما بين المكتب والدوائر ذات الصلة بالإمارة كبلدية الشارقة ودائرة التخطيط والمسـاحة لتسـهيل نقل الملفات والبيانات المختلفة عن العقارات، وتسـهيلاً على المواطن للحصـول على خدمات ميسرة وإنجاز سريع.
- ضـرورة إعادة النظر في قيمة الرسـوم المسـتحقة على العقود المقررة بالمادة (20) من الفصل السـابع من القانون رقم (10) لسـنة 1972م بأن يراعى تخفيض نسـبة الرسـوم لا سـيما على العقارات التي يمتلكها المواطنون بقصد السكنى.
- النظر في إمكانية دراسة تقليل سنوات التملك للعقار الهبة عن سبع سنوات تيسيراً للمواطنين، وتفادياً للمشاكل التي تنتج عن تلك المدة الطويلة إزاء تصرفات بعض المواطنين في العقارات الممنوحة لهم.
- دراسـة إمكانية فتح المجال أمام العرب لتملك الشـقق السـكنية (حق المنفعة على المسـطحات فقط دون التملك في الأرض)، وتنتهي الملكية بانتهاء العمر الافتراضـي للمبنى أو هدمه لإعادة بناء أو نزع ملكيته للمنفعة العامة.
- العمل على إيجاد الحلول القانونية اللازمة لموضوع تملك الأجانب للأراضي والعقارات بأسماء مواطنين، والحد من هذه الظاهرة المخالفة لنص المادة (24) من القانون رقم (10) لسنة 1972م.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2007م
بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2007م

- ضرورة قيام دائرة المالية المركزية بتحليل المعلومات الخاصة بالموازنة في شكل تقرير مفصل مبني على أسس علمية.
- ضرورة إدراج استحقاقات القروض السنوية والفوائد البنكية المترتبة عليها في باب مصروفات الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المستقلة أسوة بإدراج تمويل المصارف في باب الإيرادات مع عدم إغفال بيان مبالغ القروض على أساس أنها جزء من العجز.
- ضرورة قيام دائرة المالية المركزية بطلب حسابات ختامية لموازنات الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المستقلة، وذلك لمراقبة الأداء ولتحسين تقدير الموازنات المستقبلية.
- مراعاة تقديم الموازنة التقديرية لدوائر وهيئات الإمارة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.
- ضرورة تحويل الدوائر المركزية والتي توازي إيراداتها مصروفاتها على أقل تقدير إلى اللامركزية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات والموظفين فيها.
- تطبيق أنظمة الميزانية المعتمدة على أداء الدوائر والهيئات وربط الإنفاق بالنتائج القابلة للقياس.
- حث جميع الدوائر المركزية واللامركزية وبخاصة الخدمية منها، وكذلك الهيئات على تطوير أدائها باعتماد نموذج عمل القطاع الخاص في توفير خدمات عالية الجودة والكفاءة.
- إعادة هيكلة النظام الإداري للدوائر بحيث تقوم الدوائر التي تنبثق منها دوائر فرعية بتقديم موازناتها متضمنة جميع تلك الدوائر الفرعية بما يسهل مراجعتها من قبل دائرة المالية المركزية.
- التأكيد على دراسة مقترح دمج بعض الخدمات الضرورية للدوائر بحيث تدار مركزيا من قبل جهة مختصة كمثال إدارة وسائل النقل بالدوائر الحكومية من قبل مواصلات الشارقة.
- ضرورة أن تصبح جميع الهيئات على وجه الخصوص رافدا أساسيا لدعم ميزانية الحكومة وليست سببا في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة.
- التأكيد على أهمية رصد موازنات مناسبة لتطوير الكوادر الوظيفية بالدوائر والهيئات المختلفة، حيث لوحظ أن ميزانية دائرة تنمية الموارد البشرية المختصة بتدريب وتطوير الكوادر الوظيفية بالدوائر المركزية متواضعة، فقد بلغت نسبتها 0.6 % من إجمالي الموازنة للدوائر المركزية.
- التأكيد على أهمية استحداث شواغر وظيفية بالدوائر والهيئات لاستيعاب الخريجين الجدد من المواطنين وفقا لاحتياجات الدوائر والهيئات الحكومية.

الفصل التشريعي الخامس

دور الانعقاد العادي الأول

دائرة الشؤون الإسلامية

- أهمية إنشاء معهد متخصص للارتقاء بالمستوى العلمي والتثقيفي للوعاظ والخطباء والأئمة، وصقل مهاراتهم من خلال عقد الدورات التدريبية والمنتديات الفكرية وورش العمل والاستعانة بالعلماء الباحثين في علوم الشريعة الإسلامية.
- العمل على تعزيز التواصل مع المدارس والمنشآت التعليمية لغرس القيم الإسلامية وتصحيح المفاهيم الخاطئة ونشر الوعي الديني بهذه المدارس والمنشآت.
- التأكيد على دور الدائرة في تفعيل رقابتها على المساجد للوقوف على مدى التزامها بأداء رسالتها الدينية وخاصة في المناطق النائية، ومتابعة نظافة المساجد وصيانتها والعمل على زيادة عدد أفراد قسم الصيانة بالدائرة، وتعميم هذا القسم على مستوى مناطق الإمارة.
- أهمية التنسيق مع الجهات المعنية لتفعيل التعليمات المحلية رقم (1) لسنة 2001م وقرار المجلس التنفيذي رقم (12) لسنة 2001م بشأن الاحتشام والسلوك العام في إمارة الشارقة.
- أهمية التأكيد على قسم الفتوى بالدائرة واختيار العناصر المتفرغة من العلماء في مجال الدراسات الإسلامية على أن يكونوا متفرغين، وتعزيز التواصل مع الجمهور ونشر تلك الفتاوى في وسائل الإعلام المختلفة لأن الرجوع إلى العلم فيه السلامة من الشرور والفتن.
- أهمية قيام الدائرة بتخصيص مجموعة من البرامج والأهداف الموجه إلى الشباب، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة باعتبار أن الشباب هو الكنز المدخر للأمة ولمستقبلها ولازدهارها فضلاً عن الاهتمام بالتربية الخلقية التي هي روح التربية الإسلامية.
- التأكيد على إنشاء بيت للزكاة في إمارة الشارقة يعنى بالإنفاق على أعمال البر ووجوه الخير وفق ما حثت عليه الشريعة الإسلامية الغراء، وتوجيه الدعوة إلى أصحاب الأيادي البيضاء والجهات الخيرية للمساهمة في بناء المساجد الجديدة وتحديث القائم منها.
- أهمية التنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص لنشر الوعي الإسلامي بين الموقوفين ونزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية، وحثهم على التمسك بالقيم والأخلاق الإسلامية وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم.
- أهمية تفعيل دور مركز دعوة الجاليات بالدائرة في عرض الإسلام بيسره وسماحته على غير المسلمين ورعاية من يدخلون في هذا الدين، والارتقاء بمستوى فهمهم وأدائهم للشعائر الإسلامية.

- أهمية تعديل المرسوم الصادر عام 1985م بإنشاء الدائرة وإصدار قانون مستقل لدائرة الشؤون الإسلامية يحدد الاختصاصات والمهام المنوطة بها وفقاً لأهمية هذه الدائرة وزيادة اختصاصاتها وفي ضوء استقلال الأمانة العامة للأوقاف بإمارة الشارقة.
- ضرورة إنشاء مبنى مستقل يكون مقراً دائماً لدائرة الشؤون الإسلامية بمدينة الشارقة، وكذلك فروع بالمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية، وتعيين مديراً عاماً للدائرة.

دائرة الأشغال العامة

- أهمية العمل على تشكيل لجنة مشتركة بين الدائرة والدوائر ذات الصلة للتنسيق فيما بينها لدراسة وتنفيذ المشروعات العامة، ووضع الخطط اللازمة لإمكانية استيعاب هذه المشروعات للتطورات والتوسعات المستقبلية.
- ضرورة النظر في زيادة عدد المهندسين المشرفين على تنفيذ المشروعات، ومتابعة الاستشاري المعين بما يضمن التنفيذ وفقاً للاشتراطات الصحيحة وفي المواعيد المحددة.
- أهمية التزام الدائرة بسداد الدفعات المستحقة للمقاولين في مواعيدها وبحسب نسبة الإنجاز حتى يتم تسليم المشروعات في المواعيد المحددة، حلاً لمشكلة عزوف المقاولين عن المشاركة في المشاريع التي تقوم الدائرة بتنفيذها.
- التأكيد على أهمية إصدار قانون ينظم اختصاصات الدائرة ولائحة تنفيذية تفسر هذه الاختصاصات، وخاصة أسس إسناد التكليف بالمقاولات وتنفيذ الأعمال والمشروعات سواء كان ذلك بالمناقصة العامة أو المناقصة المحدودة أو التنفيذ بالأمر المباشر، ووضع الجزاء الرادع -دون الإخلال بالمسؤولية المدنية والجنائية -على المقاول أو الاستشاري الذي يتسبب بخطئه أو إهماله في الأضرار بالأرواح أو الممتلكات مع إيجاد الآلية المناسبة للتنفيذ على الحساب في حالة الإخلال بشروط التعاقد أو التوقف عن التنفيذ.
- التأكيد على أهمية قيام الدائرة وعن طريق أجهزتها المختصة بالرقابة اللاحقة والصيانة الدورية خلال فترة الضمان للمباني والمشروعات التي تقوم الدائرة بتنفيذها بمختلف مناطق إمارة الشارقة، وذلك حفاظاً على الثروات الوطنية وتحقيقاً للصالح العام.
- بمراعاة القرار الإداري رقم (2) لسنة 2001م بإنشاء الإدارة العامة للمشتريات والمناقصات وقرار المجلس التنفيذي رقم (4) لسنة 2002م بشأن المناقصات والمزايدات وتفعيلاً لنص المادة الثانية منه

ضـرورة إعداد لائحة داخلية لتفعيل دور اللجنة المنصـوص عليه في المادة الرابعة من المرسـوم الأميري رقم (9) لسنة 2000م الصادر بإنشاء دائرة الأشغال العامة في إمارة الشارقة.

- أهمية التنسـيق مع دائرة البلدية لرصـف الطرق الداخلية بالإمارة لارتباطها بشـبكة الطرق الرئيسـية والجسـور والأنفاق التي تختص دائرة الأشـغال بتنفيذها، وكذلك إعادة النظر في شـبكات تصـريف مياه الأمطار.
- التأكيد على ضـرورة اسـتكمال البنية التحتية للمناطق السـكنية القائمة، والعمل على اسـتكمال الخدمات والمرافق في المناطق الجديدة بما في ذلك تسـوية الأراضي التي يتقرر إقامة المشـروعات عليها أو التي يتم تسليمها للمواطنين.
- ضـرورة مراعاة المواصـفات الحديثة في تصـميم الطرق والجسـور والأنفاق والمسـارات المرورية للتخفيف من حدة الاختناق المروري في ظل الزيادة المضـطردة في عدد المركبات في الإمارة وخاصـة في شـارع الوحدة وشارع العروبة، وإيجاد الحلول البديلة كوسائل النقل الجماعية.
- أهمية طرح المشروعات الكبيرة والهامة بالإمارة على الشركات العالمية لضمان تنفيذ المواصفات والمعايير العالمية وجودة الأداء.
- أهمية توقيع عقود توظيف مع العاملين بالدائرة تلزمهم بعدم ترك العمل وتحد من التحاقهم بجهات أخرى دون الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم المكتسبة من تدريبهم بالدائرة.

دائرة التخطيط والمساحة

- أهمية مراجعة الدائرة للخطط الاسـتراتيجية الحالية والمسـتقبلية من وقت لأخر وذلك لاسـتيعاب النهضـة والتطور العمراني الذي تشـهده الإمارة ومواكبة الزيادة السـكانية، وكذلك التنسـيق مع الدوائر المعنية في هذا الشأن خاصة إدارة قواعد ونظم المعلومات في حكومة الشارقة.
- أنشئت دائرة التخطيط والمساحة كدائرة مستقلة بموجب القانون رقم (2) لسنة 1998م وطبقاً للمادة الأولى من هذا القانون تضـطلع الدائرة بالاختصـاصـات التي كانت تباشـرها لجنة التخطيط والأراضـي والأبنية بالبلديات وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم (3) لسنة 1981م بشأن النظام الداخلي للبلديات في إمارة الشـارقة والأنظمة المحلية ذات العلاقة، وحيث صـدر القانون رقم (2) لسـنة 2004م بشـأن البلديات في إمارة الشـارقة وقرار المجلس التنفيذي رقم (33) لسـنة 2005م بشـأن اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية والمتضـمن في المادة (108) منه النص على أنه "مع مراعاة المادة (42) من القانون وتعديلاته تلغى كافة الأنظمة واللوائح والقرارات التنفيذية وتحل هذه اللائحة محلها".

لذا يوصي المجلس بالتأكيد على أهمية تعديل القانون رقم (2) لسنة 1998م وإصدار قانون مستقل للدائرة ولائحته التنفيذية، حيث أن إصدار هذا القانون يختلف عن الهيكل التنظيمي المزمع إصداره للدائرة.

- تلاحظ في منطقة كلباء عدم الإشراف المركزي على فرع الدائرة الأمر الذي أدى إلى فردية القرار من القائم على هذا الفرع مما ترتب عليه سوء تخطيط وتوزيع قطع الأراضي السكنية بحيث أصبحت الأراضي القريبة من الخدمات غير مستغله في حين أن أصحاب الحاجة الملحة والملتزمين بالنظام يقطنون في أماكن بعيده عن الخدمات.

لذا يوصي المجلس بضرورة الإشراف الفعلي المباشر على فروع الدائرة بالإمارة لضمان حسن توزيع الأراضي السكنية حسب الحاجة إليها، والتوصل مع المواطنين لتلمس مشاكلهم على الطبيعة، وإيجاد الحلول المناسبة لها خدمة للصالح العام.

- ضرورة إعادة تخطيط مكب النفايات بالمنطقة الصناعية بالصجعة بحيث يستوعب المخلفات السائلة والصلبة اليومية، ومراعاة عدم التوسع الرأسي، وعمل جدار عال وبوابة رئيسية له، والتنسيق مع الجهات المعنية لتدوير هذه النفايات والاستفادة منها.
- بمراعاة ما ورد برد دائرة التخطيط والمساحة على توصيات المجلس الاستشاري بجلسته الرابعة من الفصل التشريعي الرابع يوصي المجلس بتنفيذ ما لم يتم تنفيذه من هذه التوصيات وخاصة: -

(أ) متابعة الخطة الزمنية الموضوعة مع الدوائر المعنية للتغلب على مشكلة الازدحام والاختناقات المرورية بإمارة الشارقة والانتهاء من دراسة وتنفيذ مشروع القطار بإمارة الشارقة.

(ب) أهمية التحفيز المادي والمعنوي لموظفي الدائرة للحد من تركهم العمل والالتحاق بجهات أخرى، مما يحرم الدائرة من العناصر المميزة وأصحاب الخبرات والكفاءات العالية.

والتأكيد على دعم الدائرة بالكوادر الفنية من مهندسين ومخططين لمواجهة الطفرة الكبيرة التي تشهدها الإمارة في مختلف الميادين.

- التأكيد على وضع آلية واضحة لاستقبال المراجعين في أوقات محددة وبأسلوب سلس، وتقديم المعلومات والبيانات التي تساعد على إنجاز طلباتهم بشكل حضاري مع تفعيل دور مركز المعاملات بالدائرة.
- أهمية قيام الدائرة بمراجعة قرارات تخصيص الأراضي وبسحب قطع الأراضي المخصصة بالمخالفة للأنظمة وخاصة تلك التي منحت لمن هم دون السن المحددة.
- مراعاة البعد الإنساني والأمني في تخطيط الطرق والشوارع الرئيسية والفرعية داخل المدن، وذلك بوضع إشارات مرورية لتسهيل عبور المشاة لتفادي الحوادث.

- ضرورة تطبيق النظام المعمول به في مدينة الشارقة بشأن تخطيط وتخصيص الأراضي وذلك بالمنطقتين الشرقية والوسطى دون تدخل المجلس البلدي تحقيقاً للشفافية.
- أهمية إعادة تخطيط المناطق السكنية القديمة وإعادة توزيعها على المستحقين بالإمارة.
- ضرورة الإسراع في تنفيذ محطات الأوزان المحورية في الأماكن المحددة بالاشتراك مع الجهات المعنية، وربطها بالتعريفة المرورية للشاحنات.

وزارة التربية والتعليم (منطقة الشارقة التعليمية)

- أهمية قيام المنطقة التعليمية بوضع البرامج والخطط اللازمة للتطوير المهني والإداري والفني للعاملين في مجال التعليم بما يتوافق ويحقق الأهداف الاستراتيجية والخطط المستقبلية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم وعلى أن تتضمن هذه البرامج التحديث المؤسسي المهني والفني.
- يوصي المجلس بإقامة مؤتمر سنوي للمعلم تناقش فيه التجارب والخبرات والمهارات والبحوث والدراسات، ويتداول فيه أعضاء الهيئات التدريسية مشاكلهم وسبل إيجاد الحلول المناسبة لها، كما يختتم المؤتمر سنوياً بتكريم المعلمين المتميزين.
- ضرورة التواصل بين المنطقة التعليمية ومؤسسات المجتمع المهتمة بشؤون التعليم في الإمارة ومنها مجلس الشارقة للتعليم، كذلك التأكيد على أهمية عقد الاجتماعات الدورية مع مدراء المدارس لما له من أثر إيجابي على العملية التعليمية كما يدعو إلى فتح مجال للمكاشفة والشفافية وطرح الأفكار وتبادل الخبرات.
- ضرورة الاهتمام بتكثيف برامج التوعية الصحية للطلاب لغرس المفاهيم الصحية والسلوك الصحي القويم لديهم واستكمال الكادر الطبي اللازم، وأهمية التنسيق مع الجهات المعنية لمراقبة الأغذية والوجبات المقدمة في المقاصف المدرسية ومدى مطابقتها للمواصفات الغذائية المعتمدة وصلاحيتها للاستهلاك، وإعادة النظر في إلغاء أو تخفيض النسبة التي تقوم المنطقة بتحصيلها من هذه المقاصف.
- نظراً لما حققته المدارس النموذجية بالإمارة من نجاحات فإن المجلس يوصي بتعميمها وإنشاء مدارس نموذجية على مستوى الإمارة مع تحديد المعايير اللازمة لضبط الجودة.
- التأكيد على ضرورة السعي لدى وزارة التربية والتعليم لإعداد وتوفير برامج متكاملة للرعاية الطلابية على المستوى الاجتماعي والنفسي والبدني، وأهمية توفير أخصائي نفسي لكل مدرسة مع توفير الكادر البشري المتخصص للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- أهمية قيام المنطقة التعليمية بالشـــارقة ومكتب الشـــارقة التعليمي بالاشـــتراك مع الجهات المختصـــة بمتابعة الصـيانة الدورية للمنشـآت التعليمية خاصـة في ظل الانقطاع المسـتمر للتيار الكهربائي وعدم صـلاحية مياه الشـرب في بعض المدارس، مع الاهتمام بتركيب وإصـلاح المظلات بالمدارس لحماية الطلاب من أشعة الشمس والإسراع في تنفيذ خطة الإحلال بالنسبة للمدارس القديمة.
- أهمية إيجاد الآلية اللازمة لإعادة الاهتمام باللغة العربية في كافة المناهج بالمدارس والمؤســـســـات التعليمية والمحافظة عليها باعتبارها هدفاً من الأهداف الاستراتيجية.
- أهمية قيام مكتب الشارقة التعليمي بتوزيع الوظائف الإدارية بالمكتب من مختلف المناطق التابعة له.
- أهمية الدعم المادي لجمعية المعلمين بالشارقة لتتمكن من القيام بدورها بما يخدم التعليم في الإمارة.
- أهمية تفعيل دور الحضـــانات المنشـــأة بالمدارس وتحديد الجهة المســـؤولة عنها ودعمها مادياً، وتوفير الكادر المختص.
- ضـرورة اختيار أعضـاء مجالس الآباء وأولياء الأمور بالانتخاب طبقاً للقرار الصـادر بتنظيم ذلك والعمل على قيامها بمباشـــرة دورها مع بداية العام الدراســـي، ودعم التواصـــل بين الأســـرة والمجتمع من جانب والمؤسسات التعليمية من جانب آخر مما يؤدي إلى تطوير العملية التعليمية.
- ضرورة تحديث وتفعيل لائحة السلوك التربوي الصادرة عام 1993م بالمنطقة التعليمية بالشارقة.
- أهمية مراجعة النظم الحالية في آليات الترقي للوظائف الإدارية بالمدارس، واعتماد معايير واضـــحة وشـــفافة للترقي وتشـــكيل لجان موســـعة للمقابلات حرصـــاً على تحقيق العدالة بين جميع المتقدمين للترقية.
- أهمية تزويد مكتبات المدارس بالمراجع والكتب ومصادر التعلم الأخرى والتقنيات اللازمة وتحديثها.
- أهمية اســـتكمال النقص في مديري المدارس بالمنطقة التعليمية ومكتب الشـــارقة التعليمي نظراً لتقاعد عدد من مديري المدارس وعدم تعيين بدلاً منهم حتى الآن.
- أهمية إعادة النظر في دمج الصف السادس الابتدائي بمرحلة الحلقة الأولى للتعليم الأساسي.
- أهمية إعادة النظر في عودة نظام المدرس الاحتياطي مع وضـــع الآلية اللازمة للاســـتفادة الحقيقية منه لخدمة العملية التعليمية.
- أهمية تبني كادر خاص للمعلم بما يضمن استقطاب وتشجيع المواطنين للعمل في حقل التعليم.
- أهمية قيام المنطقة التعليمية بوضـــع البرامج والخطط اللازمة لتطوير البنية التعليمية التحتية بكل أبعادها بما يكفل مخرجات تعليمية عالية الجودة.

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- أهمية تطوير وتحديث آليات العمل الشـرطي وذلك باسـتخدام الأسـاليب الإلكترونية الحديثة بإدارات الشـرطة المختلفة للاعتماد عليها في إنجاز المهام المختلفة لمرفق الشـرطة والأمن لما تحققه هذه الأسـاليب من فائدة في سرعة الكشف عن الجريمة والحد منها وتتبع مرتكبيها، وأهمية تزويد المنافذ الحدودية بهذه الوسائل لأحكام السيطرة الأمنية عليها.
- أهمية التنسـيق مع وسـائل الإعلام المختلفة لبث برامج التوعية الأمنية بأكثر من لغة، والوصـول بها إلى معظم قطاعات المجتمع لحماية الأفراد من خطر الجريمة، والعمل على جذب وسـائل الإعلام لتبني سياسات وبرامج الشرطة وخاصة في جرائم المخدرات وحوادث الطرق.
- ضـرورة وضـع التدابير الاحترازية اللازمة لمنع وقوع الجريمة قبل ارتكابها والحد من الظواهر الاجتماعية السـلبية، وذلك عن طريق تكثيف وانتشـار الدوريات الشـرطية بما يضـمن التواجد الأمني في الوقت المناسـب في مختلف مناطق الإمارة وخاصـة في الأماكن العامة وأماكن تجمع العمال في الإجازات وفي الأوقات المتأخرة من الليل.
- أهمية البدء في إنشاء المباني الجديدة للمنشآت الإصلاحية والعقابية وذلك لقدم وضيق المباني الحالية، وعلى أن تسـتوعب المباني الجديدة الزيادة في أعداد المحكومين والموقوفين بالإمارة والفصـل بين النزلاء حسب نوع الجريمة ومدة العقوبة المحكوم بها وخاصة في جرائم المخدرات، مع تخصيص أماكن خاصة ومستقلة للأحداث والمصابين بأمراض معدية والمختلين عقلياً.
- ضـرورة التنسـيق مع دائرة التخطيط والمسـاحة والتسـجيل العقاري لتوفير نظام ترقيم وتسـمية المزارع بالإمارة وخاصـة المنطقة الوسـطى، وكذلك سـجل لملاك هذه المزارع لتسـهيل سـرعة الوصـول عند الضرورة لهذه المزارع وفي الوقت المناسب عند الاشتباه بوقوع جريمة وإحكام الرقابة عليها.
- ضـرورة إيجاد آلية بالتنسـيق مع الجهات ذات الاختصـاص للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ومراقبتهم حتى لا يعودوا إلى طريق الجريمة ولسـرعة انخراطهم في المجتمع كمواطنين صـالحين، ورعاية من تم علاجهم من الإدمان حتى يعودوا أسوياء.
- ضـرورة الإسـراع في إنشـاء المباني الجديدة اللازمة لخدمة أغراض الشـرطة وصـيانة القديم منها وخاصـة المراكز وإعادة هيكلتها بحيث تضـم بعض أفرع وتخصـصـات إدارة الشـرطة كالبحث الجنائي والعمليات والإسـعاف والإنقاذ، والاسـتعجال في إنشـاء المبنى الخاص بمركز شـرطة الذيد والمرافق المطلوبة له

والتوصية بتحويل المركز لإدارة شرطة المنطقة الوسطى، وكذلك تحويل نقطة شرطة المدام إلى مركز شرطة نظراً للتوسع السكاني والعمراني والتجاري بهذه المنطقة.

- ضرورة الحد من المشكلات المرورية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وتكثيف الحملات الأمنية المرورية بصفة مستمرة وفي كافة المناطق بالإمارة، وخاصة منطقة البحيرات لضبط المركبات والدراجات النارية المخالفة وتلك التي يقودها ويتسابق بها الشباب في الساعات المتأخرة من الليل والتي تعرض حياة الناس للخطر.
- أهمية المراجعة المستمرة للخطط الأمنية والعمل على تطويرها وتحديثها لمواكبة التطور في أساليب ارتكاب الجرائم، ووضع الخطط المستقبلية لمواجهة أحداث الشغب بكافة أنواعه خاصة في أماكن تجمع العمالة مع دعم وتزويد قوة الطوارئ بالإمكانات البشرية والفنية وتدريبهم وتأهيلهم، وتزويد مراكز الشرطة بالكادر البشري المدرب.
- ضرورة إتباع أسلوب اللامركزية وإعطاء الصلاحيات لمدراء الإدارات المختلفة وصغار الضباط لسرعة التصدي للجريمة ومنع ارتكابها بما يضمن أحكام السيطرة الأمنية والتدخل في الوقت المناسب مما يساعد على سرعة تقديم الخدمات واتخاذ القرار، مع أهمية تهيئة وإعداد القادة والضباط للصف الثاني ليتولوا المهام الشرطية والقيادية.
- ضرورة العمل على تفعيل قرار الاحتشام، وذلك بإشراك المؤسسات المجتمعية والتربوية وغيرها ووضع الإرشادات اللازمة لهذا التفعيل.
- زيادة عدد أفراد الجهاز الأمني والشرطي من خلال استقطاب خريجي المدارس والجامعات وتدريبهم وتأهيلهم للعمل في المجال الشرطي بالإمارة، مع أهمية التوطين في الوظائف المختلفة بمرفق الشرطة بالإمارة وتحفيزهم مادياً وخاصة في الوظائف الفنية وإيجاد نظام الرديف، وزيادة عدد أفراد الشرطة النسائية بالمنطقة الوسطى والشرقية.
- نظراً لما تتمتع به إمارة الشارقة من طبيعة سياحية مما يستوجب إنشاء قسم شرطة للسياحة يضم أفراد متخصصين في هذا المجال.
- ضرورة التنسيق مع دائرة الشؤون الإسلامية والمؤسسات التعليمية بالإمارة لنشر التوعية الأمنية من خلال الخطب والندوات والمحاضرات والدروس لما تملكه هذه الجهات من عناصر قادرة في التأثير على المتلقي، وتفعيل زيارات رجال الشرطة للمؤسسات التعليمية.
- التأكيد على إنشاء قسم بإدارة الشرطة متخصص للتعامل مع الجريمة الإلكترونية لما لها من انتشار واسع، وكذلك تقديم مقترح لوزارة الداخلية لإمكانية الربط بين إدارة الشرطة والصيدليات بالإمارة لمراقبة صرف الأدوية المخدرة ومتعاطيها بغير سبب مشروع.

- زيادة الدعم المادي والمعنوي من الحكومة المحلية والاتحادية لمرفق الشـــرطة والأمن بالإمارة حتى يتمكن من تحقيق الاستمرار للاستقرار الأمني لمواجهة التطور السريع في شتى المجالات.
- يثني المجلس على قرار عدم بيع أرقام الســيارات المميزة بإمارة الشــارقة، ويقترح تخصــيص هذه الأرقام للمتميزين من أبناء الإمارة والذين قدموا خدمات للأمن والشــرطة كالمســاهمة في كشــف الجرائم والاستقرار الأمني بالإمارة.

وزارة الصحة (منطقة الشارقة الطبية)

- ضــرورة إعادة النظر في مدى كفاية الكادر الطبي والتمريضــي بكافة التخصــصــات وفي مختلف المستشـفيات والمراكز الطبية بالإمارة لمواكبة النمو السـكاني، وكذلك تحديث الأجهزة والمعدات الطبية وتطويرها بما يؤدي إلى تقديم خدمة طبية متكاملة، والاهتمام بالإسـعاف ووسـائله وخاصـة الإسـعاف الطائر لسـرعة إنقاذ ضـحايا حوادث السـيارات، والعمل على اسـتفادة المسـتشـفيات من بيوت الخبرة العالمية في المجال الصحي، وإعادة تقييم الخدمة بصفة مستمرة.
- ضـرورة تزويد مسـتشـفى الذيد المركزي بوحدة للغسـيل الكلوي لخدمة المصـابين بالمنطقة الوسـطى، وزيادة عدد الغرف بقســم الولادة لاســتيعاب عدد الحالات المتزايدة، وأهمية فتح الصــيدلية التابعة للمستشـفى على مدار 24 سـاعة حتى تتمكن من أداء الخدمة في أي وقت، وكذلك توفير السـكن للأطباء المناوبين مع إعادة النظر في تشكيل إدارة المستشفى.
- أهمية الإســراع في افتتاح عيادة مليحة وتزويدها بالكوادر الطبية والتمريضــية والأجهزة الطبية اللازمة وضرورة ضمها إلى وزارة الصحة.
- التأكيد على ضرورة ربط المرافق الصحية من مستشـفيات ومراكز صحية بشـبكة إلكترونية واحدة مع إصـدار رقم موحد للمراجع، وكذلك ربط ملفات المرضـى بالنظام الإلكتروني والاسـتغناء عن التعاملات الورقية.
- ضــرورة إنشــاء مركز جديد متخصــص في طب الأســنان بإمارة الشــارقة يواكب التطور والتقدم الذي تشهده الإمارة.
- أهمية تسـهيل إجراءات تمكين الأطباء المواطنين الذين يرغبون في اسـتكمال دراسـتهم سـواء في الداخل أو الخارج، وتشـجيعهم للحصـول على الشـهادات العلمية وذلك في مختلف التخصـصـات الطبية مع إيجاد كادر مميز لهم للعمل بوزارة الصحة.

- ضـــرورة تطوير خدمات الرعاية الصـحية الأولية لتخفيف العبء على مســتشـــفيات الإمارة، وتطوير خدمات الإنقاذ وصولا إلى توفير الجهد والوقت لمساندة الخدمات الصحية الأساسية.
- ضـــرورة زيادة وتيرة الوعي الصـــحي لكافة فئات المجتمع وتكثيف البرامج الوقائية في كافة المؤســـســـات والتجمعات، وأهمية إيجاد كادر تمريض مدرب في جميع المدارس الحكومية والخاصة والاهتمام بالصحة المدرسية.
- ضـــرورة العمل على تفعيل عيادات علاج النطق ورفدها بالكادر المناســـب وأخصـــائيين يتحدثون اللغة العربية، ووضع اختبارات قياس حدة الإصابة باللغة العربية.
- ضرورة توسعة قسم الطوارئ والحوادث بمستشفى القاسمي لضيق المساحة المخصصة لذلك، وعدم توافر الاستعدادات الكافية لاستقبال الحالات.
- أهمية تأسيس مجلس طبي محلي يتولى وضع الاستراتيجية المتكاملة للخدمات الصحية بالإمارة لما لها من أهمية وعلاقة مباشـرة بصحة المواطن، واهتمام ودعم مباشـر للخدمات الصـحية والعلاجية المطلوبة. وضـرورة بحث الشـكاوى التي ترد إلى المسـتشـفيات والمراكز الطبية عن طريق منطقة الشـارقة الطبية وبالاشتراك مع إدارة المستشفى.
- أهمية متابعة مراكز الإخصاب، والإسراع في استصدار القانون المنظم لعمل هذه المراكز.
- ضـرورة إيجاد الآلية اللازمة بالتعاون مع الجهات صـاحبة الاختصـاص، وذلك للحد من خطورة شـبكات كهرباء الضغط العالي وتأثيرها على صحة الإنسان.
- ضرورة الدعم الكامل لمستشفى خورفكان والارتقاء به إلى المســـتـــوى (أ) حسب تصنيف مستشفيات الدولة لكسب ثقة المقيمين بخدمات المستشفى، وعدم توجههم إلى تلقي العلاج في أماكن أخرى.
- أهمية العمل على مراقبة شـراء الأدوية وذلك عن طريق الإنترنت، وعدم بيع الأدوية وخاصـة المضـادات الحيوية إلا بوصفة طبية.
- ضـرورة إنشـاء قسـم للطوارئ والحوادث بالمركز الطبي بمنطقة المدام يعمل على مدار 24 سـاعة لمواجهة الحالات الطارئة في غير أوقات العمل الرسمية.
- ضـرورة وضع الآلية اللازمة لإيجاد لغة التخاطب بين المريض والمعالج خاصـة للمرضى كبار السـن الذين يترددون على المستشفيات والمراكز الطبية في غير أوقات العمل الرسمية.
- ضـرورة العمل على إيجاد منظومة للفحص الدوري للمواطنين تحت مسـمى (وقاية) للتأكيد من خلوهم من الأمراض المزمنة والمعدية، وأن يكون الفحص ضروريا لكل من تجاوز الأربعين.
- أهمية فحص العمالة الوافدة للتأكد من عدم وجود أمراض معدية لديهم دون النظر إلى نوع المهنة، وليس كما هو متبع الآن بالطب الوقائي.

وزارة الداخلية (إدارة الدفاع المدني)

- أهمية السعي إلى استصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (23) لسنة 2006م بشأن الدفاع المدني والعمل على تفعيل دور اللجنة المشكلة من وزارة التربية والتعليم وجامعة الإمارات ومدير عام الدفاع المدني لإقرار المناهج والخطط اللازمة لتعليم مادة الدفاع المدني في جميع الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، وتحديد الأهداف والغايات من تعليم مادة الدفاع المدني وكيفية تدريسها.
- ضرورة وضع خطة يلتزم بها أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية لتدريب العاملين لديهم، ووضع برامج تدريبية لحراس البنايات السكنية والمدارس والمراكز التجارية لمواجهة الحالات الطارئة، وتثقيف المدنيين وتشجيعهم على المساهمة في أعمال الدفاع المدني.
- ضرورة إنشاء مراكز جديدة للدفاع المدني في المناطق المستحدثة والمناطق المعتمدة حسب الخطة ورفدها بالكادر المدرب وتجهيزها بالمعدات والأدوات اللازمة لأعمال الدفاع المدني، والإسراع في إنشاء مركز التدريب بالحمرية. وأهمية التنسيق مع الجهات التي لديها أجهزة داخلية للأمن والسلامة وبصفة خاصة شركات النفط والمطارات وغيرها، وذلك لتنظيم طرق تقديم المساعدة من الدفاع المدني إلى هذه الجهات عند الطلب.
- التأكيد على وضع التشريع الصادر بشأن التطوع في الدفاع المدني موضع التنفيذ وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، وتشجيع وتحفيز المتطوعين لحثهم على المشاركة والتطوع وتدريبهم لأداء مهامهم وتوفير الميزانية اللازمة لذلك.
- ضرورة تفعيل دور اللجنة المحلية للدفاع المدني في إنشاء المخابئ العامة والإشراف على إعداد المخابئ الخاصة بالأبنية والعمارات السكنية والمؤسسات وأماكن الإيواء، وإيجاد التوعية لقيام السكان بالواجبات اللازمة أثناء المخاطر.
- ضرورة زيادة الدعم الاتحادي والمحلي بصفة عاجلة لتمكين إدارة الدفاع المدني من أداء مهامها المنصوص عليها بالقانون وإيجاد الآلية اللازمة لتدبير هذا الدعم، وذلك لتأمين احتياجات هذا المرفق الهام وسد النقص في الكادر البشري والمعدات والأجهزة وإنشاء المباني الجديدة اللازمة.
- نظراً للمخاطر التي يتعرض لها رجال الدفاع المدني أثناء تأدية مهامهم وخاصة في إطفاء الحرائق يوصي المجلس بضرورة زيادة علاوة الخطر أسوة بأفراد البحث الجنائي، وتوفير التأمين الصحي، وإعادة النظر في قيمة التعويض الذي يصرف للمصاب أو المتوفى أثناء تأدية الخدمة أو بسببها.

- ضرورة توفير شبكة فوهات مياه خاصة بتزويد صهاريج الدفاع المدني بالمياه لتسهيل عمليات الإطفاء وتحديد احتياجات الإمارة من هذه الفوهات بواسطة شركات متخصصة في هذا المجال، وذلك بالتنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص.
- التأكيد على تفعيل دور لجنة التفتيش الطارئ للرقابة والسلامة والتدقيق على المنشآت الصناعية والتجارية في إمارة الشارقة، ومدى التزام هذه المنشآت بمقتضيات الوقاية والسلامة وخاصة التي تستخدم أو تقوم بتخزين المواد الخطرة والقابلة للاشتعال ومدى توافر اشتراطات الأمن والسلامة، وأهمية متابعة أعمال مفتشي إدارة الدفاع المدني.
- أهمية وضع الخطط والتدابير اللازمة للسيطرة على الحوادث التي تقع داخل الأنفاق، وتوفير سيارات شفط الأدخنة وذلك للحد من مخاطر هذه الحوادث.
- ضرورة إيجاد الآلية الملزمة لإمكانية تركيب أجهزة الإنذار المبكر عن الحرائق والكوارث بمختلف المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة والبنايات السكنية متعددة الطوابق، وكذلك المدارس والدوائر والمؤسسات والهيئات التي يتردد عليها الناس.
- ضرورة توفير أجهزة الإطفاء والإنقاذ البحري لمواجهة الكوارث والحرائق التي تقع في المناطق البحرية، وأهمية وضع الخطط اللازمة لمواجهة الأعاصير وهطول الأمطار الشديدة.
- ضرورة الاستعجال في إحلال وبناء مركز جديد للدفاع المدني بكلباء ودعمه بالمعدات اللازمة، وزيادة عدد الأفراد لتغطية النقص الشديد وحتى يتمكن من أداء مهامه، وأهمية إنشاء مبنى جديد للجنة التفتيش الطارئ بدلاً من المبنى الحالي.
- أهمية دراسة إنشاء قسم متخصص للوقاية والسلامة والاشتراطات في كليات الهندسة بجامعة الشارقة والجامعة الأمريكية.
- ضرورة قيام لجنة التفتيش الطارئ بالتفتيش على المناطق الآتية ووضع تقرير عنها، وتقديم الخطط واتخاذ القرارات اللازمة لمنع وقوع كوارث بهذه المناطق وهي: -
  - معارض السيارات الكائنة بمنطقة أبو شغارة وإمكانية إعادة تنظيمها.
  - سكن العمال ووسائل الأمن والوقاية والسلامة فيه.
  - البيوت القديمة ومحلات السكراب وما تشكله من أخطار لعدم توافر شروط الأمن والسلامة بها.
  - المزارع وخاصة التي تستخدم كسكن عمال أو مستودعات لتخزين البضائع غير المرخصة.
- إعادة دراسة المناطق التجارية والصناعية والسكنية لإمكانية تعديل المحاور المرورية بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتمكين سيارات الدفاع المدني من الوصول إلى مكان الحادث بسرعة وسهولة.

دائرة الثقافة والإعلام

- التأكيد على التوصية السابقة بضرورة إصدار قانون ينظم عمل الدائرة ولائحة تنفيذية لهذا القانون نظراً لتنوع اختصاصاتها وزيادة إداراتها وذلك لتمكينها من أداء مهامها وأهدافها.
- ضرورة إنشاء مجلس أعلى للثقافة والإعلام بالإمارة يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة يختص برسم السياسة العامة لدائرة الثقافة والإعلام، ووضع خطط التطوير والرؤية المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي لما يكون عليه العمل بقطاع الثقافة والإعلام وإذاعة وتلفزيون الشارقة وفقاً لما يحدده قرار إنشاء هذا المجلس.
- ضرورة إنشاء مبنى مستقل للتدريب الإعلامي ورفده بالتجهيزات اللازمة حتى يتسنى للدائرة إعادة تطوير العمل بتلفزيون الشارقة لمسايرة التقدم والتنافس الشديد بين القنوات الفضائية على الساحة الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، وإيجاد سبل تطوير البرامج الإذاعية والتلفزيونية.
- ضرورة التوسع في إنشاء قناة متخصصة للطفل تقدم البرامج الهادفة لتنمية مواهبه وتشجيع قدراته، وكذلك قناة للبرامج التعليمية والتثقيفية التي تخدم المناهج والمقررات الدراسية، والتركيز على المشاريع العلمية التي يقوم بها الطلاب في المدارس والجامعات لإعداد جيل من الشباب قادر على حمل الرسالة.
- أهمية إيجاد الآلية اللازمة لتحديد مقاييس الجودة ومعاييرها في مختلف نواحي الإنتاج الفكري والثقافي وتقييمها للوقوف على جودة مخرجاتها.
- ضرورة العمل على نشر الثقافة السينمائية وإنتاج الأفلام التسجيلية الهادفة، وإقامة المهرجانات المحلية والإقليمية وأسابيع الأفلام الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية بما يتفق والهوية الوطنية.
- أهمية تكليف جهة ذات اختصاص لاستطلاع الرأي والتعرف على درجة الرضا عن الفعاليات الثقافية والمادة الإعلامية المقدمة لما يشكله ذلك من أهمية في التخطيط المستقبلي للفعاليات والأنشطة والبرامج التلفزيونية وعدم الاكتفاء برأي العاملين في وضع الخطط الدورية للبرامج التلفزيونية.
- العمل على تقوية التردد والإرسال لإذاعة الشارقة وخاصة بالمنطقة الشرقية ورفع الكفاءة الفنية لقناة الشارقة الفضائية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات العالمية المتطورة في الإرسال والتنفيذ، وكذلك إيجاد مقر دائم لتلفزيون الشارقة بالمنطقة الشرقية.
- أهمية التنسيق بين الدائرة وجامعة الشارقة نحو إعداد المناهج والبرامج التي تؤهل خريجي قسم التاريخ والآثار للعمل بدائرة الثقافة والإعلام.

- المحافظة على الآثار بالمنطقة الوسطى، والعمل على توثيق جميع الآثار كالأفلاج والآبار والقلاع وذلك في كتيب خاص حتى تكون مرجعاً للأجيال القادمة.
- ضرورة تفعيل دور القرية التراثية في مدينة خورفكان على مدار العام وتنشيطها خلال فترة الإجازات الأسبوعية والموسمية وعلى اعتبار أن هذه القرية معلماً سياحياً جاذباً لزوار المدينة.
- ضرورة تعيين مذيعين مواطنين للعمل بتلفزيون وإذاعة الشارقة وتنظيم دورات لتدريبهم وتأهيلهم، وإيجاد مراسلين ببعض الدول لتغطية الأحداث والأخبار الهامة من موقع الحدث.

وزارة الداخلية (إدارة الجنسية والإقامة)

- التأكيد على التوصية السابقة بضرورة إنشاء مبنى مستقل للجنسية والإقامة في كل من المنطقتين الشرقية والوسطى، وضرورة فتح مكتب في مدينة كلباء مع السعي لتوفير البدائل لحين إنشاء مكتب مستقل لها.
- ضرورة إيجاد الآلية اللازمة والأساس التشريعي لتنظيم عمل الخدم وتجريم هروبهم من مكاتب الاستقدام، والإسراع في إعداد الصيغة المناسبة لعقد عمل الخدم ووضع الشروط اللازمة للحد من ظاهرة هروبهم، وتقرير العقوبات الرادعة على مكاتب الاستقدام التي لا تلتزم بهذه الضوابط والشروط وكذلك الأفراد الذين يؤون هذه العمالة.
- ضرورة دراسة إمكانية إقامة ربط إلكتروني موحد مع دول مجلس التعاون الخليجي وتوحيد قاعدة للبيانات وتعميم الإبعاد على مستوى هذه الدول.
- التأكيد على التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص وخاصة الإدارة العامة لشرطة الشارقة لملاحقة المخالفين لقوانين الإقامة والذين يدخلون البلاد بموجب أذونات أو تأشيرات دخول ولا يغادرونها بعد انتهاء المدة المقررة، ومعاقبة الشركات السياحية المتسببة في ذلك.
- ضرورة العمل على سد النقص في كادر العاملين بإدارة الجنسية والإقامة وزيادة الميزانية المخصصة لها، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لمواكبة التوسعات التي تشهدها هذه الإدارة وفروعها، وتنوع اختصاصاتها ولسرعة إنجاز المعاملات.
- أهمية السعي إلى إيجاد نظام للربط الإلكتروني بين وزارة الداخلية وسفارات وقنصليات الدولة بالخارج لضمان خلو القادمين إلى الدولة من الأمراض المعدية، والتأكد من مدى تمتعهم بحسن السير والسلوك.

- للقضاء على ظاهرة الزواج الصوري وزواج كبار السن من غير المواطنة، يوصي المجلس بضرورة تعديل قانون الجنسية فيما يتعلق بمد الفترة اللازمة لمنح الزوجة جنسية الدولة من ثلاث إلى عشر سنوات وأن يكون لديها أبناء من الزوج المواطن، والنظر في منح الجنسية لمن يستحق من أبناء المواطنات.
- ضرورة التنسيق مع الجهة صاحبة الاختصاص لفصل القادمين عن المغادرين في مطار الشارقة للدواعي الأمنية، وإيجاد آلية للحد من ظاهرة تكدس الحجاج العابرين بالدولة وذلك بالتنسيق مع هيئة الطيران المدني ومطار الشارقة.
- أهمية إيجاد الآلية اللازمة لإمكانية مراقبة المناطق الحرة والتأشيرات التي تمنح للعاملين والشركات بهذه المناطق، والتدقيق على هذه المناطق لمنع إنشاء شركات وهمية مخالفة للقانون من أجل الحصول على التأشيرات والإقامات ووضع الضوابط اللازمة لذلك، وفرض العقوبات الرادعة لهذه المخالفات.
- أهمية كتابة اسم الزوجة ثلاثياً قبل اسم زوجها بجواز السفر مع توحيد لقب القبائل.

هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي

- العمل على تشجيع وتحفيز الشخصيات الاعتبارية والطبيعية لإنشاء مؤسسات محدودة المسؤولية في المنطقة الحرة في مجالات -التصنيع -التجميع -الاستيراد -التصدير -التسويق -الشحن -التأمين – التخزين، وتيسير إجراءات حصولها على الترخيص اللازم لما له من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي، وكذلك تشجيع حرية التجارة بعيداً عن القيود والروتين لخلق اقتصاد متطور يتلاءم مع الروح الراهنة للاقتصاد العالمي.
- العمل على تشجيع المواطنين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء مصانع بالمنطقة الحرة تعود ملكيتها إليهم بالكامل أو بنسبة لا تقل عن (51%) حتى يمكن الاستفادة من منتجات هذه المصانع باعتبارها منتجات وطنية لا تخضع للضريبة الجمركية حال الانتفاع بها في السوق المحلي.
- لقد أنشأت المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي بموجب المرسوم الأميري رقم (2) لسنة 1995م، ونظراً للاهتمام الدولي بحرية التجارة وتنشيط حركة التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (إعادة التصدير) وعلى اعتبار أن دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في منظمة التجارة العالمية، يوصي المجلس بأهمية تعديل هذا المرسوم وإصدار قانون موحد ينظم عمل المناطق الحرة بإمارة الشارقة وإعطاء هذه المناطق قدراً من المرونة لمباشرة اختصاصاتها وأن تكون إدارتها خاضعة لنظام اللامركزية.

- ضـــرورة العمل وبالاشـــتراك مع الجهات ذات الاختصـــاص بالإمارة لإنشـــاء مركز متكامل للدراســـات الاقتصادية والصناعية على مستوى الإمارة يتولى وضع الخطط والسياسات الاستراتيجية بشكل عام ومتابعة وتحليل المســـتجدات المحلية والدولية، وكذلك وضـــع خطة شـــاملة لكافة الخدمات المطلوبة للمنطقة الحرة بما يضمن تحقيق أهدافها وتوفير المناخ المناسب للاستثمار وجذب رؤوس الأموال لهذه المناطق.
- العمل على مراقبة التأشيرات التي تمنح للعاملين بالشركات المنشأة بالمنطقة الحرة وعدد هذه التأشيرات ومدى توافقها مع حجم أعمال هذه الشركات حتى لا يساء استخدام التسهيلات الممنوحة لهذه الشركات بمقتضى نظام المناطق الحرة في جلب عمالة زائدة عن حاجة العمل وتشغيلها بالسوق المحلي مما يؤثر على الحالة الاقتصادية والأمنية بالإمارة.
- حتى تتمكن المنطقة الحرة من تحقيق الهدف من إنشـائها وتلبية رغبات المسـتثمرين وزيادة الاسـتثمار وجلب المزيد من رؤوس الأموال يوصي المجلس بضرورة سد النقص في توصيل الكهرباء وكافة الخدمات الأخرى إلى جميع المنشآت التابعة للمنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي.
- أهمية إنشاء منطقة حرة بالمنطقة الشرقية لمواكبة التطور الاقتصادي والتجاري والزيادة المضطردة في عدد السكان والمقيمين، وفتح مجال عمل لأبناء المنطقتين الشرقية والوسطى ودعم اقتصاد الإمارة.
- التأكيد على إيجاد الآلية اللازمة لضـمان مسـتحقات وحقوق العاملين بالشـركات التي تعمل بالمنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي.
- أهمية إيجاد الآلية اللازمة لإمكانية عرض وتسويق منتجات المنطقة الحرة بالمعارض المقامة بالإمارة.
- يوصـي المجلس بمنح الشـركات والمصـانع التي تقبل تعيين المواطنين بالوظائف لديها بعض التسـهيلات لتشجيعها على ذلك.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2008م
بشأن ميزانية دوائر حكومة الشارقة عن السنة المالية 2008م

- ضـــرورة قيام الدائرة المالية المركزية بطلب حســـابات ختامية لموازنات الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المستقلة، وذلك لمراقبة الأداء ولتحسين تقدير الموازنات المستقبلية.
- مراعاة تقديم الموازنة العامة للمجلس الاســـتشـــاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرســـوم الأميري رقم (27) لعام 1999م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، حتى يتسنى له دراستها بشكل كاف.

- دراســة إمكانية تحويل الدوائر المركزية والتي توازي إيراداتها مصــروفاتها على أقل تقدير إلى اللامركزية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات والموظفين فيها.
- حث جميع الدوائر المركزية واللامركزية – وبخاصــة الخدمية منها، وكذلك الهيئات – على تطوير أدائها باعتماد نموذج عمل القطاع الخاص في توفير خدمات عالية الجودة والكفاءة.
- ضــرورة دراســة إمكانية إعادة هيكلة النظام الإداري بالدوائر، بحيث تقوم الدوائر التي تنبثق منها دوائر فرعية بتقديم موازناتها متضـمنة جميع تلك الدوائر الفرعية بما يسـهل مراجعتها من قبل الدائرة المالية المركزية.
- التأكيد على أهمية دراســة مقترح دمج بعض الخدمات الضــرورية للدوائر بحيث تدار مركزيا من قبل جهة مختصــة. كمثال: إدارة وســائل النقل بالدوائر الحكومية من قبل مواصــلات الشــارقة وغيرها من الأمثلة.
- أهمية أن تصبح جميع الهيئات على وجه الخصـوص رافدا أسـاسـيا لدعم ميزانية الحكومة وليست سـببا في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة.
- التأكيد على أهمية اســتحداث شــواغر وظيفية بالدوائر والهيئات لاســتيعاب الخريجين الجدد من المواطنين.

الفصل التشريعي الخامس

دور الانعقاد العادي الثاني

دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي

- بمراعاة ما ورد بالقانون الاتحادي رقم (20) لسنة 1991م بشأن الطيران المدني وتعديلاته، والمرسوم الاتحادي رقم (35) لسنة 1972م بالموافقة على انضمام الدولة إلى المنظمة الدولية للطيران المدني. يؤكد المجلس على أهمية إصدار تشريع موحد لدائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري حتى تتمكن من التطوير وزيادة الجودة وحسن الأداء في ظل التقدم والمنافسة الدولية في هذا المجال، وكذلك إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لذلك.
- أهمية تفعيل نص المادة الرابعة من القانون رقم (2) لسنة 2002م بشأن تنظيم دائرة الطيران المدني في إمارة الشارقة، والتي تنص على أنه يجوز أن تنشأ بمرسوم أميري هيئة أو شركة أو مؤسسة أو أكثر تتبع الدائرة؛ وذلك للقيام بأنشطة تجارية مما له صلة باختصاصاتها وذلك لزيادة وتنوع الاستثمارات، وتوفير فرص العمل لأبناء الإمارة من خريجي الشهادات العالية والمتوسطة.
- أهمية القيام بالرقابة المستمرة على الشركات والأسواق التي تقدم خدماتها بالمطار للوقوف على مدى التزامها بالشريعة الإسلامية والنظم والقرارات وعادات وتقاليد الإمارة؛ وذلك بالتنسيق مع المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي.
- أهمية إعداد دورات تدريبية لموظفي دائرة الطيران المدني ومطار الشارقة الدولي خاصة الجدد منهم سواء داخل الدولة أو خارجها لرفع كفاءة الأداء لديهم، واطلاعهم على المستجدات الدولية مما له صله بعملهم.
- أهمية الالتزام بتوطين الوظائف والعمل الحثيث على زيادة نسبة المواطنين وخاصة الوظائف الفنية، والاستفادة من أصحاب الخبرة من العسكريين والمدنيين المتقاعدين في خدمات المطار المختلفة ومنها: الأمن، وبرج المراقبة، وخدمات الطوارئ، والدفاع المدني.
- دراسة إمكانية زيادة التسهيلات وتنوع الخدمات التي يقدمها مطار الشارقة الدولي وشركات الطيران والشركات السياحية والتي تعد عامل جذب للمتعاملين مع مطار الشارقة، وكذلك دراسة تحويل خدمة المعلومات المقدمة للقادمين إلى مركز متكامل يقدم كافة المعلومات والرسائل والصور والبيانات والخدمات التي ترشد القادمين للتعرف على مناطق الإمارة المختلفة ومراكزها التجارية والاقتصادية

والثقافية وإمكانياتها السياحية والتاريخية والتراثية، وكذلك تقديم المساعدة اللازمة في حجز الفنادق ووسائل المواصلات وغيرها من احتياجات القادمين عبر مطار الشارقة الدولي.

- أهمية التنسيق مع دائرة التخطيط والمساحة في إمارة الشارقة لوضع الخطط المستقبلية بعيدة المدى المتعلقة بموقع المطار والخدمات المقدمة فيه، ودراسة مسائل الجدوى الاقتصادية من ناحية وتلافي المشاكل التي قد يخلفها موقع المطار الحالي من ناحية ثانية. وكذلك اعتماد آلية ثابتة للتنسيق مع الإمارات المجاورة والسلطة الاتحادية المختصة بشأن ارتفاعات المباني المجاورة للمطار وشروط السلامة ومنطقة الأمان وفقاً للقانون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالطيران المدني.
- إعادة تنظيم مواقف السيارات الحالية بمطار الشارقة وتزويدها بالمظلات لحماية السيارات أسوة بالمطارات الأخرى، وزيادة طاقة هذه المواقف الاستيعابية مع طرح خدمة الوقوف لفترات طويلة.

هيئة المنطقة الحرة بالحمرية

- أهمية مراجعة كافة التشريعات الصادرة في شأن المناطق الحرة بإمارة الشارقة والعمل على تحديثها لتواكب المتغيرات العالمية في مجال التجارة الدولية، وكذلك تحديد الآلية اللازمة لتشكيل مجلس الإدارة في ضوء تطبيق نص المادة (18) من المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 1995م والمادة (3) من القانون رقم (2) لسنة 2003م بشأن تنظيم العمل بالمناطق الحرة في إمارة الشارقة.
- ضرورة العمل على إنشاء لجان استشارية أو متخصصة دائمة أو مؤقتة للترويج للمنطقة الحرة وتنميتها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وفي إطار خطة التنمية والسياسة العامة في الإمارة، ووضع الرؤى والخطط اللازمة لتشجيع المستثمرين لاستثمار أموالهم داخل المنطقة الحرة.
- أهمية إقامة معرض دائم لمنتجات المناطق الحرة وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي، وإيجاد الآلية اللازمة لإمكانية عرض وتسويق هذه المنتجات بالمعارض الأخرى المقامة بالإمارة.
- العمل على افتتاح فرع الدفاع المدني بالمنطقة الحرة بالحمرية؛ وذلك من خلال مساهمات المؤسسات والشركات العاملة في المنطقة.
- أهمية تأهيل جهاز فني مستقل للتدقيق على المصانع قبل إصدار التراخيص لها، ومراقبة التأثيرات البيئية الصادرة من المنشآت الصناعية العاملة بالمنطقة بصفة دائمة.

- يوصي المجلس بضرورة سد النقص في خدمات الطاقة الكهربائية والخدمات الأخرى اللازمة للمنشآت التابعة للمنطقة الحرة بالحمرية حتى تتمكن من تحقيق الهدف من إنشائها وتلبية رغبات المستثمرين وزيادة الاستثمار وجلب المزيد من رؤوس الأموال.
- ضرورة العمل الدائم على زيادة نسبة التوطين في الوظائف الإدارية والفنية بالمنطقة الحرة، ومنح الشركات والمؤسسات التي تقبل تعيين المواطنين بالوظائف لديها بعض التسهيلات لتشجيعها على ذلك.
- نظراً للدور الحيوي الهام الذي تقوم به المنطقة الحرة بالحمرية وغيرها من المناطق الحرة بالإمارة في الاقتصاد المحلي والتوسعات المستقبلية لتلك المناطق ، فإن المجلس يوصي بتشكيل هيئة استشارية من خارج المناطق الحرة تشارك فيها فعاليات اقتصادية وجهات بحث علمي كالجامعات والمراكز المتخصصة لدراسة التوسعات المستقبلية في المناطق الحرة ومدى الحاجة إليها وقدرة الإمارة على استيعابها، وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها إضافة إلى تقديم التصورات والاستشارات التي تسهم في دعم الجهات المختصة بالتخطيط للاستثمار في المناطق الحرة بالإمارة.

دائرة التنمية الاقتصادية

- حرصاً على تطوير مهام دائرة التنمية الاقتصادية وتفعيل دورها في التخطيط الاقتصادي يوصي المجلس بضرورة تشكيل مجلس دائم للتنمية الاقتصادية يضم ذوي الكفاءة والخبرة في المجال الاقتصادي والاستثماري لوضع الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، واقتراح الأهداف والأولويات على أساس المؤشرات الجارية والمستقبلية في ضوء الاستراتيجية العامة للإمارة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، واستحداث النظم الاستثمارية لاستغلال الموارد بما يتناسب مع تطور الإمارة، والعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال.
- أهمية إعادة النظر بصفة دائمة في نوعية الرخص التي تمنحها الدائرة في الأنشطة المختلفة وتوزيعها جغرافياً بما يتناسب مع احتياجات كل منطقة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة بالموافقات المبدئية لتحقيق مقتضيات الجودة ورفع نوعية الاستثمارات، وأهمية الالتزام بالرقابة اللاحقة على النشاط المرخص به للتأكد من عدم مخالفة شروط الترخيص.
- نظراً للتطور الاقتصادي المستمر وزيادة النشاط التجاري والصناعي بمختلف مناطق الإمارة يوصي المجلس بأهمية سد الشواغر في الوظائف الإدارية والفنية بالدائرة وفروعها بالمناطق المختلفة مع الالتزام بخطة التوطين في مختلف الوظائف.

- أهمية دراسة افتتاح أفرع جديدة للدائرة بالمناطق التي تشهد تطوراً اقتصادياً وصناعياً وتجارياً.
- ضرورة الإسراع في تطبيق نظام إصدار وتجديد التراخيص إلكترونياً لمواكبة التطور، وتدارك الأخطاء، ولتوفير الوقت والجهد، والحد من ظاهرة الازدحام بالدائرة.
- لمنع الاحتكار وللصالح العام يوصي المجلس بأهمية فتح المجال أمام الشركات الوطنية المتخصصة لتسويق الغاز وعدم الاقتصار على شركات بعينها بهدف تعزيز التنافسية بما ينعكس إيجابياً لصالح المستهلك في السعر وجودة الخدمات.
- التأكيد على التوصية السابقة بضرورة تفعيل اختصاصات الدائرة الواردة بالقانون رقم (1) لسنة 2002م بتنظيم دائرة التنمية الاقتصادية لتحقيق المفهوم الحقيقي لتنمية المجتمع المحلي اقتصادياً، وقيام الدائرة بإعداد الإحصاءات بصفة دورية لقياس مؤشرات التطور الاقتصادي بالإمارة.
- مع تزايد الخلل الكبير في استخراج الرخص التجارية لصالح غير المواطنين على حساب الرخص المملوكة بالكامل للمواطنين فإن المجلس يدعو إلى إزالة العوائق وتخفيف حجم الإجراءات التي تقف عقبه أمام الشباب من المواطنين لتحقيق أهدافهم. كما يدعو المجلس الدائرة الاقتصادية إلى تبني سياسة واضحة لدعم الشباب وتمكينهم من العمل الخاص والسعي لدى الدوائر الأخرى والتنسيق الجاد معها لإيجاد سلة من التسهيلات والامتيازات والمحفزات التي تقدم للشباب من المواطنين دون غيرهم لمباشرة العمل التجاري الحر.
- نظرا لعدم وجود أسس واضحة لاستخراج الرخص وتحديد عددها والحصول على الأنشطة وتسجيل الأسماء التجارية وخاصة الأجنبية منها، فإن المجلس يدعو الدائرة إلى الإسراع في عمل ما يلزم لتلافي ذلك القصور، وإحكام الرقابة والمتابعة المستمرة على أعمال موظفي الدائرة المختصين بقبول أوراق ومستندات الحصول على التراخيص قبل اعتمادها من الإدارة المختصة لمنع استغلال السلطة الممنوحة لهم.
- ضرورة قيام الدائرة بإعداد هيكل تنظمي وتوظيف أمثل للإمكانات البشرية بعد تشخيص الوضع القائم وتحليل مشكلاته وتقويم إنجازاته، وتقسيم الوظائف إلى مجموعات نوعية مختلفة طبقاً لنظام ثابت لتوصيف وتصنيف الوظائف بالدائرة، واستقلال الإدارات باختصاصات واضحة.

وزارة العدل (دار القضاء بالشارقة)

- إنشاء دوائر لمحكمة النقض بإمارة الشارقة تختص بتسجيل ونظر الطعون المرفوعة إليها من محاكم إمارة الشارقة والمحاكم الاتحادية في الإمارات الأخرى، وذلك نظراً لكثرة المنازعات ولتخفيف المعاناة عن المتقاضين، وتطبيقاً لأحكام الدستور والقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1973م في شأن المحكمة الاتحادية العليا والقوانين المعدلة له.
- إنشاء وحده مستقلة لتنفيذ الأحكام تكون تبعيتها المباشرة إلى قاضي التنفيذ بالمحكمة الابتدائية، وذلك للحد من معوقات وإشكالات التنفيذ.
- إنشاء مكاتب إضافية للكاتب العدل في بعض الأماكن الحيوية بالإمارة وتعديل مواعيد عمله لفترتين صباحية ومسائية، والعمل على تعديل القانون الاتحادي رقم (22) لسنة 1991 في شأن الكاتب العدل فيما يتعلق بإلغاء نظام الأشهاد على المواثيق والعقود لديه.
- التنسيق بين وحدة التنمية الإدارية بوزارة العدل ودائرة تنمية الموارد البشرية بالشارقة لإعادة تخطيط وتأهيل العاملين في المحاكم بما يتوافق والعمل القضائي، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة.
- اختيار أعضاء لجان التوجيه والإصلاح الأسري من ذوي الخبرة والدراية وتفعيل دورها في مختلف المناطق بالإمارة.
- التأكيد على قيام أعضاء النيابة العامة بزيارة المنشآت العقابية وأماكن التوقيف وفق أحكام المادة (320) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992م بإصدار قانون الإجراءات الجزائية والقوانين المعدلة له لضمان حسن تطبيق القانون.
- أهمية تبني وزارة العدل سياسة إعلامية لنشر الثقافة القانونية بين أطياف المجتمع، وذلك بالاشتراك مع الجهات المعنية بالإمارة.
- إنشاء مكتب للاستعلامات والعلاقات العامة بمحاكم الشارقة يتولى إرشاد وتوجيه المراجعين إلى أماكن وطرق إنجاز معاملاتهم.
- زيادة عدد القضاة وأعضاء النيابة وأعوانهم من الخبراء وأمناء السر والمترجمين والمعلنين والإداريين بالإمارة، والسعي إلى توطين هذه الوظائف بقدر الإمكان وخاصة النيابة العامة، والعمل على تحسين الكادر الوظيفي لهم.

- ضرورة التزام الشركات والمكاتب الخاصة التي تتولى مهمة الإعلانات القضائية بالأحكام الواردة في قانون الإجراءات المدنية وتعديلاته، وقرارات مجلس الوزراء الصادرة بنظام عمل هذه الشركات.
- أهمية تعديل قانون الأحداث بما يتوافق مع رعاية الحدث إنسانياً ويسمح بإنشاء محاكم خاصة بالأحداث يراعى فيها التشكيل وعلانية الجلسات ونوعية التدابير وطرق وأماكن تنفيذ الأحكام، وكذلك إنشاء محاكم للأسرة نظراً لخصوصية الحالات التي تعرض عليها.
- إنشاء مجمع للمحاكم متكامل بمدينة خورفكان، وكذلك تشييد مبنى مستقل للمحاكم بمنطقة المدام.
- إبرام اتفاقات ثنائية دولية تسمح بتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية مع بعض الدول.

دائرة التسجيل العقاري

- سرعة إصدار تعديل قانون دائرة التسجيل العقاري لمواكبة التطور في مجال الاستثمار العقاري ومواجهة الإشكالات الحالية في سوق العقارات، وكذلك قانون تنظيم مهنة الوسطاء وتحديد مسؤولياتهم عن صحة البيانات التي يتضمنها صك الملكية، ودراسة تفعيل قانون اتحاد الملاك.
- ضرورة قيام دائرة التسجيل العقاري بإعداد دليل للتصرفات العقارية بإمارة الشارقة يوضح المعاملات العقارية المسموح بها طبقاً للقوانين والقرارات النافذة وتوزيعه على الشركات والمكاتب التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري والعمل على نشره، وعقد اجتماع دوري مع المكاتب العقارية وشركات التطوير العقاري بالإمارة.
- أهمية السماح بتداول انتقال ملكية الأراضي الزراعية بين مواطني الإمارة، وحصر تداول البيع والإيجار للمساكن الحكومية المملوكة ملكية مطلقة على المواطنين دون غيرهم.
- التأكيد على أهمية إيجاد عقوبات رادعة لمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات بأسماء مواطنين والحد من هذه الظاهرة.
- أهمية التنسيق مع دائرة البلدية بشأن تفعيل عقد الإيجار طويل المدة بقصد الاستثمار التجاري والصناعي والسكني.
- ضرورة منع تملك الأراضي الحدودية لغير المواطنين في الإمارة، وإعداد دراسة لما تم التصرف فيه تتضمن بيانات ملاك هذه الأراضي وسند ملكيتهم وصحة ما يتضمنهُ من مستندات.
- أهمية عقد دورات تدريبية لموظفي دائرة التسجيل العقاري بالمعاهد المتخصصة في الاستثمار العقاري، وذلك لمواكبة التطور في هذا المجال.

- أهمية التنسيق مع دائرة التخطيط والمساحة بالإمارة بشأن إعادة النظر في الإبقاء على سند ملكية الأرض التي يتم هدم المسكن المقام عليها وإعادة بناء مسكن حكومي آخر.
- ضرورة التنسيق مع الدوائر المختصة بالإمارة لمنع المواطنين من بيع مساكنهم إلا بعد التأكد من توفر المساكن البديلة لأسرهم.

إدارة المعلومات وقواعد البيانات

- ضرورة التنسيق مع الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم للإسراع في إصدار تشريعات وقوانين الحكومة الإلكترونية.
- زيادة الدعم المالي لميزانية الإدارة لتمكينها من أداء واجباتها الهامة، وتخصيص الموازنات المالية لتنفيذ مشاريعها الريادية مثل (مشروع الحكومة الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية).
- الإسراع في تنفيذ خطط التطوير والتدريب لتأهيل قيادات الصف الثاني والثالث المؤهلين علميا وفنيا، واستقطاب الكفاءات المواطنة للتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لإنجاح تلك الرؤية.
- الإسراع في الانتقال إلى المبنى الجديد للإدارة خاصة بعد زيادة مهام الإدارة وشموليتها لمشروع الحكومة الإلكترونية ومركز الاتصال ومركز الشارقة لنظم المعلومات الجغرافية. وكذلك الإسراع في افتتاح فروع للإدارة في المنطقتين الوسطى والشرقية.
- إنشاء قاعدة بيانات تعنى بخدمة القضايا والظواهر التي تواجه المجتمع بالتعاون مع كافة الجهات ذات الاختصاص وفتح باب التواصل مع الجمهور، كما يدعو المجلس للاهتمام بإجراء المسوحات والدراسات والبحوث لقياس رضا الجمهور بطرق علمية للتعرف على ردود أفعاله على ما يتم من إنجازات ومشاريع حكومية.
- وضع خطة زمنية عملية محددة لربط البيانات والمعلومات الخاصة بالجهاز الحكومي فيما يخص الحكومة الإلكترونية في إمارة الشارقة.
- دراسة إمكانية تأسيس جهاز رقابي يشرف على النتائج النهائية لبيانات الدوائر والمؤسسات الحكومية.
- وضع برامج حديثة تكون أكثر فاعلية وكفاءة خاصة في مجال أمن المعلومات، وتوفير الكفاءات المتكاملة داخل الإدارة وتدعيمها بالقدرات اللازمة، وذلك تقليصا لاعتماد الدائرة ومشاريعها على الشركات الأجنبية التي عادة ما يؤهلها موقعها التطويري والخدمي للدخول إلى بيانات حساسة للحكومة والمجتمع.

- إنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات الخاصة بالمجالات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتوظيف خدمة نظم المعلومات الجغرافية لهذا الغرض

دائرة الرقابة الإدارية

- إعداد رؤية مستقبلية واضحة لتحديث وتطوير أنظمة تقييم الأداء وتحديد المسؤولية وتشكيل قاعدة ضبط إداري لكافة الوظائف بدوائر ومؤسسات حكومة الشارقة.
- إعداد نظام متكامل للتصنيف والتوصيف الوظيفي يحدد الاختصاصات والمهام وشروط شغل الوظيفة بالدوائر والمؤسسات الحكومية، والتنسيق مع جهات الاختصاص لزيادة نسب التوطين في كافة دوائر حكومة الشارقة للوصول للنسب التي تحقق الآمال والطموحات بالنسبة للتوطين.
- تطبيق مشروع التأمين الصحي لجميع العاملين والمتقاعدين وأعضاء المجالس بحكومة الشارقة.
- التأكيد على سرعة إصدار تعديلات قانون الخدمة المدنية لإمارة الشارقة، وإعادة هيكلة لجنة شؤون الخدمة المدنية بانضمام العنصر النسائي لها مع دراسة إمكانية إضافة إجازة الأمومة والأبوة مع تضمين اللائحة النص على عدم توظيف الأقارب من الدرجة الأولى وحتى الثانية وتحت الإشراف المباشر وفي جهة عمل واحدة.
- توسيع اختصاصات الدائرة لتشمل الرقابة الفعلية على الأداء الوظيفي.
- التنسيق مع الدوائر ذات الاختصاص لتدوير بعض الوظائف بين الدوائر والمؤسسات للاستغلال الأمثل للموظفين.
- دراسة إمكانية تطبيق نظام الدوام المرن بدوائر ومؤسسات حكومة الشارقة، وتفعيل برنامج المراقب الذكي على مختلف الدوائر.
- أهمية إعداد الدراسات الوافية المسبقة والمؤيدة بالمستندات والإحصاءات الدقيقة للرد على الموضوعات التي تدخل في اختصاصات الدائرة قبل رفعها للاعتماد.

وزارة الشؤون الاجتماعية

- تخصيص مبنى مستقل يعنى بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة يشمل ويغطي كافة الشرائح المعنية بها على غرار مقار الوزارة في الإمارات الأخرى.
- إعادة النظر في وضع الحضانات بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعملها، والسعي لمنح صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي الوزارة للقيام بالإشراف والرقابة على الحضانات.
- زيادة الاهتمام بتوفير الإمكانيات التعليمية لذوي الإعاقة والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتحقيق أهداف نظام المعاق الدارس.
- إعادة النظر في اللوائح والأحكام والقرارات السارية بشأن الأحداث ليشمل الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لأبناء المواطنات، والعمل على تفعيل دار الرعاية الاجتماعية للأحداث في الإمارة وتوفير كافة الخدمات اللازمة لها مع مراعاة الفصل بين الفئات المختلفة داخل هذه المؤسسات الاجتماعية.
- التنسيق مع وزارة العدل لانتداب قاض لمكتب الشؤون الاجتماعية بالإمارة، وتسهيلا للإجراءات وتخفيفا من معاناة مستحقي الإعانات الاجتماعية ضرورة إعادة النظر في اشتراط شهادة الشهود لإثبات الحالة.
- العمل الجاد والحثيث على تبني مشروع الأسر المنتجة بتذليل العقبات وتسهيل الإجراءات لحصولهم على التراخيص اللازمة وغير المقيدة لتوسيع أنشطتهم، واحتضان التجارب الناجحة ومساعدة أصحابها على توسيع منتجاتهم.
- الالتزام بتوفير الدعم والإعانة لحالات البطالة الاجبارية وكذلك أسر السجناء واستمرارية تلك الإعانة وعدم إيقافها بعد ستة أشهر كما هو معمول به حاليا.

دائرة الخدمات الاجتماعية

- إنشاء مجلس يعنى بالمسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها السامية في الإمارة يعمل على وضع السياسات وتنسيق الجهود في مجال العمل الاجتماعي.
- تكثيف الحملات الإعلامية للدور المناط بالدائرة، وما تؤديه من خدمات جليلة لكافة شرائح المجتمع.

- دراسة إمكانية الاستفادة من البصمة الوراثية لتحديد هوية الأطفال مجهولي الأبوين، وجدوى استغلالها في حالات إثبات النسب.

وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الخدمات الاجتماعية

- سرعة الربط الإلكتروني بين الوزارة والدائرة مع الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وكذلك الجهات ذات الاختصاص تسهيلا لمعرفة البيانات والمعلومات الخاصة لمستحقي الإعانات الاجتماعية.
- وضع الخطط والآليات والقيام بحملات مكثفة لتفعيل دور القطاع الخاص في العمل الاجتماعي، والإسهام في برامج المسؤولية المجتمعية والشراكة الاجتماعية، ومنها: دعم الصندوق المخصص للمسؤولية الاجتماعية.
- اعتماد أسلوب المبادرة لكشف الحالات التي تستحق المساعدة استنادا إلى آلية للبحث والاستقصاء لتقديم الإعانة للأسر المتعففة.
- الاستفادة من المتقاعدين وخاصة في حالات التقاعد المبكر، وكذلك المتطوعين المؤهلين في برامج تنموية بالإمارة بما يتناسب وخبراتهم الفنية ومكانتهم الاجتماعية.
- تكثيف مجالات التنسيق بين الوزارة والدائرة، وتبادل الخبرات والبرامج الاجتماعية المختلفة والناجحة لتحسين الأداء في تقديم الخدمات الاجتماعية.

وزارة البيئة والمياه

- تفعيل التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات الاتحادية الصادرة في الشأن البيئي، وبالأخص القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها.
- إنشاء وحدة طوارئ متكاملة للتصدي للظواهر البيئية تضم باحثين ومختصين وخبراء، ودعمها بالمواطنين والعمل على صقلهم وتأهيلهم وإلحاقهم بدورات وبرامج بيئية وإيفادهم للالتحاق بالتخصصات العلمية المختلفة.

- وضــع إجراءات مراقبة ورصــد وتطبيق المعايير البيئية على عمليات نقل وتكرير النفط في المنطقة الشرقية للحد من تأثير الغازات المنبعثة منها على أهالي المنطقة.

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- التأكيد على هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بمتابعة ظاهرة المد الأحمر وما يســتجد عنها، وإعداد التقارير الدورية اللازمة ورفعها للمجلس التنفيذي لاتخاذ ما يلزم بشأنها، وموافاة المجلس الاستشاري بنسخة عنها.
- الإسراع في سن التشريعات والقوانين البيئية المتكاملة وتفعيلها لتشمل التدابير، والعقوبات والغرامات المناسبة والرادعة للمخالفين والمتسببين في الإضرار بالبيئة.
- إنشاء لجنة استشارية بيئية عليا تعنى بوضع الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة البيئية في الإمارة، ودراسة إمكانية إنشاء صندوق محلي للبيئة للإسهام في حماية البيئة وتنميتها.
- ضــرورة تخصــيص مبنى مســتقل ومتكامل لهيئة البيئة والمحميات الطبيعية وفتح فروع لها في الإمارة، واســتحداث إدارة للرقابة والتفتيش البيئي، وإدارة للمحميات الطبيعية والاهتمام بها للقيام بالمهام والواجبات البيئية المنوطة بها وتفعيلها على أكمل وجه.
- زيادة الدعم المالي والكادر البشــري المواطن للهيئة لتنفيذ أهدافها وخططها وكافة برامجها البيئية والتنموية.
- التنسيق مع البلديات وشركة بيئة في الإمارة لوضع خطة متكاملة للمخلفات ومكبات النفايات وإعادة تدويرها، والإسراع في إنشاء المصنع المخصص للمخلفات والنفايات لفرزها وتصنيفها بعيداً عن الأحياء السكنية، وإنشاء مختبر بيئي بالهيئة مزود بطاقم فني يعنى بفحص المخلفات لاحتوائها والقضاء عليها.
- العمل على حماية البيئة الصحراوية في الإمارة وضرورة المحافظة على أشجار السمر والغاف والأعشاب الحولية من القطع والرعي والإكثار من زراعة أشجار القرم.
- إعداد الدراسات للأضرار البيئية الناتجة عن المصانع والكسارات في الإمارات المجاورة، ومدى تأثيرها من الناحية الصحية على الأحياء السكنية القريبة منها في إمارة الشارقة.

وزارة البيئة والمياه وهيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- ضـــرورة تكثيف الجهود الاتحادية والمحلية لمكافحة ظاهرة المد الأحمر ومخاطرها، وإعداد الدراســـات والخطط العلمية المدروسة لمواجهة هذه الظاهرة ومسبباتها، والإسراع في وضع الحلول للقضاء عليها مع تفعيل الدور الإعلامي للتنبيه بالأضرار الناتجة والمترتبة عنها.
- تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة وتنمية الإســهامات المشــتركة بين الجانبين، وتفعيل عمل اللجان في مجال حماية البيئة البحرية وخاصة زراعة الشعب المرجانية، وفرض الرقابة والضوابط على الانتهاكات والمخالفات من الصيد الهدر للكائنات البحرية بالتنسيق مع جمعية الصيادين في الإمارة.
- ضرورة إنشاء وحدة مجهزة لقياس نسب التلوث في الهواء ومدى تأثيرها على الصحة العامة، ومحطات مزودة بالمعدات والأجهزة المختصة لرصد النشاط الإشعاعي والكيميائي والبيولوجي في البيئة البحرية، والتنســيق بين الوزارة والهيئات والجهات المختلفة في الدولة والدول المجاورة بما يكفل الرقابة الفاعلة للحفاظ على سلامة البيئة البحرية من هذه النشاطات الضارة.
- إعداد الدراسات العلمية بين الوزارة والهيئة لتقييم المشاريع التنموية وخاصة مشاريع الجزر الصناعية، وردم البحر ومدى تأثيرها على البيئة ومواردها الطبيعية، والاســتعانة بالخبراء المختصــين في شــؤون البيئة.
- التنسيق مع وزارة العدل لمنح صفة الضبطية القضائية لموظفي الهيئة وتفعيلها بالنسبة لموظفي الوزارة من خلال سن وتطبيق التشريعات واللوائح لكافة المخالفات على مستوى الدولة.
- التنسيق مع الوزارات الاتحادية والجهات المحلية المختصة للاستفادة من مياه الأمطار في إنشاء السدود والبرك المائية وحفر الآبار الجوفية داخل السدود، والتأكيد على الاستفادة من نظام الزراعة العضوية والسماد الطبيعي.
- زيادة برامج التوعية في مجال ترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية، والحد من الإسراف الضار بالبيئة.

الأمانة العامة للأوقاف

- التنسيق مع الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم للإسراع في إصدار قانون الوقف وذلك لأهميته في توسيع عمل الأمانة وتوضيح الشروط اللازمة للواقف والناظر.
- العمل على تنويع مصادر الاستثمار في الأموال والموارد الوقفية وإيجاد بدائل أخرى لتنميتها، وإعادة دراسة وضع المشاريع والأملاك الوقفية وتقييمها ومتابعة حركة السوق وإمكانية الاستثمار في شراء العقارات القائمة في ظل الأسعار المتداولة حالياً.
- إتباع آليات جديدة في الوصول إلى كبار رجال الأعمال بالدولة وحثهم على الوقف الإسلامي وبيان أهميته ومنافعه على المجتمع، وتشجيع أصحاب الخير والمتبرعين لتبني المشاريع الوقفية التي توفر وحدات وشققٍ سكنية للمواطنين بإيجارات تناسب أوضاعهم المادية.
- التنسيق مع الجهات العليا لإعفاء المشاريع والأملاك الوقفية من كافة الرسوم المفروضة عليها من الجهات والمرافق الخدمية في الإمارة.
- إشراك كافة فئات المجتمع وخاصة طلبة المدارس والجامعات في أعمال الوقف من خلال برامج الأمانة العامة للأوقاف مثل (مشروع الأسهم الوقفية، ومشروع بيتي في الجنة)، ودعوة موظفي حكومة الشارقة للتطوع في اللجان والأعمال الوقفية وترغيبهم للانضمام لعضويتها.
- تشكيل لجنة رقابية تطوعية من الدوائر المختصة للإشراف على العقارات والأملاك الوقفية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف.
- زيادة الكادر الوظيفي للأمانة العامة للأوقاف بخريجين مواطنين وتوطين الوظائف العليا ودعم رواتبهم من حكومة الشارقة.
- التركيز على إعطاء الأولوية للمساهمات والمشاريع الوقفية الداخلية والتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية بالأسرة والهيئات الخيرية لوضع برامج وحلول لكثير من القضايا الأسرية والمجتمعية.
- تفعيل الدور الإعلامي للأمانة العامة للأوقاف في كافة الوسائل الإعلامية والفعاليات وخطب الجمعة.

مؤسسة الشارقة للمواصلات العامة

- توسيع وتفعيل صلاحيات واختصاصات المؤسسة بتعديل التشريعات القائمة ومنحها المجال لتحقيق مفهوم شمولية خدمة المواصلات من خلال اعتبارها جزءا أساسيا في منظومة التخطيط للبنية التحتية في الإمارة، وإشراكها في الدراسات التي تجري للتخطيط المستقبلي نظرا لارتباط هذا القطاع مباشرة بحركة سير نقل البضائع والأفراد، ودوره في تشكيل المظهر الحضاري لمدينة الشارقة والمدن التابعة للإمارة.
- التنسيق مع الدوائر المعنية لإزالة كافة العقبات التي من شأنها عرقلة تقديم الخدمات، والعمل مع تلك الدوائر على تسهيل الإجراءات الخاصة بتسوية أوضاع السائقين القانونية وحصولهم على رخص القيادة بأسرع وقت ممكن.
- أهمية توفير الأراضي اللازمة في كافة مدن ومناطق إمارة الشارقة بالتنسيق مع دائرة التخطيط لإنشاء المحطات والمواقف الحديثة والمتكاملة التي تراعي خصوصية المجتمع المحلي والفصل بين الجنسين بالإضافة لتخصيص مسارات خاصة للحافلات.
- دعوة المؤسسة لمواكبة التطور في قطاع النقل والمواصلات ليشمل الاستفادة من جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك إمكانية تنفيذ مشاريع القطار والمترو والترام وغيرها من وسائل النقل.
- الاهتمام بالنقل البحري ووضع التشريعات الخاصة به واعتباره جزءا من خدمات النقل العام، وتطوير أنظمة وسائل النقل بما في ذلك وضع العبرات في منطقة البحيرات والمراكب السياحية في مختلف مناطق الإمارة.
- وضع خطة إعلامية وتسويقية تعكس رؤى المؤسسة في تطوير خدماتها مع الأخذ في الاعتبار تنوع الجنسيات واللغات وتفاوت المستوى العلمي والمعرفي والثقافي بين أفراد المجتمع، وتفعيل الموقع الإلكتروني للتعريف بالخدمات المختلفة وتطويره ليشمل خدمة حجز المركبات.
- أهمية تشجيع المواطنين للانخراط في قطاع المواصلات بمختلف مجالاته، والعمل على وضع سلة من الامتيازات والحوافز التي تتحملها المؤسسة لإنجاح سياسة التوطين.
- العمل على تحسين مستوى ونوعية الخدمات المقدمة كطرح نظام البطاقات والاشتراكات السنوية والشهرية، وتوفير خدمة طلب سيارات الأجرة عبر الهاتف، إضافة لتوفير خدمة السائقات لنقل النساء والأطفال.

- إنشاء معهد متخصص لتدريب السائقين ورفع كفاءتهم وتعريفهم بالأماكن الحيوية والمناطق السياحية والتراثية، مع التأكيد على أفضلية اختيار السائقين الناطقين باللغة العربية وتعريفهم بقيم وسلوكيات المجتمع.
- ربط مدن الساحل الشرقي التابعة للإمارة بخط مواصلات ثابت يخدم المواطنين والمقيمين في تلك المدن وربطها كذلك بمدينة الشارقة، وتفعيل خدمة سيارات الأجرة باعتبارها خدمة عامة بعيدا عن النظر للجدوى الاقتصادية لذلك.

دائرة الموانئ البحرية والجمارك

- التوسع في انتهاج سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي، وتطوير خطط التسويق والترويج لخدمات الدائرة التي تمثل جزءاً رئيسياً من المناخ الاستثماري الجاذب للشركات العالمية الكبرى بما ينعكس إيجابياً على حركة موانئ الإمارة.
- استثمار النجاحات التي تحققت من فكرة إنشاء محطة لتفريغ الحاويات وتخزينها في مدينة الشارقة، والسعي لتوسيع الفكرة الرائدة التي تخدم الحركة الاقتصادية وتسهل حركة مناولة الحاويات على التجار والمستوردين.
- إنشاء ميناء خاص للصيادين يعيد النشاط لحركة الصيد في الإمارة ويقدم الخدمات اللازمة كالوقود والتخزين والتبريد والصيانة، كما يقوم في المقابل وبالتنسيق مع الجهات المختصة بتوفير الضوابط اللازمة لممارسة مهنة الصيد البحري للمحترفين والهواة.
- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتذليل العقبات أمام حركة السفن السياحية العابرة والتي تتنامى بشكل مضطرد، ومنها: تسهيل إجراءات الجوازات والمواصلات والإرشاد السياحي لما يشكله ذلك من مصدر دخل للدائرة من جانب وهدف سياحي وثقافي للإمارة من جانب آخر.
- أهمية تطبيق معايير صارمة لحماية البيئة البحرية والعمل على تعزيز جهود وخدمات الدفاع المدني وإجراءات الأمن والسلامة العامة وفقاً للمقاييس الدولية، وتوفير ما يتطلبه ذلك من معدات وخبرات فنية وذلك بالتنسيق مع الدوائر المختصة.
- تطوير خدمات التفاعل إلكترونياً مع العملاء من خلال الموقع الإلكتروني للدائرة وغيره من الخدمات الإلكترونية المستحدثة التي تسهل الاستعلام عن حركة الحاويات، وتقلص إجراءات تخليص البضائع ودفع الرسوم وخلافه.

- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لإنشاء المحاجر الصحية البشرية والبيطرية في جميع المنافذ البحرية الخاضعة للاختصاص الجغرافي للإمارة.
- مواصلة تطوير الخطط التي انتهجتها الدائرة لتوطين وظائفها، وتوفير الدعم اللازم لها لإنجاح هذه الخطط وإيجاد المحفزات، ومنها: توفير نظام التأمين الصحي مع الدعوة للاستفادة من المؤسسات العلمية العليا في الإمارة لإنجاح رؤيتها في توطين كافة الوظائف الإدارية والفنية.
- إعادة تخطيط منطقة ميناء خالد بالشارقة بما يوفر المساحات اللازمة للإنشاءات والمباني المطلوبة ومنها صالة المسافرين بالميناء.
- إعداد الدراسات اللازمة لتطوير خدمات الدائرة في مدينة كلباء لتشمل على سبيل المثال لا الحصر استحداث خدمة تموين السفن العابرة للمياه الإقليمية، وذلك دعما للحركة الاقتصادية بالمدينة.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2009م بشأن موازنة دوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2009م

- ضرورة قيام دائرة المالية المركزية بطلب حسابات ختامية لموازنات الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المستقلة، وذلك لمراقبة الأداء ولتحسين تقدير الموازنات المستقبلية.
- مراعاة تقديم الموازنة العامة للمجلس الاستشاري في المواعيد المقررة طبقا للمادة (86) من المرسوم الأميري رقم (27) لعام 1999 بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وذلك حتى يتسنى له دراستها بشكل كاف.
- دراسة إمكانية تحويل الدوائر المركزية والتي توازي إيراداتها مصروفاتها على أقل تقدير إلى اللامركزية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات والموظفين فيها.
- حث جميع الدوائر المركزية واللامركزية وبخاصة الخدمية منها وكذلك الهيئات على تطوير أدائها باعتماد نموذج عمل القطاع الخاص في توفير خدمات عالية الجودة والكفاءة.
- ضرورة دراسة إمكانية إعادة هيكلة النظام الإداري بالدوائر بحيث تقوم الدوائر التي تنبثق منها دوائر فرعية بتقديم موازناتها متضمنة جميع تلك الدوائر الفرعية بما يسهل مراجعتها من قبل دائرة المالية المركزية.
- التأكيد على دراسة مقترح دمج بعض الخدمات الضرورية للدوائر بحيث تُدار مركزيا من قبل جهة مختصة. كمثال: إدارة وسائل النقل بالدوائر الحكومية من قبل مواصلات الشارقة وغيرها من الأمثلة.

- أهمية أن تصبح جميع الهيئات على وجه الخصوص رافدا أساسيا لدعم ميزانية الحكومة، ليست سببا في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة.
- التأكيد على أهمية استحداث شواغر وظيفية بالدوائر والهيئات لاستيعاب الخريجين الجدد من المواطنين.

الفصل التشريعي السادس

دور الانعقاد العادي الأول

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- إنشاء مبنى متكامل لمركز التأهيل الخاص بعلاج وتأهيل مدمني المخدرات يضم كافة المرافق والخدمات اللازمة، وتوفير الدعم المالي والكادر الإداري المؤهل لذلك.
- متابعة إنشاء مبنى جديد متكامل لإدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية، وتوفير الكادر الإداري والدعم المالي ورفع علاوة الخطر للعاملين بها، مع تحسين أقسام التوقيف بمراكز الشرطة وتوسعتها وإضافة عنابر جديدة لها.
- متابعة إنشاء مراكز الشرطة الشاملة وخاصة في منطقة الصجعة وميناء خالد.
- إنشاء مبنى متكامل لإدارة المختبر الجنائي مع توفير الكادر الإداري الفني والدعم المالي.
- توفير نقاط إسعاف وإنقاذ ثابتة ومتحركة وعالية المستوى مع الكادر المؤهل لنجدة المصابين على الشوارع الهامة.
- التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى لضمان مطابقة الطرق لمواصفات السلامة المرورية، وإيجاد حلول لمشكلة الازدحام والاختناقات في شوارع الإمارة بكافة الوسائل.
- التأكيد على التعاون الأمني بين الإدارة العامة لشرطة الشارقة وبين الإدارات والدوائر ذات الاختصاص الأمني لمراقبة إجراءات دخول وخروج السفن من المنافذ البحرية التابعة للإمارة.
- إنشاء شرطة سياحية في الإمارة ووضعها ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة.
- زيادة تفعيل جهاز الأنجاد بالتركيز على البناء النوعي للقدرات البشرية وتدريبها وتأهيلها لتمكينها من تنفيذ كافة المهام الشرطية.
- تفعيل مركز الدعم الاجتماعي وتوفير الاحتياجات اللازمة له.
- تأهيل وتدريب وصقل مهارات العاملين في وحدة أمن المدينة الجامعية مع ضرورة توفير العنصر النسائي المختص في التحقيق بالقضايا التي تخص الطالبات بالمدينة الجامعية.
- اعتماد تركيب أجهزة مراقبة تسجيلية (كاميرات) في المنشآت العامة والبنايات التجارية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- سرعة إيجاد آلية لترحيل المخالفين لقوانين الإقامة في المنشآت الإصلاحية والعقابية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- التأكيد على التوصيات السابقة بشأن تفعيل قرار الاحتشام والسلوك العام وذلك بإشراك المؤسسات المجتمعية والتربوية والإعلامية حفاظاً على القيم والعادات والتقاليد الإسلامية.

دائرة شؤون البلديات والزراعة

- زيادة التنسيق بين البلديات والدوائر والجهات الخدمية الأخرى لوضع الخطط الاستراتيجية والمستقبلية، واستكمال الخطط الحالية من إنشاء المرافق والخدمات والبنى التحتية في ضواحي ومدن إمارة الشارقة.
- تبني وتفعيل مشروع الربط الإلكتروني بين البلديات والدوائر والجهات ذات الصلة، وخاصة إدارة المرور والترخيص بشرطة الشارقة تسهيلا للمراجعين وضمانا لجودة وسرعة الخدمات المقدمة.
- مواصلة سياسة التوطين وعملية الإحلال لتشمل الوظائف الفنية من مهندسين ومفتشين، والعمل على تحسين الكادر المالي بمخاطبة الجهات ذات الاختصاص لتعديل قانون الخدمة المدنية بما يضمن جذب المواطنين لشغل تلك الوظائف.
- تكثيف الحملات الإعلامية للتوعية الجماهيرية وسن التشريعات والقوانين والعقوبات وتفعيل اللوائح والغرامات بشأن المحافظة على البيئة والصحة والمظهر العام للإمارة، وكذلك تكثيف المرور على مختلف المتنزهات والشواطئ وخاصة أيام الإجازات.
- مواصلة الجهود لنشر الغطاء الأخضر في ربوع الإمارة، والاهتمام بحدائق الأحياء السكنية وحصرها على أفراد عائلات تلك الأحياء.
- الإسراع في تنفيذ مشروع الإشارات واللوحات الإلكترونية التي تنبه مستخدمي الطرق من الحوادث والاختناقات المرورية على مختلف الشوارع والميادين والأنفاق، وذلك بالتنسيق مع الشرطة.
- دراسة إمكانية نقل سوق الخضار الحالي في المنطقة الصناعية الخامسة إلى مكان آخر، وتحويل الموقع إلى مشروع مجتمعي مفيد أو سوق متخصص مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثير النشاط الجديد سلبا على الأحياء السكنية المجاورة من خلال نقل السلوكيات والمشكلات والجرائم وكثافة العزاب وغيرها من المشاكل.
- إنشاء مواقف حديثة وآمنة لمستخدمي وسائل النقل البحري (العبرة) في خور الشارقة وتحديثها بالتنسيق مع الجهات المختصة في ظل تزايد الحاجة الفعلية إلى خدماتها لما توفره من خدمة في نقل الركاب من على ضفتي الخور.
- إنشاء مختبرات متكاملة الاختصاصات في المنطقة الشرقية تختص بفحص مواد البناء والتربة والمواد الغذائية.
- دراسة إمكانية تكليف ملاك المباني في المناطق التجارية والصناعية برصف المواقف أمام تلك المباني.

- تطوير الخدمات الإلكترونية للبلديات لتقديم خدمات خاصة بالجمهور مثل اعتماد المخططات وإصدار شهادات الإنجاز والتصديق على عقود الإيجار، وإنشاء رابط إلكتروني بالموقع يتضمن نبذة عن كل مدن الإمارة لتشجيع السياحة المحلية.
- رصف الطريق المؤدي إلى داخل محمية القرم واستبدال الجسر الموصل إلى المحمية، وتحويل مسار الشاحنات من وسط مدينة كلباء، والإسراع في تنفيذ مشروع كاسر الأمواج بكلباء.
- وضع خطة مستقبلية متكاملة لتطوير منطقة الحمرية مع البدء بصفة مستعجلة بمشروعي الكورنيش والصرف الصحي، والاهتمام بمشروع مكب النفايات ورصف الطرق.

دائرة التخطيط والمساحة

- استقطاب بيوت خبرة ذات كفاءة عالية لعمل دراسات ميدانية للمشاريع التخطيطية المنفذة وإعداد التقييم الدائم لها.
- تحديد النطاق الجغرافي لمدينة الشارقة مع دراسة إقامة مدن سكنية مساندة تكون متكاملة الخدمات.
- متابعة تنفيذ معابر المشاة على الطرق الرئيسية والسريعة والشوارع الداخلية في جميع مدن الإمارة بالتنسيق مع الجهات التنفيذية المختصة.
- دراسة إمكانية تخصيص طريق خاص بالشاحنات يربط مدينة الشارقة بالمنطقتين الشرقية والوسطى، وتوفير استراحات للشاحنات على الطرقات الخارجية للإمارة تشتمل على جميع المرافق الخدمية، مع توسعة طريق الشارقة الذيد إلى أكثر من مسارين بالتنسيق مع الجهات الاتحادية المختصة.
- إعادة تخطيط المناطق والأحياء القديمة لتشمل الخدمات والمرافق وخاصة الطرق والمواقف وكذلك استكمال توفير كافة الخدمات والمرافق في المناطق الجديدة قبل توزيعها على المواطنين في جميع مدن الإمارة وذلك بالتنسيق مع الجهات الخدمية الأخرى.
- دعم مركز المعاملات (تراخيص البناء) ليشمل الكادر الفني المؤهل وتوفير كافة الخدمات الإلكترونية المتطورة في هذا المجال.

دائرة الأشغال العامة

- تنفيذ معابر وجسور للمشاة في مختلف الطرق الرئيسية في الإمارة، وذلك أثناء تنفيذ المشاريع واستكمال المعابر للمشاريع القائمة.
- وضع آلية لصرف منح الإسكان الحكومي للمواطنين والإسراع في إنجازها وتنفيذ المنح السابقة المعتمدة ماليا مع إجراء الصيانة لمساكن ذوي الدخل المحدود وذلك بالتنسيق مع لجنة المساكن الحكومية.
- تنفيذ مشاريع الصيانة الدورية للطرق الداخلية والخارجية والجسور والأنفاق على مراحل لتلافي ازدحام الشوارع.
- استكمال رصف الطرق الداخلية لكافة مدن الإمارة وكذلك رصف الشارع الممتد من دوار وشاح إلى دوار سيح المهب وطريق السويح الزبيدة، وعمل نفق لشارع سهيلة الذيد قرب منطقة الزبيدة وذلك تفادياً للحوادث المتكررة قرب هذا الموقع.
- تبني سياسة تضمن نجاح خطط الإحلال والتوطين بالدائرة للوظائف الفنية وخاصة الإشرافية مع العمل على زيادة البدلات والعلاوات لهذه الوظائف.
- البدء بتنفيذ مشروع حضانات الأطفال لموظفات الحكومة في مدن الإمارة.
- رصف منطقة توقف الشاحنات بمنطقة الصجعة أمام المحلات التجارية للحفاظ على سلامة مستخدمي الطريق وعلى البيئة من التلوث أو إيجاد المكان البديل.
- إعداد تقرير عن المشاريع غير المستفاد منها من قبل الجهة المنتفعة لتفادي تكرار إنشاء مشاريع مشابهه.
- وضع آلية لاستقبال المراجعين والمقاولين والاستشاريين من قبل الإدارة العليا للدائرة لمناقشة متطلباتهم وملاحظاتهم والسعي لحلها.

دائرة الثقافة والإعلام

- العمل على تأهيل المواقع الأثرية في المنطقتين الشـرقية والوسـطى لتعزيز النشـاط الثقافي والسـياحي بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تشـجيع الترجمة ودعم دورها لإثراء المكتبة العربية من جانب ونشـر الإبداعات والإصـدارات المحلية والعربية على المستوى العالمي من جانب آخر.
- إعادة إحياء مهرجان الطفل الذي تميزت به الشارقة وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- دعم حركة النشـر الإلكتروني التي تمثل رافداً هاماً من روافد النشـاط الثقافي والإعلامي بما يخدم أهداف الدائرة وبرامجها ونشاطاتها المتنوعة.
- تبني سـياسـة برامج التوعية العامة لمختلف متطلبات وخدمات الجمهور وذلك بالتنسـيق مع الجهات المختصة.
- تشجيع المشاركة المحلية في مختلف الجوائز التي تنظمها الدائرة من خلال عقد ورش العمل.
- إصدار موسوعة معرفية تراثية شاملة عن مجتمع الإمارات تكون مرجعاً للباحثين والمهتمين.
- إنشاء قرية تراثية متكاملة ودائمة في مدينة الذيد.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2010م بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة لسنة 2010م

- ضـرورة قيام دائرة المالية المركزية بإعداد حسـابات ختامية لموازنات الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المستقلة للسنوات السابقة، وذلك لمراقبة الأداء وتحسين تقدير الموازنات المستقبلية.
- حث جميع الدوائر المركزية واللامركزية والهيئات المسـتقلة على تطبيق ميزانية الأداء والكفاءة باعتماد نموذج عمل القطاع الخاص.
- ضـرورة الإشـارة إلى الدوائر والأقسـام التي يتم تغيير مسـمياتها أو اسـتحداثها لدى الجهات الحكومية في الإمارة أثناء إعداد الموازنة العامة للحكومة.
- أهمية إضـافة بند في ميزان المصـروفات والإيرادات يوضـح مدى تغير المصـروفات المعتمدة والمقترحة والفعلية، وذلك للاستدلال والاستئناس به في الموازنات القادمة إن شاء الله.

الفصل التشريعي السادس

دور الانعقاد العادي الثاني

دائرة الشؤون الإسلامية

- تبني سياسة تضمن نجاح خطط الإحلال والتوطين بالدائرة لكادر الأئمة والمؤذنين والوعاظ والخطباء، والعمل على إضافة بدلات وعلاوات لهذه الوظائف لما لها من اتصال بخدمة بيوت الله –عز وجل -وزيادة الكادر العامل لدى الدائرة.
- التنسيق بين دائرة الشؤون الإسلامية والجهات المعنية من خلال اعتماد تصاريح بناء المساجد ومخططاتها، وتراعي التصميم الخاص بمصليات النساء بأن تكون بنفس المواصفات العمرانية التي تبنى بها المساجد ومرافقها، وتعيين مهندسين معماريين مختصين في مجال العمارة الإسلامية حفاظا على الطابع المعماري الإسلامي للمساجد بالإمارة.
- أهمية تغطية كافة التجمعات السكنية الجديدة والتجارية بما تحتاج إليه من مساجد، وإدراج ميزانية خاصة بالدائرة لبناء المساجد.
- إجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف لنوعية الرخص الممنوحة لمحلات الوقف التجارية المجاورة للمساجد في الأحياء السكنية بتنويع الأنشطة لتتلاءم واحتياجات المنطقة منها.
- الشروع في إنشاء مبنى جديد للدائرة ليكون صرحا معماريا حضاريا وإسلاميا مميزا ويمكنها من أداء أدوارها المباركة في رعايتها لبيوت الله وعنايتها برسالة المسجد، وكذلك بناء أفرع ومراكز لها على مستوى الإمارة.
- المتابعة والاهتمام بنظافة المساجد بشكل عام ومصليات النساء والمساجد في الطرقات الخارجية على وجه الخصوص.
- متابعة إجراءات الصيانة وتعميم نظام الإبلاغ عن الأعطال الفنية باستخدام الرسائل النصية القصيرة لكافة المساجد على مستوى الإمارة، واستحداث نظام الخط الساخن للتواصل مع الدائرة مع توفير نظام تبريد وتسخين مياه الوضوء.
- ضرورة استحداث قسم بالدائرة للإشراف على مراكز الدعوة الإسلامية ورعاية المسلمين الجدد.
- التنسيق مع دائرة شؤون البلديات والزراعة للاهتمام بالمسطحات الخضراء الداخلة ضمن حرم المساجد.
- إعادة استخدام مكبرات الصوت الخارجية في صلاة الفجر.

- تنمية البرامج والمناشـــط الدعوية والتوعوية التي تقوم بها الدائرة في المجتمع، وإعداد خطط وبرامج مدروسـة تسـاهم في تعزيز دور المؤسـسـات التعليمية في ترغيب الطلاب للتخصـصـات التي تعود بالنفع على الإمارة خاصة النادرة منها لما للخطيب من قدرة في التأثير على النشء.
- الارتقاء بالخطابة الدينية وتعزيز القيم الفاضـــلة من خلال تواجدها الدائم في مختلف الوســـائل الإعلامية.
- إيجاد الآليات الكفيلة بدعم مخرجات التعليم الرامية إلى تأهيل خريجين مختصـــين في شـــؤون الفتوى والدراسات الشرعية، والتأكيد على دور الدائرة في تشجيع البحث العلمي الشرعي.

هيئة المناطق الحرة
(هيئة المنطقة الحرة بالحمرية وهيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي)

- الاهتمام بالأمن والسـلامة وعمل دورات تدريبية للإسـعافات الأولية للعاملين بالمنطقتين، ودعم خدمات الدفـاع المدني برياً وكذلك بحرياً من خلال زيادة قوارب الإطفاء والإنقاذ وتعزيزها في المنطقة الحرة بالحمرية لاحتوائها على خزانات نفطية حفاظاً على الأرواح والممتلكات.
- أهمية إعادة تشـــكيل مجلس إدارة لكل من المنطقة الحرة في الحمرية والمنطقة الحرة لمطار الشـــارقة الدولي حســـب ما ورد بالقانون رقم (2) لســـنة 2003م بشـــأن تنظيم العمل بالمناطق الحرة في إمارة الشارقة، وما نص عليه المرسوم الأميري رقم (2) لسنة 1995م، والمرسوم الأميري رقم (6) لسنة 1995م.
- الاهتمام بحماية البيئة الداخلية والمناطق المحيطة للمنطقتين وكذلك البيئة البحرية المحيطة بالمنطقة الحرة في الحمرية ووضع القوانين الاتحادية والمحلية المتعلقة بذلك موضع التنفيذ، والتعاقد مع شركات متخصصة في مجال التخلص الآمن من النفايات على اختلاف أنواعها.
- سد احتياجات المنطقتين من إمدادات الكهرباء وتوفير الطاقة للمشاريع القائمة والمستقبلية.
- تطوير المنطقتين بما يحفظ لهما مكانتهما على خارطة المناطق الحرة المحلية والعالمية عبر توفير خدمات البنية التحتية، واســـتكمال شـــبكات الطرق الداخلية والخارجية للمنطقة الحرة بالحمرية وإنارتها مع تركيب وتنظيم اللوحات الإرشادية.
- العمل على قياس رضـــا الشـــركات العاملة بالمنطقتين بشـــكل دوري وتفعيل نتائجها لتحديث الرؤى ومواكبة المتغيرات وتحسين مناخ الخدمات وتميزها.
- الاهتمام بالوضـــع الصـــحي وتوفير الخدمات للعاملين بالمنطقتين وذلك من خلال إنشـــاء عيادات متخصصة.

- دعوة الشـركات والمؤسـسـات العاملة بالمنطقتين لإبراز دورها ومسـاهمتها في الشـأن المحلي عبر تحمل مسؤوليتها في دعم مختلف الفعاليات المجتمعية والإنسانية في الإمارة.
- تشـديد الرقابة على الشـركات بالمنطقتين للتأكد من التزامها بممارسـة ما رخصـت له، وكذلك على البضائع المصنعة أو المستوردة وذلك وفقا للقوانين السارية.
- وضـع خطط اسـتراتيجية لرفع نسـبة التوطين بالوظائف الإدارية والفنية لما لهذا الموضـوع من أولوية وطنية هامة لاسـيما في المؤسـسـات العاملة في القطاع الاقتصـادي، واتباع سـياسـة التعليم والتدريب المستمر لتأهيل المواطنين واستقطابهم للانخراط في كافة أعمال المنطقتين.
- دراسـة إنشـاء منطقة حرة بالمنطقة الشـرقية في إمارة الشـارقة تسـاهم في دعم الموارد المالية وتعمل على توظيف الكوادر الوطنية.
- اعتماد آلية للتنسيق الدائم مع الجهات ذات الصلة فيما يخص السياسات الاقتصادية في الامارة.
- توقيع الاتفاقيات العلمية ومذكرات التفاهم مع الجامعات للاسـتفادة من الدراسـات في إقامة كافة المشاريع في المنطقة الحرة.
- تشـجيع المواطنين للاسـتثمار بإقامة المشـاريع في المنطقة الحرة من خلال منحهم التسـهيلات والحوافز وإقامة المعارض لهم داخل المنطقة الحرة وذلك لتسويق منتجاتهم.
- الدعوة إلى توقيع مذكرات تفاهم بين هيئات المناطق الحرة في الإمارة ودوائر الجمارك في الإمارات الأخرى بما يخدم المناطق الحرة في الإمارة، ويحقق لها المزيد من النجاح في استقطاب مستثمرين جدد.

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- العمل على تنمية وتنويع مصادر الجذب السياحية ورفع معدل تدفقه للإمارة وتفعيله من خلال الإعلام والترويج لفرص الجذب الاسـتثماري التي تتمتع بها إمارة الشـارقة خاصـة في المنطقة الوسـطى والمنطقة الشرقية.
- وضع معايير وسياسـات واضحة تنظم ممارسـة النشـاط السـياحي في الإمارة من خلال تعزيز التعاون مع مختلف الجهات العاملة في القطاع السـياحي لعمل الدراسـات الميدانية، واسـتطلاع آراء ذوي الشـأن والاسترشاد من هذه الدارسات في المتابعة الدورية.

- انتهاج أفضل السبل لاستهداف الأسواق السياحية بأنواعها المختلفة، وزيادة الجولات الترويجية لدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول العالم لفتح أسواق جديدة للترويج ومواكبة المعطيات الخارجية التي تدفع عجلة الترويج السياحي لإمارة الشارقة.
- أهمية زيادة التعاون بين الدوائر والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في الإمارة لتحقيق أهداف الهيئة وخطتها الاستراتيجية في تهيئة المناخ التسويقي والترويجي للفرص السياحية والتراثية الدائمة، وتوفير الأراضي وكافة متطلبات البنى التحتية لإقامة المشاريع الهامة في مختلف مناطق ومدن إمارة الشارقة.
- وضع سياسة تضمن نجاح خطط الإحلال والتوطين بالهيئة لمختلف الوظائف مع العمل على تشكيل لجنة تختص بتوطين وظائف المرشدين السياحيين والمتخصصين في الضيافة والفندقة، ووضع معايير للتقييم المستمر لبرامج التأهيل مع طرح برامج طلابية للإرشاد السياحي ترسخ الثقافة السياحية الوطنية.
- التفاعل مع مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل جذب الاستثمارات لإنشاء مرافق سياحية راقية ومميزة في الإمارة وخاصة في الجزر والبحيرات والمنطقتين الوسطى والشرقية، ووضع منظومة سياحية ثقافية قائمة على دمج الرؤية الثقافية والاقتصادية مع التنمية الشاملة والمستدامة للارتقاء بالأهداف والسياسات التي تنشدها إمارة الشارقة.
- أهمية التنويع في الفعاليات والحرص على الترويج لكافة المرافق والمنشآت الخاصة بالسياحة والأعمال في الإمارة وتنمية العائد المادي للهيئة من مختلف تلك الرعايات، والاهتمام بالسياحة الداخلية بالتنسيق مع الشركات السياحية وإعداد برامج سياحية خاصة بالمواطنين ومنحهم خصومات وامتيازات.
- دراسة إمكانية تحويل منطقة الخان إلى قرية سياحية وإحلال الفنادق القديمة بها بفنادق جديدة، وبحث إمكانية توفير مراكب مخصصة للمطاعم واستبدال العبرات الحالية بأخرى حديثة في خور الشارقة.
- الاهتمام بقطاع السفن السياحية وتسهيل الإجراءات المطلوبة لذلك، وكذلك الفعاليات الرياضية المتنوعة وخصوصا الرياضات البحرية المحلية بالتنسيق مع مجلس الشارقة الرياضي وإقامة نادي للرياضات البحرية واليخوت في الإمارة.
- زيادة الاهتمام والإشراف على الشركات السياحية والتي تقوم بأنشطتها داخل الإمارة، وتبني إنشاء استراحات على الطرقات الخارجية.
- أهمية التوجه لتسهيل التعامل الإلكتروني بين السياح ومرافق وخدمات الإمارة، والتوسع في إنشاء مكاتب لتمثيل الهيئة في جميع مناطق الإمارة التي تتمتع بالجذب السياحي وكذلك في مختلف دول العالم

خدمات مرفق الشرطة والأمن العام

- زيادة أفق التعاون بين القيادة العامة للشـرطة والوزارات والدوائر المحلية والمؤسـسـات التنموية والاجتماعية مع التركيز على مبدأ التواصـل الفعّال مع مختلف الجهات باعتبار ذلك واحداً من أبرز الأهداف الاسـتراتيجية لطرح برامج إعلامية للتوعية المجتمعية، والتصـدي للمشـاكل والأخطار، والتواصل مع المدارس في مختلف الفترات.
- تنمية روح المشـاركة والمسـؤولية الكاملة بين أفراد المجتمع وجهاز الشـرطة لتحقيق أمن المجتمع وحل مشاكله، ونشر الثقافة الأمنية والوعي الاجتماعي في المجتمع وخاصة لفئة الشباب، إضافة إلى المساهمة في تحسين الخدمات الشرطية المقدمة لأفراد المجتمع والاستفادة من المتقاعدين العسكريين.
- لرفع جاهزية كافة الأقسام الأمنية وكوادرها العاملة السعي لزيادة المخصص الاتحادي لميزانية القيادة، وتأهيل الضـباط لإلحاقهم بدورات في تعلم لغات الجاليات المنتشـرة بالإمارة لتمكينهم من التعامل المباشـر معهم، والإسـراع في بناء مراكز شـرطية متكاملة في كافة المدن والمناطق وخصـوصـا للمنافذ البحرية والجوية، وتوفير ما تحتاجه من أفراد وعنصر نسائي مؤهل.
- أهمية التنسـيق المسـبق مع جهات ودوائر الاختصـاص قبل تنفيذ مخططات البنى التحتية، وتعيين مهندسي مرور وفنيين من ذوي الكفاءة العالية لدراسة خطورة مختلف شوارع الإمارة وتحديد السرعات وتثبيت رادارات دائمة، ووضـع قواعد لمسـتخدمي الدراجات الهوائية، وتخطيط أماكن لعبور المشـاة مزودة بإشـارات ضـوئية، وإنشـاء معابر لهم للحد من التجاوزات المرتكبة على مختلف تلك الشـوارع وحفظ أرواح المارة خاصة بعد ارتفاع أعداد حوادث الدهس والوفيات في عام 2010 م إلى (273) حادث نتج عنها (53) حالة وفاة. أما الإصـابات فبلغت (240) إصـابة. بينما في الربع الأول من العام الحالي 2011م وصل إلى (96) حادث فيما بلغ عدد الوفيات (17) وفاة والإصابة (85) إصابة.
- الاهتمام بالأمن والسـلامة لمسـتخدمي الطرق عبر زيادة نقاط الإسـعاف وتوفير المسـعفين والمسـعفات المؤهلين، وكذلك لمرتادي الشواطئ عبر زيادة نقاط الإنقاذ البحري.
- تفعيل كافة التدابير الخاصة بمنع دخول الشـاحنات الثقيلة والخفيفة إلى الأحياء والطرقات الرئيسية بين المناطق السـكنية، وكذلك الدراجات النارية غير المرخصـة والتي تشـكل في مجملها خطرا على مسـتخدميها وعلى المارة وكذلك على قاطني الأحياء السـكنية وما تنشـره من إزعاج وضـجيج خاصـة في الأوقات المتأخرة من الليل.

- الإسـراع في اسـتكمال إنشـاء وافتتاح كافة المنشـآت الخاصـة بالقيادة في مختلف مدن ومناطق الإمارة وإيلاء المنشـآت الإصـلاحية والعقابية الأولوية في إنجاز وتوسـعة مرافقها، وبحث آليات تحويل الإشـراف على مركز التأهيل الخاص بالمدمنين لوزارة الصحة أسوة لما هو معمول به في الإمارات المجاورة ومختلف الدول الأخرى.
- دراسـة أسـباب إحجام نسـبة كبيرة من ملاك المركبات عن تجديد مركباتهم في أوقاتها والتي تصـل وفق آخر إحصـائية على مسـتوى إمارة الشـارقة إلى 23.8%، والنظر في إمكانية تخفيض قيمة المخالفات المرورية أسوة بالإمارات الأخرى.
- تفعيل الربط الإلكتروني بين القيادة والمنشـآت السـياحية والفندقية والمراكز التجارية، وإنشـاء قسـم متخصص بحقوق الإنسان وتفعيل استخدام بطاقة الهوية في كافة معاملات القيادة.
- العمل على نقل اختصاص التحكم بالإشارات الضوئية إلى غرفة العمليات بالقيادة العامة لتمكينها من أداء دورها الأمني والمروري وتحقيق انسـيابية للشـوارع لاسـيما عند الحوادث، وتركيب اللوحات الإلكترونية الذكية عند مداخل الأنفاق والطرق الرئيسـية لما لها من أهمية في توفير المعلومات والتوعية المرورية.
- توفير برنامج تأهيلي خاص للنزلاء المواطنين المُفرج عنهم من المنشـآت الإصـلاحية والعقابية بعد توفير تدريب مناسـب داخل المنشـآت للنزلاء الذين اقترب موعد الإفراج عنهم من الراغبين في إنشـاء مشـروع استثماري صغير بما يعزز من اندماجهم في المجتمع.
- احتسـاب مدة خدمة خريجي أكاديمية العلوم الشـرطية بالشـارقة منذ التحاقهم بالكلية أسـوة بخريجي الكليات الشرطية العاملة بالدولة.
- تأهيل فرع الجرائم التقنية بالوسـائل التكنولوجية الحديثة والكوادر والخبرات الفنية المتخصـصـة القادرة على مجاراة التطور في مختلف الجرائم الإلكترونية.

الفصل التشريعي السابع

دور الانعقاد العادي الأول

دائرة الإسكان

- وضع استراتيجية موحدة للإسكان تتظافر من خلالها كافة الجهود والدوائر الخدمية التي تصب في مسار تقديم الخدمات التي تجسد الهدف الذي تسعى الإمارة إلى تحقيقه المتمثل في حصول المواطنين على مساكن تكفل لهم العيش الكريم.
- استمرارية التمويل من خلال تحديد إجمالي التمويل المتاح للإسكان، وذلك بمعرفة الدائرة المالية المركزية في ضوء الأولويات والسياسة العامة للإمارة مع تكليف شركة استشارية بعمل دراسة اكتوارية بشأن تدفقات الأموال المطلوبة، ووضع المبالغ المناسبة سنوياً لضمان استمرار التمويل في إطار الحد الأقصى الذي يمكن تحصيله سنوياً من أقساط القروض.
- دراسة إمكانية تحمل دائرة الإسكان ما نسبته 50% كمنحة لكافة المستحقين، وفي حالة رغبة المستفيدين في الحصول على مبلغ إضافي يتم تمويلهم بما نسبته 50% أخرى كحد أقصى وتتحمل الحكومة الفوائد المترتبة على التمويل.
- دراسة إمكانية النظر في تخفيض قيمة القسط الشهري للمستفيدين في حالة تقاعدهم أو إنهاء خدماتهم أثناء فترة سريان القرض.
- منح مزايا خاصة تتمثل في تخفيض قيمة القرض الإجمالي في حالة إتمام البناء، وقيام المستفيد بالسداد المبكر أسوةً بصندوق هيئة القروض والمساكن في أبو ظبي.
- العمل على إعفاء ورثة المتوفى من قرض الإسكان.
- دراسة إمكانية قيام دائرة الاسكان بإنشاء أو شراء الأبراج السكنية بتصاميم تتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا المحلية ضمن منحة سمو الحاكم وتكون جاهزة لاستقبال الحالات الطارئة والمستعجلة.
- أهمية الاتجاه إلى إنشاء المجمعات السكنية الحديثة المتكاملة المرافق نظراً لما تحققه من تقارب وتراحم اجتماعي ومنظر جمالي بتصاميم هندسية ونماذج مختلفة تناسب جميع الشرائح، وتعزز الجدوى العائدة من توفير عامل الوقت على المستفيد في تصميم وتنفيذ المسكن وما لها من جدوى اقتصادية.
- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ومساهمته الفعلية في الإسكان الحكومي، وتنمية دوره في برامج المسؤولية المجتمعية والشراكة الاجتماعية في هذا الجانب. وعلى الدائرة إبراز هذه المساهمة إعلامياً.
- نظراً لاتساع نطاق ونشاط عمل الدائرة في التواصل مع المراجعين من جهة ومع الدوائر المحلية والمصارف من جهة أخرى، يرى المجلس ضرورة إنشاء مبنى خاص للدائرة يتناسب مع متطلبات حجم العمل والخدمات التي تقدمها للمواطنين.

- سـرعة الربط الإلكتروني بين دائرة الإسـكان وهيئة الإمارات للهوية والجهات والدوائر ذات الاختصـاص تسهيلاً لمعرفة البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين من مشاريع الإسكان.
- اعتماد دائرة الإسـكان أسـلوب المبادرة إضـافة للأسـاليب الأخرى المتبعة لكشـف الحالات التي تسـتحق المساعدة في كافة مجالات الإسكان والصيانة استناداً إلى آلية البحث والاستقصاء لتوفير السكن الملائم لتلك الأسر.
- إيجاد حزمة من القرارات الرامية إلى تمكين المسـتفيدين المشـمولين بقرض الإسـكان الحكومي من الحصـول على قرض الإسـكان دون النظر إلى قروضـهم الخاصـة أو العمل على إيجاد مصـارف أخرى منافسـة للقرض الحسـن، وعدم وضـع شـرط تحويل الراتب أو إعادة جدولة الديون كمبدأ لجميع المستفيدين.
- دراسـة إنشـاء صـندوق أو مصـرف يعنى بشـؤون الإسـكان والتعمير، ويقدم الدعم للشـباب وفق آليات تمكن المواطنين المشمولين بقرض الإسكان الحكومي من الحصول على القرض المخصص.

مجلس الشارقة للتعليم

- أهمية تفعيل الهيكل التنظيمي الحالي للمجلس حتى يفي بمتطلبات المرحلة المقبلة، ويتجاوز القصور من عدم توافر إدارات لتنفيذ الاختصـاصـات الممنوحة له، والحاجة إلى تأهيل الكوادر المواطنة لشـغل الصـف الثاني من القيادات التربوية وتسـكين مختلف الوظائف على أن يتوافق مع الاختصـاصـات المنصوص عليها في المرسوم الأميري رقم (45) لسنة 2006م بشأن إنشاء مجلس الشارقة للتعليم.
- تفعيل اسـتراتيجية مجلس الشـارقة للتعليم بحيث تأخذ في الاعتبار شـركاء العملية التعليمية، وضـرورة متابعة المشـاريع والبرامج التشـغيلية للمجلس، ووضـع أدوات علمية للقياس والتقويم لكافة المبادرات التي ينفذها المجلس في الميدان التربوي، وقياس نتائج مخرجاتها على العملية التعليمية.
- ضـرورة تفعيل التكامل بين مجلس الشـارقة للتعليم ومنطقة الشـارقة التعليمية ومكتب الشـارقة التعليمي وذلك للارتقاء بالمنظومة التعليمية بصـفة عامة في الميدان التربوي مع التأكيد على وجود دراسـات ميدانية حول بعض الممارسـات السـلوكية الدخيلة على الميدان التربوي خاصـة في ضـعف المبادرات المطروحة من قبل مجلس الشارقة للتعليم والمنطقة، وأهمية تفعيل استفادة مجلس الشارقة للتعليم من الدراسات والبرامج التوعوية التي يطرحها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

- السير في تنفيذ توجهات صاحب السمو حاكم الشارقة - حفظه الله - بالتوسع في تعميم منظومة المدارس النموذجية ودعمها بموازنات سنوية لتمكينها من أداء عملها و صيانة أبنيتها، والسعي لاستحداث وظائف متخصصة مثل أمناء المكتبات واختصاصي إرشاد نفسي واجتماعي وفي مجال التغذية ومعلمي أنشطة، وضرورة نشر الوعي الأمني والصحي والبيئي بين مختلف طلبة مدارس الإمارة، والعمل على تأهيل وتطوير مهارة المعلمين المتواجدين في هذه المدارس لمواكبة منهجية التعليم الحديث بجانب المتابعة الدورية لتفعيل استخدام المدارس لمكرمات صاحب السمو الحاكم.
- أهمية العمل على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة عن الميدان التربوي بالتنسيق مع منطقة الشارقة التعليمية ومكتب الشارقة التعليمي تشمل المتميزين والموهوبين والنوابغ على مستوى إمارة الشارقة، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في دائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية ومركز الشارقة للإحصاء.
- تفعيل جانب التعليم الرقمي والإلكتروني، وكذلك الاستفادة من التجارب المطروحة على الساحة التعليمية في الدولة خاصة في مجال التعلم الذكي والذي يهدف إلى خلق بيئة تعليمية جديدة لربط الطالب بالمجتمع المعرفي وتمكينه من لغة العصر وأدوات التكنولوجيا الحديثة، والخروج بالمناهج والمواد التعليمية من الأطر التقليدية والصور النمطية المألوفة للكتب المدرسية إلى المناهج الإلكترونية والمحتوى العلمي التقني.
- التنسيق مع منطقة الشارقة التعليمية ومكتب الشارقة التعليمي بشأن دراسة أسباب عزوف الميدان التربوي عن المشاركة في جائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي بصورة فاعلة، وطرح البرامج الرامية إلى تشجيع عناصر العملية التعليمية للمشاركة بها وتحفيزها من خلال تقسيم المدارس إلى ثلاث فئات: المدارس النموذجية والحكومية والخاصة.
- ضرورة تنسيق مجلس الشارقة للتعليم مع جهات الاختصاص حول عدم إنشاء المدارس بالقرب من المناطق الصناعية أو العكس لما لها من أثر سلبي على الصحة العامة.
- التأكيد على ضرورة تبني مجلس الشارقة للتعليم مبادرة تضمين المناهج والمناشط التربوية تعريفاً بجزر الامارات المحتلة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بالإضافة إلى الحفاظ على أسماء المدارس التي يتم إحلالها لما لها من أثر تاريخي في المجتمع وعلى سبيل المثال: (مدرسة القاسمية ومدرسة خالد بن محمد).
- ضرورة العمل على تفعيل النشاط الرياضي في مدارس البنين والبنات والاستفادة من الصالات الرياضية التي تم إنشاؤها بمكرمة من صاحب السمو حاكم الشارقة، والعمل على تفعيل شراكات تكاملية بين مجلس الشارقة للتعليم من جهة ومجلس الشارقة الرياضي ومؤسسات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من جهة أخرى مع ضرورة الاستفادة من الخبراء المختصين من أصحاب التجارب الرائدة في هذا المجال،

وتطوير دوري كرة القدم للمدارس على غرار دوري الجامعات في ظل ندرة المواهب في الأندية باعتبار المدرسة الرافد الأساسي لذلك.

- تكثيف عمليات البحث والدراسة عن أسباب عزوف أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم في المدارس الحكومية والعمل على جعل بيئة هذه المدارس جاذبة، بالإضافة إلى ربط مخرجات التعليم بسوق العمل بالدولة.

دائرة الخدمات الاجتماعية

- ضرورة الانتهاء من تطوير الأدوات والآليات العلمية المناسبة للقياس، وتقييم أداء تنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للدائرة وقياس الأثر للاستفادة منها.
- أهمية تعزيز قدرات الدائرة بتطوير إمكاناتها في مجال الدراسات الاجتماعية والإحصاء وقواعد البيانات لتفي باحتياجاتها الكمية والنوعية من البحوث والدراسات والبيانات المتعلقة بالقضايا الأسرية وتعكس واقع المجتمع وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لجميع أفراده، مع ضرورة ربط الدائرة إلكترونيا مع الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية ودائرة التنمية الاقتصادية ودائرة التسجيل العقاري. والتوجه لمنح الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية مكاتب لدى أفرع الدائرة لتسهيل مهمة البحث الاجتماعي وتقديم الخدمات للمستفيدين عبر أقصر وأسرع الطرق.
- توفير الكوادر الفنية المؤهلة وتزويدهم بالأجهزة الحديثة التي تتناسب مع حجم عمل الدائرة وهيكلها التنظيمي لتقديم الخدمات بجودة عالية والاستعانة بالخبرات ذات الكفاءة، وإعداد برامج ودورات متخصصة لتأهيل موظفي الدائرة بهدف تجاوز القصور الحالي في الخدمات المقدمة، واستيعاب كافة الحالات المترددة على مراكز وإدارات الدائرة.
- ضرورة العمل على التنسيق التام مع الجهات ذات الصلة في عملية توحيد واعتماد لائحة للفئات المستحقة للضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة.
- العمل على إنشاء مركز لعلاج المرضى النفسيين من الإناث أسوة بالخدمات المقدمة عبر مركز واحات الرشد لعلاج المرضى النفسيين الذكور، وتعزيز مركز حماية المرأة (قوارير) بالكوادر المتخصصة في مجال حماية المرأة المعنفة مع أهمية تأمين المركز بالتعاون مع شرطة الشارقة.

- العمل على استصدار قانون خاص لحماية الطفل، وكذلك ضرورة التوجه بمطالبة الجهات المختصة نحو العمل على استصدار قانون خاص لحماية المرأة وحفظ حقوقها وذلك أسوةً بما هو متبع في الدول المتقدمة.
- دعم وتفعيل جانب الإعلام والاتصال في الدائرة حتى يتمكن من القيام بدوره الارشادي والتثقيفي والتوعوي من خلال التواصل الدائم والمستمر مع كافة المؤسسات الإعلامية وفي مقدمتها إذاعة وتلفزيون الشارقة لإبراز كافة الأدوار والخدمات التي تقدمها الدائرة للمجتمع، مع ضرورة استحداث مركز اتصال برقم هاتفي موحد لجميع خدمات الدائرة.
- تنمية روافد العمل التطوعي ذات الصلة بأعمال الدائرة وخدماتها المقدمة لأفراد المجتمع وتوثيقها بكافة المؤسسات التطوعية، وأهمية قيام الدائرة بالعمل على وضع مبادرات منهجية وبرامج تسويق لتوفير مصادر دخل إضافية للدائرة من خلال التبرعات أو الرعاية للمشاريع أو توفير خدمات معينة ومن خارج المخصصات الحكومية.

الفصل التشريعي السابع

دور الانعقاد العادي الثاني

- ضرورة وضع الاستراتيجية الواضحة والهوية الخاصة التي تتناسب مع التوجهات ومسيرة العمل الإعلامي في الإمارة، والتي من شأنها تفعيل الرؤية والرسالة والأهداف التي تسعى المؤسسة لترسيخها وتسهم في زيادة نسبة المشاهدة.
- استثمار أطروحات ومشاركات صاحب السمو الحاكم - حفظه الله ورعاه - عبر الخط المباشر والتي أسهمت في رفع أعداد ونسبة المشاهدة والمتابعة للإذاعة والتلفزيون، وضرورة العمل على إعداد وإنتاج البرامج والتغطيات التلفزيونية التي تعنى بهموم ومشاكل المواطنين وتقدم الحلول لها.
- منح المؤسسة الاستقلال المالي والإداري والذي يمكنها من استحداث وظائف ودرجات جديدة بما يتناسب مع متطلبات العمل الاعلامي أسوة بمختلف القنوات العاملة في الدولة.
- استقطاب الكادر الفني والتقني من ذوي الكفاءة والخبرة، والحد من الإسهاب في توظيف الكادر الإداري، والعمل على الإحلال والتجديد من خلال المبادرة في إنهاء خدمات الموظفين الذين تجاوزوا سن التقاعد.
- استقطاب الكوادر الإعلامية المُبدعة وذات الأسماء المرموقة والتي تحظى بالحضور الإعلامي على المستويين المحلي والعربي، والتي تسهم في تجسيد هوية القناة من خلال تقديم عروض عمل خاصة وامتيازات تحفيزية.
- تبني مؤسسة الشارقة للإعلام استراتيجية واضحة في تنمية علاقاتها الإعلامية التشاركية مع دوائر وهيئات حكومة الشارقة في استحداث أقسام وإدارات تُعنى بالإعلام والاتصال المؤسسي، والعمل على تطوير قدرات وإمكانيات العاملين في تلك الإدارات بهدف رفع مستوى الأداء الإعلامي لديها والذي ينعكس إيجاباً على الوجه الحضاري لإمارة الشارقة.
- العمل على تحديد وتحديث هوية القنوات الجديدة (الشرقية، الوسطى) بما يتناسب مع البيئة والطبيعة الثقافية والموروث الاجتماعي للمناطق أو المدن التي تجسد اسمها، والمساهمة في رفع مستوى الإنتاج البرامجي المحلي لهذه القنوات.
- دراسة إمكانية تطوير القناة الرياضية ودعم موازنتها المالية لشراء الحقوق التلفزيونية للبطولات المحلية والأحداث الرياضية العالمية، وتطوير جودة المادة التلفزيونية والإنتاج البرامجي للمساهمة في رفع نسبة مشاهديها أو العمل على إلغائها والاستفادة بموازنتها.
- التوجه لتفعيل وزيادة البرامج المتخصصة التي تُعنى بشؤون الطفل والأسرة والقضايا التربوية والعائلية في ظل الحراك الثقافي والاجتماعي والفعاليات والمهرجانات والجوائز التي تهتم بهذا الجانب وتزخر بها الإمارة.

- تفعيل مركز الشارقة للتدريب الإعلامي من خلال توأمته مع قسم الاتصال والإعلام بجامعة الشارقة والجامعة الأمريكية وتدعيمه بالأجهزة التلفزيونية الحديثة، وخلق مزج بين الجانبين الأكاديمي والنظري المتمثل في: (أساتذة الجامعة) والجانب التطبيقي والعملي المتمثل في: (الطاقم الفني والتقني لإذاعة وتلفزيون الشارقة)، الأمر الذي سيؤهل خريجين قادرين على ممارسة العمل الإعلامي بمهنية وكفاءة عالية.

دائرة التنمية الاقتصادية

- أهمية قيام الدائرة بالتنسيق مع مجلس الشارقة الاقتصادي بتطوير استراتيجية اقتصادية شاملة تلبي المتطلبات الاستثمارية في الإمارة وتتعرف على أهم مكامن القوة التي يمكن تعزيزها والجوانب التي يمكن تحسينها، وذلك لتعزيز الإمكانات الاقتصادية والتنافسية للإمارة.
- العمل على مراجعة التشريعات والقرارات المنظمة للأنشطة الاقتصادية في الإمارة بما يعزز الأدوار ويحد من الازدواجية في الاختصاصات بين الدوائر ذات الصلة، مما يسهل عملية إنجاز الإجراءات وانسيابها في كافة مراحلها، الأمر الذي ينعكس على استقطاب وثقة المستثمرين داخل الإمارة.
- إعداد قاعدة بيانات حول المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية في الإمارة، ورصد المؤشرات الاقتصادية العالمية وتحليلها لبيان أثرها على الاقتصاد المحلي للإمارة.
- العمل على تفعيل الرقابة على أدوات القياس القانونية في المنشآت الاقتصادية وذلك ضمن آليات وإجراءات تطبيق النظام الوطني للقياس الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2006 في شأن النظام الوطني للقياس.
- أهمية إنشاء مؤسسة أو هيئة لتنمية الصادرات، وذلك حرصاً على زيادة النمو الاقتصادي في الإمارة وتنويع مصادره عن طريق تقديم خدمات متميزة للتصدير.
- العمل على وضع أفضل المعايير لبرامج الجودة والتنافسية بين كافة القطاعات ذات العلاقة الاقتصادية، وذلك بهدف الارتقاء بالمنظومة الاقتصادية في الامارة.
- العمل على دعم مشاريع الشباب بالتنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة، ومنح الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية.

- التأكيد على القرار الصادر من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رقم (6) لسنة 2011م بشأن تخصيص إناث للعمل في المحال التجارية المتعلقة بالنساء في إمارة الشارقة، وذلك لتعزيز تواجد العنصر النسائي العامل بمستلزمات السيدات في المحلات التجارية والمنشآت الاقتصادية.

مجلس الشارقة الرياضي

- ضرورة وضع استراتيجية واضحة تحدد الأولويات والأهداف، وتقدم رؤية متكاملة لمرتكزات عمل الأندية الرياضية ومراقبة أدائها وقياس نجاحها مالياً وإدارياً.
- تعزيز التعاون والتكامل بين أندية الإمارة في مختلف المجالات بما يخدم أهداف التفوق والإنجاز.
- إيجاد آلية مشتركة بين المجلس الرياضي والهيئات الحكومية المعنية لتحفيز الجانب الاستثماري، وضرورة فرز وتخصيص أراضي استثمارية خاصة بالأندية، والاستفادة من أسوار النادي على واجهة الطرق الرئيسية لزيادة العائد الاستثماري.
- أهمية أن يتبنى مجلس الشارقة الرياضي منهجاً لتنويع آلية الاستثمار في الأندية من خلال تعيين وتأهيل كوادر متخصصة ومدراء تسويق قادرين على جلب الرعاية التجارية والعوائد المالية التي تساعد الأندية على تسيير أنشطتها.
- إيجاد شراكة وتعاون متبادل بين الأندية والمصارف والشركات الخاصة العاملة في الإمارة لدعم ورعاية الفرق والأنشطة الرياضية مقابل إشراك القطاع الخاص في أنشطة النادي الرياضية والاجتماعية.
- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لإنشاء ملاعب متنوعة في الحدائق العامة بمختلف مدن الإمارة ومناطقها، والتركيز بشكل خاص على إنشاء مماشي نموذجية تُمكّن من ممارسة رياضة المشي بهدف تعزيز الثقافة الرياضية والصحية في المجتمع والاهتمام بالرياضات التراثية.
- التنسيق مع الهيئات الحكومية المعنية لإعفاء الأندية من رسوم الرخص وفواتير الكهرباء والمياه لتخفيف الأعباء المالية.
- تفعيل العمل الميداني بين مجلس الشارقة الرياضي ومراكز ومدارس الإمارة للعمل على اكتشاف واستقطاب المواهب الرياضية للأندية ورعايتها.
- دراسة وتطبيق وضع آلية لتشكيل مجالس إدارات الأندية في الإمارة بالانتخاب عن طريق تشكيل جمعيات عمومية أو مجالس أعضاء الشرف.

- تفعيل الهيكلة الإدارية للأندية وإلحاقها بنظام الخدمة المدنية بالإمارة بما يفي بمتطلباتها ويمكّنها من أداء دورها ويرفع نسبة التوطين في إداراتها مع ضرورة الفصل بين رئاسة الأندية وإدارة شركات كرة القدم فيها، واقتراح صرف بدل نقدي لاجتماعات مجالس إدارات الأندية أسوةً بباقي الاتحادات الرياضية.
- تبني المجلس الرياضي مشروع الضمان الاجتماعي للاعبين من خلال إيجاد آلية لربطه بنظام التقاعد لدى الهيئة العامة للمعاشات.
- العمل على إعادة تشكيل مجلس الشارقة الرياضي ليكون نموذجاً للمؤسسة الرياضية المتكاملة.

دائرة التسجيل العقاري

- تبني الدائرة لخطة استراتيجية طويلة الأمد تتناسب مع التطلعات المستقبلية للإمارة لتحقق المزيد من الاستقرار والثبات، وتوفر بيئة آمنة للاستثمارات العقارية مع ربطها بمؤشرات الأداء.
- العمل على فتح أفرع للدائرة في المدن والمناطق التابعة للإمارة وربطها إلكترونياً مع الهيئات والدوائر المعنية، وإيجاد دليل يوضح المهام والاختصاصات والرسوم المطلوبة لكل خدمة.
- توحيد رسوم الدائرة والنسب العائدة لمكاتب الوساطة من عمليات بيع وشراء وإبرام العقود العقارية بإشراف مباشر من الدائرة، وذلك لحفظ حقوق تلك المكاتب والحد من ظاهرة انتشار سماسرة العقار غير المرخصين.
- السعي لتوطين مكاتب الوساطة وإدراج أسمائها وبياناتها في الموقع الإلكتروني الخاص بالدائرة.
- تبني دراسة مشروع إطلاق البورصة العقارية في الإمارة من خلال إنشاء صالة للتداول والمزادات، مع وضع المعايير والنظم والتشريعات بما يُسهم في تنمية صناعة الاستثمار العقاري وإنعاشه.
- دراسة إصدار مشروع قانون لتملك الأراضي السكنية والتجارية والصناعية والزراعية بما يتماشى مع نظام المداورة والتداول، وذلك لتنشيط عملية البيع والشراء وإنعاش سوق العقار.
- النظر بشأن السماح لمواطني الإمارة ببيع مساكنهم المُنجزة على أراضي المنحة دون انتظار المدة المقررة للتمليك في حالة امتلاكهم لمسكن آخر.

- تفعيل القوانين والقرارات الخاصة بحماية البيئة وما تضمنه من عقوبات رادعة وغرامات مالية كبيرة، للحد من التعدي على كافة مظاهر الحياة البيئية أو الحياة الفطرية التي تتميز بها مناطق إمارة الشارقة.
- أهمية تضافر جهود المعنيين في الشأن البيئي بالإمارة لرسم سياسة واضحة وخطة استراتيجية متكاملة على مستوى إمارة الشارقة تحت مظلة هيئة البيئة والمحميات الطبيعية لتوحيد تلك الجهود وتعزيز تلك الشراكة لخدمة البيئة.
- دراسة إنشاء مركز متخصص للبحوث والمعلومات والوثائق البيئية يعنى بتوثيق ونشر المعلومات البيئية على مستوى إمارة الشارقة، والتواصل مع المراكز العالمية والإقليمية ذات الصلة بالنشاط البيئي.
- نشر ثقافة المحافظة على البيئة منذ المراحل الأولى في التعليم والتنشئة، وتحقيق شمولية التوعية لكافة أطياف المجتمع من مواطنين ومقيمين.
- دعم الهيئة بكوادر متخصصة من الخبراء والأكاديميين المعنيين بالشأن البيئي للاستفادة من آرائهم وخبراتهم في تطوير العمل واتخاذ القرار المناسب، وتبني طرح مساقات أكاديمية خاصة بالمجال البيئي في الجامعات والكليات لتوفير كوادر وطنية متخصصة.
- تحديد اختصاصات إدارة مراقبة التلوث البيئي بالهيئة وتزويدها بالكادر البشري والأجهزة اللازمة، ووضع ضوابط منظمة بتضافر الجهود المشتركة محلياً واتحادياً وذلك لقياس نسب التلوث وتغير المناخ، وضرورة توفير موقع مناسب للحجر الصحي البيطري للحيوانات الموبوءة.
- تدعيم الجهود المبذولة في الحفاظ على البيئة الصحراوية، ووقف عمليات الاحتطاب أو قطع الأشجار بالطرق غير المشروعة، ومعالجة مشكلة تدهور البيئة الصحراوية.
- العمل على تفعيل وتوسيع قاعدة التطوع في الأعمال والبرامج البيئية، وفتح المجال للعضوية والانتساب في لجنة التوعية والتثقيف البيئي، وتمكين أفراد المجتمع من ممارسة أدوارهم في خدمة البيئة.

دائرة التخطيط والمساحة

- ضـرورة العمل على إصـدار قانون ينظم عمل الدائرة ويحدد صـلاحياتها ومهامها وواجباتها وعلاقاتها بالمجالس البلدية واللجان العاملة في إمارة الشـارقة لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، وكذلك اعتماد لائحة لتنظم رسوم الدائرة.
- اسـتقلال فروع الدائرة القائمة مالياً وإدارياً ومنحها الصـلاحيات الكاملة لسـرعة اتخاذ القرار وتسـهيل الإجراءات على المواطنين، أسوة بما هو معمول به في بلديات إمارة الشارقة.
- ضرورة استعانة الدائرة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة في مجال التخطيط العمراني لتقييم وتحديث المخطط الشامل والمتكامل لإمارة الشارقة حتى يتميز بمواصفات تحاكي امتيازات المدينة العصرية.
- التوجه نحو إنشاء مركز موحد ومستقل لاستخراج تراخيص البناء لمختلف المشاريع يضم تحت سقفه كافة الجهات ذات الصـلة مثل (التخطيط والمسـاحة -الكهرباء والماء والغاز -القسـم الفني للبلديات - الأشغال -الإسكان -الاتصالات -الدفاع المدني -الصرف الصحي) ويدعم بموظفين متخصصين ومؤهلين تكون لهم كافة الصلاحيات لإنجاز المعاملات على وجه السرعة.
- إعداد دراسة واضحة لإحلال المساكن القديمة ووضع البدائل ودراسة شح الأراضي السكنية في المنطقة الشـرقية، مع تفعيل صـلاحيات المجالس البلدية لإزالة المخالفات والتعديات على أراضـي الحكومة والعزب وتجاوزات المزارع وطلبات نقل واسـتبـــدال وتكبير الأراضي السكنية وتسوية المناطق ومتابعة الخدمات مع الاتجاه لوضـع تقييم فعلي لجميع الأراضـي والأملاك في الإمارة، واعتماد آليات مناسـبة للتعويضـات عبر توحيد الإجراءات بين اللجان المختصـة في كلٍ من المجالس البلدية ودائرة التسـجيل العقاري ودائرة التخطيط والمساحة مع التأكيد على أهمية إطلاق بعض المسميات التي لها جذور وتاريخ على بعض المناطق الجديدة.
- العمل على تحديد معايير واشـتراطات وأولويات تخصيص أراضي المنح السـكنية والتجارية والصـناعية والزراعية، وتكامل الأدوار بين لجنة التواصـل الاجتماعي ولجنة التعويضـات والمسـاكن الحكومية في المجالس البلدية مع لجنة تخصيص الأراضي في دائرة التخطيط والمساحة.
- دراسة استحداث مخططات جديدة لمناطق سكنية تخصص لبناء فلل مكونه من أرضي ودورين لتلبية حاجة المواطنين ولم شمل الأسر، وتخفيض تكاليف البناء مع تمديد فترة صلاحية خرائط أراضي المنحة لتصل إلى خمس سنوات، وعدم الحاجة لتجديد هذه الخرائط بعد استخراج رخصة البناء.
- العمل على الانتهاء من تحديث وتنفيذ المخططات العمرانية الشاملة لمدن (الذيد -دبا الحصن -الحمرية) عبر تطوير البنى التحتية، واسـتكمال بناء المرافق العامة وتخصـيص اسـتعمالات الأراضـي بها مع سـعي

الدائرة لإيجاد حلول بديلة لأصحاب المزارع في مدينة الذيد التي جفت عنها المياه والتي قد تستخدم لأغراض غير المخصصة لها وتقع على الشوارع الرئيسية السريعة وتتسبب في تشويه المنظر العام للمدينة.

- النظر في تطوير شبكة الطرق بمختلف مدن ومناطق إمارة الشارقة لاستيعاب حركة السير المتزايدة بدءاً من الطرق الحرة الدائرية والشوارع الخارجية وصولاً إلى إنشاء طرق داخلية تساعد المواطنين على الاستفادة من الأراضي التجارية والصناعية التي منحت إليهم في مناطق (النهدة الجديدة -تجارية جويزع - صناعية الصجعة -مويلح -أراضي المكرمة في المنطقتين الوسطى والشرقية) مع الاهتمام بشارع (سهيلة - رأس الخيمة) كونه شارع حيوي وهام يربط إمارة الشارقة بالساحل الشرقي، وإضافة مسارب جديدة لاستيعاب الحركة المتزايدة.

القيادة العامة لشرطة الشارقة

- تفعيل الهيكل التنظيمي للقيادة في مختلف الإدارات والأقسام ليتوافق مع مختلف التشكيلات الإدارية القائمة.
- تطبيق مختلف السياسات السائدة التي تتوافق ومعايير الأداء الشرطي المتميز، والحرص على الوصول إلى مرتبة متقدمة في تقييم وزارة الداخلية بغية تحقيق مقاييس أداء متميزة في العمل الشرطي والأمني بالإمارة تتضمن معالجة الجوانب غير المرضية في التقارير السابقة، وتطوير البيئة والعلاقات الداخلية للوصول إلى الرضا الوظيفي.
- مساواة المنتسبين لأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة مع أقرانهم في الكليات الشرطية بالدولة من ناحية المكافآت والامتيازات ومدة الخدمة، والعمل على تخصيص مقاعد محددة لمناطق ومدن الشارقة، وإعادة فتح باب الالتحاق لدورات المستجدين للأفراد المحليين، واستقطاب وتدريب وتأهيل العناصر الشابة المواطنة من حملة الشهادات المتوسطة لتعزيز كادر الشرطة بفئة جديدة وعناصر شابة.
- العمل على استقطاب العناصر ذات الكفاءة العالية المؤهلة لشغل كافة التخصصات اللازمة وتنمية قدراتها وحسها الأمني علاوة على مهارات التعامل مع الجمهور بجانب توفير الإمكانات اللازمة والأجهزة الحديثة لتمكين القيادة العامة للشرطة من أداء رسالتها في إعلاء شعار الشرطة في خدمة المجتمع.

- التواصل الفني مع قطاعات تخطيط وتنفيذ الطرق في الإمارة لحل مشاكل الاختناقات المرورية وخفض معدلات الحوادث اليومية، والعمل على تطوير النظم الإلكترونية للتواصل مع الجمهور وسرعة إنجاز معاملاتهم.
- نقل نظام التحكم بالإشارات المرورية من دائرة الأشغال العامة إلى القيادة العامة لشرطة الشارقة لتمكينهم من التحكم بالإشارات الضوئية عند اللزوم مع العمل على فصل تداخل موجات أرقام الطوارئ ما بين عمليات شرطة الشارقة وعمليات شرطة الإمارات المجاورة، وتحديد سرعة معايرة ضبط الرادارات المتحركة بالثابتة ووضع اللوحات التي تحدد تلك السرعات علاوة على وضع لوحات إلكترونية على الإشارات المرورية توضح زمن فتح وغلق تلك الإشارات.
- إنشاء مؤسسة مستقلة لخدمات الإسعاف تقدم خدماتها وفق أفضل الممارسات ونظم الشبكات من خلال توفير عربات إسعاف حديثة مجهزة بأحدث الأجهزة الطبية والتكنولوجية القادرة على تزويد المراكز الطبية ومراكز الشرطة بتقرير عن حالة المصاب بالإضافة لتوظيف الأطقم الطبية المتخصصة، بهدف رفع مستوى خدمات الإسعاف بالإمارة.
- رفع مستوى الخدمات الأمنية من خلال الاستعانة بالشركات الأمنية المتخصصة في أمن وحراسة المباني والمنشآت، والتنسيق مع جهات الاختصاص في إلزام الشركات الأمنية بضرورة توظيف نسبة معينة من رجالات الأمن والشرطة المتقاعدين لديها.
- زيادة أعداد الدوريات في المناطق الصناعية والسكنية لمواجهة المتغيرات الأمنية.
- ضرورة فصل الأحداث عن الموقوفين بقضايا مختلفة، وذلك من خلال توفير أماكن خاصة بهم تراعى فيها خصوصية رعاية الأحدث مع سرعة البت بمحاكماتهم.
- السعي لدى جهات الاختصاص لإنشاء مكتب لرعاية حقوق الإنسان يتبع القيادة العامة لشرطة الشارقة.
- السعي في تطوير مختلف قطاعات الشرطة، وتزويد المختبر الجنائي بالتقنيات الحديثة لتمكينه من أداء رسالته في كشف الحقيقة.
- البحث مع جهات الاختصاص في إنشاء ملاجئ تأوي الناس أثناء الكوارث لمواجهة المتغيرات المستجدة على الساحة الاقليمية.
- التواصل مع مجلس الشارقة للتعليم للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم نحو وضع مناهج إثرائية لتعزيز تنمية الثقافة الأمنية لدى طلبة المدارس، ويحقق كافة الأهداف العليا في توعية الأجيال بمختلف القضايا المتنوعة.

- تخصيص موقع مناسب لمزاولة رياضة السيارات في الإمارة، واستيعاب طاقات وهوايات الشباب، واعتماد تطبيق القوانين والنظم المعمول بها لدى اتحاد الإمارات لرياضة السيارات.
- أهمية دراسة آليات جديدة لصرف الأرقام المميزة للمركبات.

دائرة الأشغال العامة

- أهمية قيام اللجنة الدائمة لتنسيق الخدمات الأساسية في إمارة الشارقة والتي تشكلت بموجب القرار رقم (4) لسنة 2000 م الصادر عن المجلس التنفيذي للاضطلاع بمهامها في وضع استراتيجية المرافق الخدمية لإمارة الشارقة، والقيام بمتابعة الخدمات والإشراف على تنفيذها ومراجعة المشكلات الخدمية المتراكمة ومعالجة تداخل المسؤوليات وإزالة أي غموض أو ازدواجية في الإجراءات أو تعارض بالاختصاصات وضمان تأكيد الكفاءة والتنسيق اللازم في تزويد المرافق الخدمية.
- النظر في سرعة إنجاز البنية التحتية للأحياء السكنية والمناطق التجارية والصناعية القائمة في مختلف المناطق وما يتصل بها من خدمات وتعبيد طرقها، ومساواة مناسيب الأراضي بها مع أعمال الرصف الداخلية.
- تعزيز ومنح أولوية للشركات الوطنية في المناقصات والعقود لما يعزز الاقتصاد الوطني.
- التنسيق مع القيادة العامة لشرطة الشارقة للوقوف على كافة العوامل المسببة للازدحام والحوادث لاختيار أفضل الحلول والمشاريع التي تضمن انسيابية الحركة مع ضرورة العمل على تخصيص أماكن بارزة في كافة الطرق لعبور المشاة وبناء جسور علوية للمشاة في الشوارع الحيوية والمزدحمة، والعمل على توسعة الشوارع الخاصة بمداخل ومخارج الإمارة، وإضافة مسارات أخرى لكافة الطرق المؤدية إلى المدارس والمساجد وإيجاد مواقف للطوارئ.
- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص عند وضع المعايير الهندسية للمشاريع الحكومية والبنية التحتية والصالات والمجمعات الرياضية وكذلك الطرق الخارجية والداخلية.
- أهمية العمل على استكمال متطلبات البنية التحتية في مناطق (حي الجامعة -البراحة -الساف) وكذلك الأحياء القديمة في مدينة كلباء.
- العمل على إحلال الجسور القديمة بأخرى حديثة تواكب التطورات العمرانية وتراعي انسيابية الحركة المرورية، ومعالجة الانخفاضات في بعض الشوارع العامة على سبيل المثال لا الحصر تقاطع مسجد الصحابة بالشارقة، مع العمل على إزالة الحواجز الاسمنتية القديمة والتي لازالت قائمة وتتسبب في

عرقلة السير وتشويه المنظر العام بالرغم من انتهاء المشاريع، مع العمل على وضع حواجز أمام الارتفاعات الجبلية المحاذية للطرق تمنع من الانهيارات الجبلية.

- إعادة تقييم نظام الإشارات المرورية في إمارة الشارقة ونقل غرفة التحكم بها إلى القيادة العامة لشرطة الشارقة، مع الأخذ في الاعتبار العمل بنظام إشارات المرور الرقمية لما لهذا النظام من فوائد إيجابية في ضبط وتسيير الحركة المرورية.
- السعي للتنسيق مع جهات الاختصاص نحو إنشاء مواقف متعددة الطوابق في الأحياء المكتظة وعند المساجد والجهات الحكومية والأسواق للقضاء على مشكلة نقص المواقف العامة.

دائرة الموانئ البحرية والجمارك

- العمل على تطوير نظم عمل الدائرة وأهمية تطبيقها لمختلف التكنولوجيا الإلكترونية لتسهيل كافة الأعمال أمام الشركات المحلية والعالمية، واستيعابها لحركة التجارة المتزايدة على موانئ الشارقة، وتداول البضائع بمختلف أنواعها وصولاً إلى ما تقدمه من خطط وبرامج تسهم في الارتقاء بالخدمة الجمركية إلى أفضل المستويات العالمية لدعم الاقتصاد المحلي والوطني.
- مواصلة خطط الدائرة في التوطين وتأهيل الكادر العامل في مختلف الإدارات والأقسام بالخبرات والكفاءات، مع استحداث كادر وظيفي ومالي محفز لقطاع التفتيش والتثمين الجمركي لوقف تسرب الكوادر البشرية المواطنة المؤهلة والتي تعد خط الدفاع الأول لمنافذ الإمارة.
- استخدام التقنيات الحديثة في التفتيش على مختلف الواردات إلى الإمارة للتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية، ومراقبة المخلفات الصناعية (السكراب) لضمان خلوها من الإشعاعات والاستعانة بجهات الاختصاص في الدولة إذا لزم الأمر.
- أهمية إنشاء مقر متكامل للدائرة يفي بمتطلبات أعمالها ويؤمن للمستثمرين المتعاملين معها إنجاز معاملاتهم، مع التوجه بسرعة دراسة كافة الآليات اللازمة لتطوير مرافق الدائرة من موانئ ومواقع جمركية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
- النظر في نقل المنطقة خاصة للحاويات لتكون بعيدة عن المناطق السكنية والمدارس.
- الاهتمام بالسياحة البحرية، وتوفير مختلف الخدمات والصالات اللازمة لاستقبال المسافرين والعمل على تسهيل إجراءات تنقلهم.

هيئة الشارقة الصحية

- الإسراع في صياغة استراتيجية واضحة لمنهج عمل الهيئة مع وزارة الصحة تحدد مختلف الاختصاصات وآليات التعاون والشراكة في رفع مستوى الخدمات الصحية لاسيما في أوجه الرقابة، والتقييم على القطاع الطبي والترخيص لعياداته وكوادره بجانب إعداد الهيكل التنظيمي للهيئة والذي يمكنها من أداء مختلف اختصاصاتها ويوفر لها الكادر البشري اللازم للمرحلة المقبلة.
- دراسة ضم مواطني إمارة الشارقة إلى منظومة التأمين الصحي من الذين لم تشملهم مظلة التأمين، وبحث مدى إعفائهم أو تحميلهم جزء من الرسوم التي تسددها حكومة الشارقة لشركة التأمين قياساً بقيمة التأمين المُقرر للموظف المواطن بحكومة الشارقة مع مطالبة المجلس الاستشاري في مدى إمكانية إنشاء شركة وطنية للتأمين الصحي تعود ملكيتها لحكومة الشارقة.
- دعم ميزانية الهيئة لتضطلع بالأدوار والمهام المنوطة بها للارتقاء بمستوى قطاع الخدمات العلاجية في جميع مناطق الامارة وفق أفضل الممارسات والمعايير الطبية في هذا المجال.
- تفعيل المادة الثانية من المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 2010 م بشأن إنشاء الهيئة وتمتعها بالأهلية القانونية الكاملة للتصرف في جميع شؤونها، ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وذلك لمباشرة دورها في استقطاب الكفاءات المتخصصة لإنجاز مهامها في سائر أعمالها.
- الإسراع في المراحل المعتمدة لإنجاز مدينة الشارقة للرعاية الصحية والتنسيق مع جهات الاختصاص في الإمارة لتوفير مختلف الخدمات اللازمة لتنفيذ المدينة الصحية.
- إلحاق عيادات البلديات بالإمارة مع ميزانياتها إلى الهيئة لتقوم بدورها في تقديم وتطوير تلك الخدمات الصحية والكشوف الطبية كجهة طبية مختصة.
- قيام الهيئة بتفعيل اختصاصاتها في مجال الرقابة على المستشفيات العامة والخاصة، ووضع الخطط لتوفير الكوادر اللازمة والعيادات والأقسام والتخصصات الآنية وفق آليات تضمن الجودة والتطور الدائمين في مختلف الخدمات الصحية.
- إنشاء مستشفى متخصص مزود بالأجهزة الحديثة والكادر الطبي وفق أرقى المعايير العالمية ملحق به قسم متطور في خدمات الحوادث والطوارئ والتروما ومركز للعزل الصحي وجميعها تتسع لعدد كبير من الغرف والأسر لاستقبال مختلف الحالات من أبناء الإمارة والمدن المجاورة، وإنشاء مركز للبحث العلمي

في المجال الطبي يعنى بدراســة وبحث كافة الظواهر والأمراض المختلفة لاســيما الوراثية ويزود بكادر مؤهل ومتخصص مع تبني الهيئة لمشروع خاص بتطوير الاسعاف في الإمارة.

- دراسة إنشاء أفرع للمستشفى الجامعي ومستشفى الأسنان في المنطقتين الوسطى والشرقية ليقدما خدماتهما في مجال الرعاية الصحية لمختلف القاطنين في تلك المناطق التابعة لإمارة الشارقة.
- دراسة إنشاء مستشفى متخصص للولادة في المنطقة الشرقية.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2013م بشأن الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2013م

- التأكيد على الهيئات والدوائر بضــرورة الالتزام بتوجيهات وتعاميم دائرة المالية المركزية بشــأن رفع موازناتها التقديرية في الوقت المحدد لها، وذلك حتى يتسنى إصدار الموازنة العامة في بداية السنة المالية.
- دراسة أسباب عدم دقة تقديرات الموازنة التي تقدمها بعض الجهات وعدم استخدامها لنسب كبيرة من مخصصات موازناتها المالية للعام الماضي، وتوجيهها بمراعاة الدقة في إعداد موازناتها وربط ذلك بمدى تحقيق تلك الجهات لأهدافها.
- ضــرورة العمل على قياس مدى كفاءة أداء الهيئات والدوائر الحكومية في تحقيق الأهداف المنوطة بها والتي تساهم في التنمية المستدامة في الإمارة، وذلك بمتابعة البرامج والأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات من خلال موازنة الأنشطة والنتائج التي تبنتها دائرة المالية المركزية.
- دراسة مسببات العجز في موازنة الدوائر اللامركزية مثل: (دائرة موانئ الشارقة، ودائرة الطيران المدني). وكذلك العجز في موازنة بعض الهيئات المســتقلة مثل: (المنطقة الحرة لمطار الشــارقة، وهيئة مطار الشــارقة الدولي، والمنطقة الحرة بالحمرية، وهيئة الإنماء التجاري والســياحي) ذات الطابع الإيرادي والاقتصادي والعمل على معالجتها.
- دراسة إمكانية تقييم الجهات والدوائر ذات الاختصاصات والأنشطة المتشابهة والنظر في إعادة هيكلتها، وذلك بهدف تحسين الأداء وتقليل المصروفات والتكاليف.

الفصل التشريعي الثامن

دور الانعقاد العادي الأول

- أهمية وضع خطة استراتيجية للمرحلة المقبلة تتيح استحداث وظائف إضافية للمساجد لتوفير مؤذن وإمام لكل مسجد علاوة على طرح كادر خاص وبرؤية متكاملة لتوطين مهنتي الإمام والمؤذن تتيح استقطاب طلبة الثانوية العامة وخريجي الجامعات في التخصصات الشرعية واستيعابهم في الدائرة على درجات مالية محفزة ووضع سلم للترقي.
- طرح برامج ودبلومات تؤهل المواطنين لشغل الوظائف المتاحة بالمساجد وترتقي بجهود العاملين وتتيح توفير البدلاء إذا ما استدعت الحاجة والعمل على التنسيق في ذلك مستقبلاً مع الجامعة القاسمية.
- الاهتمام بإتقان اللغة العربية لاسيما للأئمة والمؤذنين من غير العرب.
- إجراء الإحلال أو الصيانة بصورة عاجلة وشاملة لكافة المساجد لاسيما مساجد الأحياء والتي انتهى عمرها الافتراضي بشكل يتيح المرور الدوري عليها وتوفير الكوادر الكافية والمؤهلة للقيام بتلك الأعمال ومتابعتها.
- التأكيد على تبني الدائرة لفعاليات وأنشطة وبرامج تُجسد من مكانة الشارقة التي أهلتها لتكون عاصمة للثقافة الاسلامية لعام 2014م، والاستفادة من تعزيز تاريخ إمارة الشارقة ومساجدها التي تجاوزت الألف مئذنة لتكون منارة علم وإشعاع حضاري وليست أماكن للعبادة فقط.
- أهمية إنشاء مركز للعناية بالمسلمين الجدد وتثقيفهم ومتابعة رعايتهم، مزوداً بالكوادر المؤهلة والإصدارات المتنوعة بشتى اللغات ويتبع الدائرة.
- وضع خارطة إلكترونية لمواقع المساجد والمعلومات الخاصة بها وخدماتها على نظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع دائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية.
- تكثيف البرامج الدعوية والدروس الشرعية في كافة المساجد خاصةً تلك التي تتناول مختلف القضايا الأسرية وتحث على الآداب والحفاظ على العبادات والسنن وتعزيز قيم الانتماء للوطن والولاء لقيادته.
- تنفيذ كافة التطبيقات الذكية الخاصة بتوفير الطاقة وترشيدها في المساجد من حيث التبريد واستهلاك المياه واستخدام المبردات والسخانات في مياه الوضوء علاوة على أنظمة الصوت الحديثة التي تمكن المصلين داخل وخارج المسجد من الاستماع للإمام في الصلاة والخطب بكل وضوح.
- توفير الخدمات الضرورية في مقابر الإمارة وخاصةً مقبرة الصناعية بمدينة الشارقة مع مراعاة الازدحام المروري وتوفير الإنارة اللازمة بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

دائرة الثقافة والإعلام

- صدر المرسوم الأميري رقم (20) لسنة 1981م بشأن تأسيس دائرة الثقافة والإرشاد في إمارة الشارقة محدداً واجبات الدائرة في جوانب الثقافة والرياضة والسياحة والإعلام وغير ذلك من الاختصاصات، إلا أنه صدرت بعد ذلك عدة مراسيم من صاحب السمو حاكم الشارقة أُسندت فيها اختصاصات الدائرة لجهات أخرى كمجلس الشارقة الرياضي وهيئة الانماء التجاري والسياحي ومؤسسة الشارقة للإعلام وهيئة الشارقة للكتاب وعلى ضوء هذه المتغيرات نوصي باستصدار أداة قانونية تحدد الواجبات والاختصاصات التي تمارسها الدائرة فعلياً متضمنة التوجيهات التي يصدرها صاحب السمو حاكم الشارقة بين الفينة والأخرى، ويوضع في الاعتبار مسمى يتفق مع الأداة القانونية المنظمة للدائرة من حيث الأنشطة والواجبات.
- العمل على تأهيل قيادات في الصف الثاني والثالث للقيام بمهام الدائرة.
- إحياء الفنون الشعبية بنمطها الأصيل ومراعاة المحافظة عليها، وتأهيل مقدمي البرامج التراثية والمعنيين في طرح المفردة التراثية، وتشجيع الأجيال على ممارستها بالتنسيق مع وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع والجمعيات المتخصصة والمدارس.
- إعادة دراسة الجوائز التي تنظمها الدائرة سنوياً لتطويرها وفق ما يفرضه المشهد الثقافي ومتغيراته عبر بحث مدى الإقبال والإحجام عنها دورياً، ومراعاة تشجيع المواطن على المشاركة بها مع أهمية التسويق لها عبر كافة الوسائط المتاحة لزيادة الاقبال عليها محلياً ودولياً.
- العمل على إشراك المجتمع بجميع مؤسساته الحكومية والمدنية في الأنشطة التي تنظمها الدائرة في جميع فعالياتها وأيامها، والاقتراب من الجمهور ومحاكاة تطلعاته وأذواقه حتى لا تقتصر الفعاليات بحضورها على فئة محدودة (النُخب) وصولا إلى الحضور الثقافي المستدام.

دائرة شؤون الضواحي والقرى

- العمل على إعداد خطة استراتيجية تمكنها من تحديد رؤيتها وبرامجها وأعمالها بجانب إعداد هيكل تنظيمي متكامل يجسد في إداراته وأقسامه ما تتطلع إليه الدائرة من مباشرة اختصاصاتها.
- تفعيل مذكرات التفاهم لخدمة الأسر بالتعاون مع الدوائر والجهات المعنية ومعالجة الظواهر الاجتماعية والسلوكية الدخيلة بعد دراستها ووضع الحلول الفاعلة والخطط الوقائية لمنع انتشارها.

- استثمار طاقات ومهارات أهالي الضاحية عبر إشراك ذوي الخبرة والمتقاعدين والشباب في الأعمال والبرامج التي تقوم بها المجالس لخدمة أحيائها في كافة المجالات ووضع الأطر اللازمة لحل كافة المشاكل الأسرية بسرية تامة مع أهمية إدخال العنصر النسائي في عضوية مجالس الضواحي.
- تدعيم أوجه التواصل الإعلامي بين الدائرة ووسائل الإعلام ووضع خطط للتسويق الإعلامي والإعلاني والتعاون مع مؤسسات الإعلام وتطويع وتطوير شبكات التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للدائرة بإضافة عدد من الخدمات المباشرة للاستفسارات وتلقي المقترحات والطلبات وحل المشاكل.
- إعادة النظر في خدمة توفير خيم أكبر للعزاء من خلال شركات متخصصة في هذا المجال لتوفير الخدمات الضرورية لها وتسهيل الإجراءات والتصاريح اللازمة بشأنها.
- العمل على استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل بالدائرة والمجالس لما لها من دور هام في تدعيم منظومة العمل.

الأمانة العامة للأوقاف

- إنشاء مجلس إدارة يرأسه الرئيس وعضوية عدد من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الشرعي والاقتصادي تكون مهمته وضع الأنظمة واللوائح والسياسات العامة لنمو الوقف والاستثمار التي تمكن الأمانة من مباشرة مهامها ومسؤولياتها.
- إعادة دراسة وتخفيض النسبة المحددة للاقتطاع من عوائد الوقف فيما يتعلق بإعادة الإعمار (النسبة الحالية 50%)، وبحيث تكون مختلفة من مشروع لآخر وحسب عمر الوقف مع الحصول على موافقة القاضي في المحكمة الشرعية لكل حالة بحالتها وكما ورد في المادة (17) من القانون رقم (4) لسنة 2011م في شأن الوقف في إمارة الشارقة.
- إحالة إدارة الوقف إلى مكاتب عقارية وطنية مع إبقاء النظارة على الوقف للأمانة العامة للأوقاف لما لذلك من توفير في مال الوقف.
- العمل على تطوير وتنويع موارد الوقف واستثماراته بما يكفل استمرارها ونموها عبر الاستعانة بشركات استثمارية متخصصة.
- تطوير إجراءات التواصل مع الواقفين الحاليين والمحتملين من خلال قنوات الاتصال المختلفة وتوعيتهم بشكل مستمر وتلبية متطلباتهم واشتراطاتهم، مع التركيز على التوعية الشاملة للمجتمع بمفهوم الوقف وأنواعه وفوائده وإشراك كافة فئات المجتمع وخاصة طلبة المدارس والجامعات.

- تكليف دائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالإسراع في تعديل التشريعات والقوانين المنظمة لها بما يضمن منحها الصلاحيات الكاملة لأداء أعمالها والقيام بمهامها على الوجه الأكمل.
- استقطاب وتطوير الكادر الفني وزيادة قيمة العلاوة الفنية لجذب الكوادر الفنية المتخصصة.
- تحديث البنية التحتية التقنية لدائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية وإعادة هندسة الإجراءات في الدوائر الحكومية مع قيام الدائرة بقياس مؤشرات أداء الجاهزية الإلكترونية للدوائر الحكومية على أن يرد ذلك الالتزام في مشروع القانون الخاص بالدائرة مستقبلاً.
- التأكيد على اعتماد مركز الشارقة للاتصال كمركز اتصال وحيد للإمارة عن طريق توحيد الأرقام المجانية والخدمات المقدمة للدوائر الحكومية عبر هذا المركز.
- إلزام الدوائر الحكومية في الانخراط بمنظومة الشبكة الحكومية الموحدة فوراً وفق العقود المبرمة والمدة الزمنية المحددة خاصة مع هيئة كهرباء ومياه الشارقة وفق جدول زمني محدد ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي من قبل مدير عام الدائرة.
- إشراك الدائرة كطرف ثالث في كافة التعاقدات والاتفاقيات التي تبرمها دوائر وهيئات حكومة الشارقة في مجال التقنيات وفي مجال عقود الشراء أو الصيانة أو استبدال النظم الإلكترونية وإشرافها على كافة المعارض والمشاركات الخاصة بهم والتمثيل الداخلي والخارجي بالتنسيق مع الدوائر في المعارض والمؤتمرات المتخصصة.
- إنشاء بوابة نظام الدفع الإلكتروني لكافة الخدمات في هيئات ودوائر حكومة الشارقة لتسهيل تحصيل دفع الرسوم باعتبار تلك الخدمات المحرك الرئيس لنجاح التحول إلى الحكومة الإلكترونية.
- إلحاق أقسام الحكومة الإلكترونية في التكنولوجيا والمعلومات في الدوائر الحكومية فنياً لدائرة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتسهيل عملية التواصل المباشر وقياس الأداء والتطوير على أن تبقى تلك الأقسام مرتبطة إدارياً بالجهات التي تعمل بها.
- العمل على إنشاء أو إيجاد مقر مناسب للدائرة لتمكينها من تأدية أعمالها وتحقيق أهدافها.

- تشكيل لجنة عليا للتوطين في الإمارة تضم جميع الجهات المعنية لوضع سياسة وإجراءات واستراتيجية للتوطين على مستوى إمارة الشارقة وتتولى اللجنة التنسيق مع الجهات المعنية على المستوى الاتحادي في الدولة.
- إعادة النظر في بعض الدرجات الوظيفية للعاملين على ملاك حكومة الشارقة وتسكينهم على الدرجات المناسبة ووفق تخصصاتهم وخبراتهم ودرجاتهم العلمية.
- استحداث جائزة تعنى بتشجيع التميز والتنافسية بين الدوائر والموظفين وتتيح في فئاتها رفع الأداء العام وتأهيل الكوادر البشرية للابتكار والإبداع وأن يتم تطبيق نظام المتسوق السري بشكل موازٍ لجائزة التميز في الحكومة الاتحادية.
- العمل على توطين كافة وظائف المفتشين والمراقبين والاستفادة من خبرات المتقاعدين وإلحاقهم كمتعاونين في الوظائف المتاحة بدوائر وهيئات حكومة الشارقة.
- ضرورة إعداد مؤشرات القياس العام للرضا الوظيفي ودراسة نتائجه بعد إجراء الاستبانات اللازمة بصورة دورية واتخاذ القرارات الداعمة لرفع نسب الرضا الوظيفي العام علاوة على قياس رضا المتعاملين وذلك بالتعاون مع دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية.
- طرح برامج تأهيلية وتدريبية إلزامية لكافة الموظفين بشكل لا يقل عن دورتين سنوياً وبالأخص في مجال تطوير الذات والتعامل مع الجمهور وغيرها من البرامج المهنية والإبداعية، وربطها بالتقييم السنوي وتقارير الكفاءة الوظيفية.
- التشجيع على تمكين كافة العناصر البشرية في حكومة الشارقة من استكمال دراساتها الجامعية والعليا لاسيما في التخصصات الضرورية وتقديم كافة السبل لتفوقها ونجاحها الوظيفي والأكاديمي، وقيام دائرة الموارد البشرية بالتنسيق مع الدوائر الأخرى على توفير منح دراسية للموظفين المواطنين في حكومة الشارقة ووفق الضوابط المعمول بها في الإمارة.
- إلزام القطاع الخاص العامل في إمارة الشارقة برفع نسب التوطين وخاصة في قطاع البنوك والتعليم الخاص والتأمين والسياحة وغيرها، وتحديد حد أدنى يتزايد مع مرور السنوات بالتنسيق مع الجهات المعنية ومنح الشركات التي لها إقبال على توطين الوظائف أولوية في كافة التعاقدات مع حكومة الشارقة.
- التنسيق مع هيئة التأمينات والمعاشات الاجتماعية لافتتاح فرع لها في مدينة الشارقة وذلك لتقديم خدماتها لكافة المتقاعدين من الإمارة.

- إنشاء خطة مستقبلية مسبقة لمعالجة الحالات الطارئة لرحلات الطيران المحولة من الأماكن المجاورة للإمارة.
- وضع مخطط شامل واستراتيجية محددة للارتقاء بمطار الشارقة الدولي تهدف إلى إجراء توسعات ضخمة لمبنى المطار الحالي لرفع طاقته الاستيعابية مع إدخال أحدث الإمكانيات التكنولوجية المستخدمة في عالم الطيران والنقل الجوي لاستقطاب كبرى الشركات العالمية، على أن تكون هناك خطة أخرى تتزامن مع خطة توسعات المطار الحالي وتتمثل في إنشاء مطار جديد مجاور للمطار الحالي في المساحات الداخلية الخالية بكافة المرافق والأقسام الجديدة ويكون هناك ربط بين المطار الحالي والمطار الجديد بأسلوب حديث ومتطور وفق أحدث المعايير العالمية في هذا المجال على أن يخصص للطيران الأجنبي، وإمكانية طرحها كفرصة استثمارية أمام الشركات العالمية دون أن تكلف الحكومة مبالغ ضخمة.
- دراسة وتحليل كافة العقود السابقة لاسيما طويلة الأمد والتي تم إبرامها بين دائرة الطيران المدني سابقا وعدد من الشركات العاملة ومدى مردودها على الحكومة.
- إنشاء معهد خاص أو إبرام اتفاقيات مع كليات ومعاهد جامعية لتخريج كادر وطني يواكب ويناسب أعمال المطار ويسهم في التحول التدريجي نحو التوطين.
- إنشاء مبنى أو صالة للمسافرين داخل مدينة الشارقة لتسهيل وسرعة إنهاء إجراءات السفر والشحن وإصدار بطاقة صعود الطائرة لتخفيف الازدحام والضغط على المبنى الحالي، على أن يحتوي هذا المبنى على مقر لشركات الطيران ووكالات السفر والسياحة وغيرها من الشركات الإدارية التابعة للمطار.
- تنفيذ دراسات دورية لرضا العملاء ومستوى جودة الخدمات المقدمة لشركات الطيران والمسافرين وبمختلف الوسائل والطرق واتخاذ الإجراءات اللازمة للارتقاء بخدمات المطار.
- العمل على تطوير وتفعيل إدارة التسويق التجاري ومدها بالخبرات اللازمة من خلال فتح بعض الشواغر الفنية والتقنية المتخصصة من دائرة الموارد البشرية ودعمها ببعض الحوافز والامتيازات للقيام بدورها في العمل على تفعيل الجانب التجاري والتسويقي من خلال استقطاب شركات دولية جديدة ومنحها امتيازات لتسيير رحلاتها لمطار الشارقة.
- إجراء دراسة للتحقق من جدوى وإمكانية ومزايا إنشاء شركة حكومية مساهمة تكون المظلة المشرفة والمنتفعة من منشآت المطار وتعمل على تطويره.
- التأكيد على توصية المجلس السابقة بشأن فصل المغادرين عن القادمين في صالات المطار.

الفصل التشريعي الثامن

دور الانعقاد العادي الثاني

دائرة الطيران المدني

- تهيئة الموارد البشـــرية الوطنية في خدمة الوظائف الفنية والتقنية في كافة الأمور الملاحية واســـتيعاب الخريجين وتأهيلهم وتدريبهم للعمل بالوظائف المتاحة بالدائرة.
- تأهيل وتطوير البنية التحتية واللوجستية لمطار الشارقة الدولي بما يساهم في استقطاب شركات ملاحية جديدة للعمل في المطار ومنحها ميزات تشجعها في تسيير رحلات منتظمة من مطار الشارقة ومراعاة فتح المجال للطيران الخاص وتوفير الخدمات الملحقة بخدماته.
- تنســيق الجهود مع جهات الاختصــاص لتســهيل أذونات الدخول للقادمين عبر مطار الشــارقة الدولي والناقلات الجوية للإمارة لتحقيق النمو السياحي.
- العمل على تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وفق المعايير العالمية لتســهيل تقديم الخدمات الذكية للمتعاملين في الدائرة.
- إعادة النظر في رسـوم المغادرة والتنسـيق مع جهات الاختصـاص لتخصـيص جزء منها في تطوير خدمات مرافق المطار.
- العمل على استمرار رفع الجاهزية الدائمة والفورية لتوفير الأمن والسلامة والأطقم المتخصصة لاسيما في مجالي الإطفاء والإسـعاف لسـرعة التدخل وخاصـةً للحالات الطارئة والكوارث بالتنسـيق مع الدوائر ذات الاختصاص.

دائرة شؤون البلديات والزراعة

- في ظل القوانين والمراسيم السارية في هذا المجال ضرورة العمل على استصدار تشريع ينظم العلاقة بين دائرة شـؤون البلديات والزراعة والمجالس البلدية والبلديات وإعادة مراجعة هذه التشـريعات بما يحقق الصالح العام.
- التنســيق مع مجلس التخطيط العمراني في إدراج المشــاريع المخصــصــة للبلديات للانتهاء من المخطط النهائي للإمارة.
- ســرعة إنجاز مشــاريع الصــرف الصــحي لمختلف المناطق والأبراج الســكنية التجارية ومســاكن الأحياء والمناطق الصناعية.

- سـرعة الانتهاء من إنجاز مركز الخدمات الموحد لتراخيص البناء ومنح موظفيه الصـلاحيات الفنية والإدارية للمساعدة في استصدار تراخيص البناء، وعلى أن يتم ربط الدوائر ذات الصلة بنظام إلكتروني موحد لإنجاز المعاملات.
- إعادة تنظيم قانون العلاقة بين المالك والمسـتأجر في إمارة الشـارقة بما يضـمن تسـاوي الحقوق بين الأطراف، مع إعفاء المواطن من رسم تصديق عقد الإيجار السكني.
- الإسـراع في إنجاز النظام الإلكتروني الموحد بين بلديات إمارة الشـارقة لخدمة المتعاملين مع البلديات وإنجاز المعاملات إلكترونيا في وقت محدد وبإجراء واضح.
- منح المزيد من الصـلاحيات والدعم والاسـتقلال المالي لمدراء البلديات فيما يتعلق بالمشـاريع الدورية والهامة والمسـتعجلة لتسـهيل سـير العمل بين البلديات، وضـرورة توحيد الإجراءات الإدارية وفتح باب الترقيات والعلاوات للكوادر الوظيفية للحد من التسرب الوظيفي.
- التوجه نحو تنظيم طريقة لارتياد السواح والزائرين لشواطئ الإمارة وخاصة كورنيش خورفكان وتحديد أماكن للعوائل ومواقف للسيارات وتسليمها لهيئة الطرق والمواصلات ووضع أجرة للمواقف خاصة أيام العطلات والأعياد والمناسبات.
- إنشـاء وتوسـعة المقاصـب الحالية في مختلف المدن والمناطق بإمارة الشـارقة للاسـتيعاب المتزايد على خدماتها لاسيما في الأعياد والمناسبات مع ضرورة إنشاء فروع لعيادة الصحة العامة لفحص العاملين بالمنشآت الغذائية في المنطقتين الوسطى والشرقية.
- تكثيف الرقابة من قبل المفتشـين على مختلف الأسـواق لضـمان جودة المنتجات لاسـيما في أسـواق الأسماك الطازجة والمملحة والمجففة مع كافة الجهات للقضاء على ظاهرة الغش التجاري.
- تأهيل المفتشين وتدريبهم على كيفية التخاطب مع الجمهور وعلى الطريقة التي تستدعي توجيه الإنذارات وتطبيق المخالفات والغرامات مع ضـرورة عدم اسـتغلال سـيارات البلدية خارج الدوام الرسـمي لإنجاز أعمالهم الخاصة.
- إعادة تأهيل المهندسين الاستشاريين المرخصين في الإمارة ومنحهم مزيدا من الصلاحيات الفنية لصناعة شـراكة مع القطاع الخاص تسـاعد في سـرعة الإنجاز وتخفف الأعباء على الأقسـام الفنية في البلديات لاستصدار ومتابعة الأعمال الفنية والتعديلات في مراحل البناء.
- إيجاد حلول عاجلة للمنازل المهجورة في مزارع المنطقة الوسـطى والعمل على نقل الصـناعيات وسـكن العمال من المناطق السكنية إلى مواقعها المحددة وخاصة في المنطقتين الوسطى والشرقية.
- العمل على إنشاء مركز اتصال برقم موحد لخدمة الجمهور.

هيئة الإنماء التجاري والسياحي

- إنشـــاء جهة متخصـــصـــة تعنى بتنظيم الفعاليات والمهرجات بإمارة الشـــارقة لتمكين الهيئة من القيام بدورها في تعزيز مكانة الإمارة كوجهة سياحية عائلية رائدة.
- إيجاد حل لإنهاء مشكلة إصدار التأشيرات السياحية في إمارة الشارقة ومعاملة المنشآت السياحية وفق ما هو معمول به في الإمارات الأخرى، وذلك بعد أن لمس المجلس المشكلة التي تؤرق دوائر وهيئات حكومة الشارقة وتعترض مسيرة التنمية السياحية والاقتصادية جراء تلك المشكلة.
- العمل على رفع نسب المواطنين العاملين في كافة الجهات السياحية والفندقية وتأهيل الخريجين للعمل بمختلف الوظائف والمهن السياحية والترويجية مع التوسع في إنشاء فرعين للهيئة في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية.
- إيجاد تشريع لمتابعة اصحاب الرخص السياحية الرياضية والرقابة عليهم من حيث اشتراطات الأمن والسلامة وتخصيص المواقع لممارسة رياضاتهم بعيداً عن الجمهور.
- العمل على اســتقطاب المواطنين بالدولة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي للتمتع بمنتج الإمارة السياحي وتقديم العروض الترويجية الجاذبة لهم.
- وضع استراتيجية مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) لدراسة مدى حاجة مدينة الشارقة والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية خلال السنوات المقبلة من فنادق ومنتجعات سياحية تلبي الطلب عليها محليا ودولياً.
- التنسيق مع جهات الاختصاص لتفعيل تعليمات قيم الاحتشام لاسيما على شواطئ الإمارة وإبرازها في كافة المطويات الدعائية والتعريفية بالسياحة في إمارة الشارقة.
- تقييم المنشآت الفندقية والشقق المفروشة القديمة سواء بالإحلال أو التطوير بما يتلاءم مع المظهر الحضاري لإمارة الشارقة.
- حصر إصدار وتجديد الرخص السياحية للشركات الفندقية العاملة بالإمارة بمختلف متطلباتها لتكون تحت مسؤولية هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة وذلك بالتوافق مع الأنظمة المحلية والعالمية والتي تتولى من خلالها جميع الهيئات السياحية مسؤولية إصدار وتجديد الرخص السياحية وما يتبعها من إجراءات خاصة في هذا الصدد تسهل بدورها على المراجعين عملية الرجوع إلى جهة واحدة تعنى بذلك.

هيئة كهرباء ومياه الشارقة

- إعادة النظر فيما تم رفعه من رسوم توصيل وخدمات الكهرباء والماء والغاز الطبيعي للمناطق السكنية والاستثمارية لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل المواطن والمستثمر، وينبغي على الهيئة قبل وضع أي رسوم أو أجور أن تقوم بدراسات لنظم الرسوم وطرق احتسابها لما هو مطبق في إمارات الدولة.
- العمل على عدم تحصيل رسوم خدمات الهيئة مقدما لاسيما في المشاريع الاستثمارية والتي تكلف المستثمرين مبالغ مالية باهظة والاكتفاء بأخذ نسبة لا تزيد عن 10% من قيمة الرسوم المتحصلة لحين إيصال الخدمات إلى منشآتهم مع عدم إلزام المستثمرين بتوصيل عدادات المياه للمحلات التجارية التي لا يحتاج نشاطها للمياه حتى لا تكون الإمارة بيئة طاردة للمستثمرين والمطورين العقاريين.
- أهمية التزام الهيئة بتحديد وتطبيق معايير تعيين وترقية ونقل واضحة وشفافة للعاملين بالهيئة تعتمد على الكفاءة والشهادات العلمية المتخصصة والخبرة، مع التأكيد على التوطين الحقيقي للوظائف الحيوية وللصف الأول والثاني في الهيئة والمناصب الرئيسية، مع ضرورة الالتزام بتطوير قيادات مواطنة فاعلة تتمتع بالكفاءة والمحافظة على الكوادر الحالية للهيئة والابتعاد عن المركزية والانفراد بالقرار.
- المشاركة والتعاون مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية لحل مشكلة نقص المياه المحلاة، والتوسع في إيجاد منظومة لترشيد الماء بعمل محطات تعالج مياه الصرف الصحي وتستخدم في الري للحدائق والمتنزهات والأندية والأماكن الترفيهية وحدائق المنازل.
- وضع وتطبيق خطط لمشاريع الطاقة المتجددة، وتبني إنشاء محطات تبريد في مناطق الأبراج السكنية لاسيما وأن هذه المحطات توفر الكثير من الطاقة الكهربائية.
- تعزيز التعاون بين الهيئة والهيئة الاتحادية للكهرباء بشأن سرعة توصيل الخدمات للمنطقة الوسطى ومدينة دبا الحصن، وإيجاد الحلول العاجلة لمعاناة القاطنين بالأحياء السكنية من خطوط الضغط العالي القريبة لمساكنهم وخاصة في منطقة زبيدة.
- التأكيد على أهمية الالتزام بالمعايير والنظم المالية والإدارية التي تحكم إجراءات اعتماد الموردين وأن يتم ذلك وفق معايير محددة تشمل الخبرة السابقة والقدرة المالية والبشرية والكفاءة والمشاريع المشابهة مع الابتعاد عن حصرية الموردين ووضع معايير ومواصفات محددة للمواد والتجهيزات الخاصة بالتوصيلات النهائية للكهرباء.
- أهمية الالتزام بالبدء الفوري لأعمال الصيانة للمشاريع الحيوية وخاصةً المتوقفة منها منعا لتكرار انقطاع الكهرباء خلال فترة الصيف.

- تبني استراتيجية لرفع احتياطي المخزون المائي في الإمارة لسد الاحتياجات السكانية في الحالات الطارئة- لا قدر الله -.
- العمل على تشكيل لجنة خدمات من مؤسسات المجتمع المحلي والتي تعتبر الشريك الأساسي في تسهيل خدمة الكهرباء والماء في الإمارة برئاسة الهيئة وضرورة الربط الإلكتروني مع البلدية في مركز الخدمة للتسهيل على المتعاملين واختصارا للوقت.
- ضرورة التحول إلى النظام الإلكتروني واعتماد الفاتورة الخضراء كما هو متبع في بعض إمارات الدولة لسداد الرسوم والخدمات، مع ضرورة تأهيل وتطوير مهارات الموظفين في خدمة العملاء ومراكز التحصيل واعتماد مبدأ الشفافية والتواصل الدائم، وعدم اللجوء لقطع الخدمات عن المستهلك دون إشعاره أو إنذاره أو إعطائه متسع من الوقت، مع أهمية إشعار المستهلك باتخاذ إجراء القطع.

دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية

- اعتماد الهيكل التنظيمي للدائرة بناء على استراتيجية واضحة الأهداف والمحاور تتلاقى مع خطةالمركز الوطني للإحصاء والمراكز الاحصائية الدولية ورؤية إمارة الشارقة مع العمل على تعيين كوادر متخصصة في التنمية المجتمعية.
- التأكيد والإسراع في تنفيذ الربط الإلكتروني مع الدوائر الحكومية لبناء منظومة إحصائية موحدة على مستوى إمارة الشارقة وفق أفضل الممارسات والتقنيات على أن يكون الحد الأقصى للربط النهائي في مدة أقصاها سنة على أن يتزامن ذلك مع تعيين الكادر الفني اللازم.
- التعاون مع جامعة الشارقة ومؤسسات التعليم العالي وفق مذكرات تفاهم لتأهيل كادر مواطن في مجال الاحصاء والبحث الاجتماعي.
- توحيد المعايير الإحصائية بين دوائر وهيئات حكومة الشارقة للوصول إلى رقم إحصائي موحد وتبادل قواعد البيانات الاحصائية بين إمارات الدولة والمركز الوطني للإحصاء من خلال الدائرة للوصول إلى أرقام دقيقة ومعلومات مفيدة.
- ضرورة التوعية بجدية الغاية بالتعداد السكاني لكون التعداد يتبنى جميع الخطط المستقبلية للدولة وذلك لاستيعاب الأجيال القادمة من حيث التعرف على نمو السكان وتوزيعهم، ودراسة القوى البشرية، وأحوال التعليم ومشكلاته، والمتطلبات الصحية ومرفقاتها، واحتياجات السكان، ومشكلات الغذاء والزراعة، ودراسة مستوى المعيشة.

هيئة الطرق والمواصلات

- الإسراع في استصدار قانون ينظم عمل واختصاصات وصلاحيات الهيئة والهيكل التنظيمي.
- نظرا لما تعانيه الإمارة من اختناقات حالية باعتبار أن الشـــارقة منطقة وســـطية تخدم الحركة على مســـتوى الإمارات، ضـــرورة إظهار الخطط الزمنية لحل الاختناقات المرورية الآنية وعمل الإجراءات الكفيلة بحل مسببات الاختناقات.
- نقل أو إلحاق مشـــغلي وأجهزة التحكم في نظام الإشـــارات المرورية إلى غرفة العمليات بالقيادة العامة لشرطة الشارقة نظرا لما يتوافر لديها من إمكانات فنية ومراقبة تقنية متاحة بغرفة عمليات الشرطة.
- العمل على تطوير النقل البحري في الإمارة ورفع قدرته التنافســـية والحرص على تأمين أعلى مســـتوى ممكن لعوامل الأمن والسلامة الملاحية.
- باعتبار أن الطريق شـريان الحياة والهام في دورتها الاقتصـادية أهمية دعم الهيئة بالكادر الإداري والفني المتخصص القادر على التخطيط المتكامل لإنجاز هذه المهمة.
- تعميم اللوحات الرقمية في كافة التقاطعات والشوارع لبيان فترات الانتظار والمرور بجانب إنشاء لوحات رقمية في الشوارع الرئيسية لتوعية مرتادي الطرق بالإرشادات المختلفة ومواقع الزحام.
- لتطوير حركة النقل أهمية إنشاء شركة وطنية عامة تساهم الحكومة بها.
- العمل والإسراع في إنشاء المحطة الرئيسية المركزية للمواصلات بمدينة الشارقة وبكافة المحطات الأخرى في مختلف المناطق والمدن والإمارات المجاورة وفق أرقى الخدمات ووسـائل الراحة والأمان وإنشـاء محطة للنقل الدولي خارج المدينة.
- إجراء الصيانة الدورية للجسور ومسارات الوديان والعمل على إحلال الشوارع المتهالكة والجسور بأخرى حديثة مع سرعة ردم الحفر عقب انتهاء الأعمال بها.
- الإســراع بوضــع خطة مشــتركة بين الهيئة والجهات ذات العلاقة في القيام بمجالات الإســعاف والإنقاذ وخاصة على جسر الوحدة.
- السعي في تشكيل لجنة تتكون من هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة وهيئة الطرق والمواصلات في إمارة دبي وذلك لمعالجة الاختناقات المرورية بين الإمارتين ووضع الحلول المناسبة لذلك.

توصيات مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2015م بشأن
الموازنة العامة لدوائر وهيئات حكومة الشارقة عن السنة المالية 2015م

- اعتماد خطة منهجية متوسطة المدى لموازنة الإمارة تتحدد في ثلاث سنوات تمكن الدائرة من خلالها على صياغة الموازنة بصورة واضحة وتحقق الأغراض التنموية التي تنشدها في تلك الفترة فضلا عما ستحقق من استشراف لأهداف وخطط الدوائر المركزية واللامركزية بصورة منتظمة.
- استصدار تشريع ينظم الأمور المالية والمشتريات ويحقق في مواده تطوير وتسهيل عمليات الشراء في مختلف الدوائر بحكومة الشارقة.
- العمل على دعم ميزانية الإمارة وتطويرها من خلال مشاريع استثمارية رائدة كما في شركة العربية للطيران وتطرح كمساهمة عامة لمواطني الإمارة وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة.
- لوجود عجز سابق لدى شرطة الشارقة وصل إلى 30 % في عام 2013م وفي العام الماضي بلغ 17 % من الموازنة العامة، نقترح فتح المجال لتملك الأرقام المرورية في إمارة الشارقة وتوفير موارد مالية لدعم موازنة مرفق الشرطة.

الفصل التشريعي التاسع

دور الانعقاد العادي الأول

- ضرورة الإسراع بإصدار قانون جديد ولائحة تنفيذية ينظم عمل الدائرة ويحدد اختصاصاتها وأهدافها وصلاحياتها ومهامها وواجباتها وعلاقاتها بالدوائر ذات الصلة لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه.
- الالتزام بالجدول الزمني المحدد للانتهاء من إنجاز الحدائق العامة وحدائق الأحياء السكنية والألعاب لذوي الاحتياجات الخاصة وفق اشتراطات الصحة والأمن والسلامة عالية الكفاءة خصوصا المتعلقة بالمماشي المطاطية والأجهزة الرياضية المختلفة في كافة مدن ومناطق الإمارة.
- وضع برنامج زمني لاستقطاب أصحاب الخبرة من المواطنين وخريجي جامعة الشارقة والجامعات والكليات بالدولة في التخصصات الهندسية والفنية النادرة والمطلوبة للدائرة لرفع نسب التوطين بالتعاون مع الجهات المختصة بالتأهيل والتوطين.
- تطوير الخطاب الإعلامي الموجه للرأي العام بشأن حالة المشاريع وجدولتها خصوصا المرافق الخدمية التي يتم تنفيذها أو الجاري تنفيذها أو المتوقعة أو المؤجلة، والعمل على تحديث حالتها.
- الإسراع في تنفيذ أندية الفروسية في كلباء وخورفكان ومليحة وسوق الخضار والفواكه بالحمرية والمنطقة التراثية بالبطائح ومليحة.
- دراسة استحداث آلية واعتمادها لمعالجة تراكم الدفعات المتأخرة للمقاولين في حال التزامهم بمراحل التسليم.
- الاستعجال في تنفيذ شبكة الصرف الصحي في كافة مدن ومناطق الإمارة والواقعة ضمن اختصاصات الدائرة بالتنسيق مع كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة.
- إعادة النظر في إنشاء سوق المواشي والأغنام المزمع تنفيذه في منطقة الرقعة الحمراء، وذلك لقربه من الأحياء السكنية والتنسيق مع دائرة التخطيط والمساحة لنقله إلى موقع آخر في إحدى الضواحي البرية.
- ضرورة العمل على الصيانة التطويرية الخاصة بالأندية الرياضية بالتركيز على نادي الخليج ونادي دبا الحصن خصوصا والأبنية الثقافية مثل المركز الثقافي في كلباء وخورفكان ومركز سجايا ومركز طفل كلباء ومراعاة الأندية الأخرى ضمن جدول زمني واضح.
- تحديث الشروط الفنية الخاصة بمواصفات إنشاء المباني الحكومية والمرافق العامة والمتعلقة بتسهيلات استخدام المباني لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
- استحداث نظام دوري ثابت للقيام بالصيانة الوقائية للمباني الحكومية والمرافق العامة وحصر المباني التي تحتاج إلى صيانة في الوقت الحالي.

- الالتزام بالمعايير المعتمدة لبرنامج الشارقة مدينة صحية وتطبيقها على الحضانات في المدارس والجهات المختلفة.
- قيام الدائرة بدورها في تسوية الأراضي السكنية والطرقات الواقعة ضمن اختصاصاتها.
- العمل على تطوير مهارات موظفي الدائرة كل في مجاله عبر إشراكهم في برامج مهنية متخصصة، والاطلاع قدر المستطاع على التجارب المشابهة لمجال عملهم على المستوى المحلي والإقليمي.
- إنشاء فرع لدائرة الأشغال العامة في المنطقة الوسطى.

القيادة العامة لشرطة الشارقة

- لأهمية البعد الأمني المشترك ما بين عمل الدوائر الحكومية والمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ومجلس التخطيط العمراني نرى ضم القيادة العامة لشرطة الشارقة لعضوية المجلسين.
- تفعيل المادة (63) من قانون السير والمرور الاتحادي وخصوصا فيما يتعلق بإعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة وحاملي بطاقة الشؤون الاجتماعية من رسوم تسجيل وترخيص المركبات.
- دراسة تعديل قانون أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة بما يتيح لخريجي الأكاديمية ضم مدة دراسته إلى الخدمة أسوةً بالعديد من الكليات الشرطية بالدولة.
- نظراً لازدياد جريمة استخدام السلاح الأبيض يوصي المجلس باستحداث قانون محلي يجرم استخدامه لحين صدور القانون الاتحادي.
- عدم تضمين السوابق القضائية في شهادة إثبات الحالة الجنائية بعد حصول صاحبها على حكم رد الاعتبار.
- دراسة إنشاء شركة وطنية تتبع القيادة أو تحت إشرافها لتقديم الخدمات الأمنية من خلال استقطاب الخبرات من المتقاعدين العسكريين وأبناء المواطنات وغيرهم .
- إنشاء مختبر جنائي بمواصفات دولية معتمدة وبكادر بشري مؤهل وكافي لمباشرة أعماله ويواكب مستحدثات الجريمة العصرية.
- إعادة النظر في آلية محاصصة المقاعد المخصصة لمنتسبي أكاديمية العلوم الشرطية ما بين مدن ومناطق الإمارة.
- دراسة استحداث نظام لإعفاء قائدي المركبات أو إلغاء مخالفاتهم والذين لم يرتكبوا مخالفات مرورية خلال مدة زمنية تحددها شرطة الشارقة تحفيزا لهم.

- ضـرورة تفعيل منهجية الإعلام الأمني في التسـويق لخدمة (نجيد) من خلال التطبيقات الذكية ووسـائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمقروء والمسموع.
- دراسة مساواة الكادر المحلي مع الكادر الاتحادي في البدلات والعلاوات بين الكادرين.
- استحداث مركز شرطة شامل يقدم خدماته لمطار الشارقة الدولي وهيئة المنطقة الحرة بالمطار.
- استحداث برنامج استقطاب لسد احتياجات القيادة العامة من الموارد البشرية والتخصصات الفنية والمهنية لمواكبة التوسع الذي تشهده الإمارة وتحقيق أهداف وزارة الداخلية في تعزيز الأمن والأمان.
- ضرورة استحداث نقاط للإسعاف والإنقاذ البحري على كافة شواطئ الإمارة نظراً لازدياد حالات الغرق.
- أهمية إيجاد البديل أو التعاقد مع جهة أخرى لتقديم العلاج لأفراد أسـر العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة في الخدمات الطبية بعد أن تم إيقافها.
- ضـرورة الاسـتعجال في تغطية المنافذ الحدودية للإمارة (كلباء، دبا الحصـن) بتركيب الأجهزة القارئة للوحات المركبات والكاميرات الأمنية لمراقبة وتتبع الوضع الأمني.
- إعادة تقييم خدمات سـاعد والإسـعاف الوطني بما يحقق الهدف من مؤشـر مُعدل الاسـتجابة لحالات الطوارئ أو إنشاء جهاز مماثل يدعم الخدمات المقدمة.
- أهمية التوسـع في إنشـاء قرى تسـجيل وفحص المركبات الخفيفة والثقيلة في مختلف مدن ومناطق الإمارة بما يراعي كثافة المركبات على أن تعمل خلال الفترتين الصباحية والمسائية.
- تنظيم استخدام الدراجات الترفيهية وفق آلية تلزم ترخيصها بالسجل المروري.
- وضـع ضـوابط على حركة صـهاريج نقل المشـتقات البترولية التي تقوم بتزويد محطات الوقود والتزامها بحركة السير المطبقة على وسائل النقل الثقيلة الأخرى أثناء فترة الذروة.
- إعادة تفعيل خصـم المخالفات المرورية بنسـبة 50% لإتاحة الفرصـة لقائدي المركبات من تسـديد المخالفات المتراكمة وتعديل أوضاعهم.
- دراسة إصدار قرار من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة بشأن فرض رسم تحت مسمى (درهم الوقاية والأمن) على جميع المعاملات المقدمة من الشـركات التجارية لدى الدوائر المحلية ويعود حصـيلة هذا الرسم إلى ميزانية شرطة الشارقة لدعم خدماتها الأمنية.
- أهمية تنسيق القيادة العامة لشرطة الشارقة مع مكتب احترام ثقافة القانون للقيام بجلسات توعوية في مجالس الضواحي والمجالس الموجودة في الإمارة.

الفصل التشريعي التاسع

دور الانعقاد العادي الثاني

- لتعزيز مكامن القوة في اقتصـــاد الإمارة يتطلع المجلس إلى زيادة التنســيق المشــترك مع الجهات ذات العلاقة في القطاع الاقتصادي بالتكامل مع المجلس الاقتصادي لإمارة الشارقة، وذلك لضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفق مؤشرات دولية معتمدة تضمن بيئة اقتصادية جاذبة.
- تطوير سـياسـات وأعمال واختصـاصـات الدائرة بما يحقق الاسـتدامة والتركيز على مخرجات التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات الاقتصادية ذات العلاقة وفق مؤشرات معتمدة في الدولة.
- تطوير الربط الإلكتروني الشـامل مع الجهات المعنية لتحقيق سـرعة وجودة الإنجاز في تقديم الخدمات الإلكترونية والذكية.
- تطوير الخدمات المقدمة للمســتثمرين ورجال الأعمال التي تقوم بها الدائرة لزيادة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها في القطاعات الاقتصادية وفق مؤشر تدفقات الاستثمار المعتمد في الدولة.
- إعادة دراسـة الرسـوم المفروضـة وفق اللائحة المعتمدة على المؤسـسـات بكافة أشـكالها التجارية والمهنية والصناعية في المدن والمناطق التابعة للإمارة كالمنطقة الوسطى والشرقية مما يسهم في جذب المستثمرين ويعزز جاذبيتهم في الإمارة.
- تقديم حوافز لرخصـــة اعتماد تتيح للراغبين المدرجين تحت الفئات الســـت في تمكينهم من ممارســـة الأعمال والأنشـــطة التجارية وفق تطلعات سـمو حاكم الشـارقة لرفع معيشـتهم وتأمين مصـادر دخل دائمة مع دعم مشاريعهم وتخصيص منصات لعرض منتجاتهم.
- إعداد دراسـة معيارية مع الجهات المختصـة تقارن بين أفضـل ممارسـات الأعمال الاقتصـادية للمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة ومدى مسـاهمتها في الناتج الاقتصـادي المحلي بما يتناسـب مع توجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة وريادة الأعمال.
- إعادة تقييم نظم الرقابة الحالية على المنشـــآت المخالفة للأنظمة الصـحية والبيئية والأمنية بما يندرج تحت اختصاصات الدائرة بالتعاون مع الجهات المعنية للحد من تلك المخالفات.

- منح المرأة المواطنة (الزوجة الثانية) والمتزوجة من مواطن الحق في الحصـول على قطعة أرض سـكنية أسوة بالمواطنة المتزوجة من أجنبي.
- التوسـع في افتتاح أفرع جديدة للدائرة في المنطقة الوسـطى (البطائح – المليحة – المدام) وفي منطقة الحمرية ومنحها الصـلاحيات اللازمة لاتخاذ الإجراءات تسـهيلا على المواطنين فضـلا عن تخفيف عبء مراجعة المقر الرئيسي.
- التنسـيق مع دائرة التنمية الاقتصـادية ومؤسـسـة الشـارقة لدعم المشـاريع الريادية (رواد)، لدعم المواطنين من أصحاب المشـاريع المتوسـطة والصـغيرة بتخصـيص أراضي للخدمات بالقرب من الأحياء السكنية الجديدة لإقامة مشاريعهم.
- الالتزام بشـروط محددة وفق اتفاقيات بين الدائرة والجهات الإسـكانية المعنية وذات العلاقة لضـمان إنجاز بناء المجمعات السكنية بما يخدم المستفيد منها.
- تفعيل التوصـية السـابقة للمجلس بشـأن مركز موحد لخدمات تراخيص البناء يضـم الجهات ذات العلاقة مع ربطها إلكترونيا، وذلك لسرعة إنجاز الموافقات اللازمة والتسهيل على المتعاملين.
- دراسة طرح منح دراسية وحوافز مالية للطلبة بالتنسيق مع جامعات وكليات الإمارة وجهات الاختصاص لتأهيل خريجيها لتوطين الوظائف التنفيذية والفنية مثل الرسامين والمساحين والدراسات التخطيطية.
- إعادة النظر في اشتراطات منح الأراضي السكنية في مدينة الشارقة لأبناء المنطقة الوسطى والشرقية بما يحقق الاستقرار الاجتماعي لأسرهم وترابطها.
- إعفاء المواطنين من رسـوم تجديد خارطة منح الأراضـي السـكنية والصـناعية والتجارية والزراعية غير مكتملة الخدمات والبنى التحتية.

دائرة الإسكان

- النظر في زيادة المخصص المالي لقيمة الدعم السكني بما يتوافق مع أسعار مواد البناء والتكلفة العالية للإنشاءات.
- حصر المساكن المتهالكة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال قاعدة البيانات، لإحلالها تدريجيا وفق خطة زمنية ومالية لتوفر لقاطنيها حلولا إسكانية فاعلة.
- النظر في رفع مخصصات الإسكان الطارئ مراعاةً لأسعار الإيجارات في مختلف مناطق ومدن الإمارة بالتعاون مع الجهات المختصة، والعمل على إيجاد حل سريع ودائم للمستفيدين.
- نظراً لوجود بعض المواطنين العاملين على الملاك المحلي للقيادة العامة لشرطة الشارقة يقترح المجلس منحهم الدعم السكني (منحة مالية) أسوةً بباقي موظفي الحكومة المحلية في الإمارة.
- لتعزيز تكامل الأدوار في تسريع صرف الأراضي للمستفيدين من الإسكان الحكومي، نقترح إدراج عضوية لدائرة الإسكان ضمن لجنة تخصيص الأراضي استناداً لقرار المجلس التنفيذي رقم (17) لسنة 2006م بشأن إنشاء لجنة تخصيص الأراضي والتعويضات في إمارة الشارقة.
- إدراج شروط استحقاق المواطن المتزوج بزوجة ثانية (مواطنة) ضمن قائمة مستحقي الإسكان في إمارة الشارقة.
- تحديث نظام النقاط والاشتراطات والمعايير الخاصة بالمساعدات السكنية لفئات (فاقدة الأبوين دون عائل -فاقدة الأبوين متى ما بلغت 30 عاماً دون زواج – مجهولة الأبوين – من لم ترزق بأبناء من المطلقات والأرامل) لتسهيل حصولهم على مساكن ملائمة.
- منح الدائرة اختصاص بناء المجمعات السكنية متكاملة الخدمات والبنى التحتية لتلبية الاحتياجات الإسكانية المتزايدة في الإمارة تراعي العادات المعيشية والترابط الاجتماعي للأسر المواطنة بالتنسيق مع الجهات المختصة سواءً في القطاع الحكومي أو الخاص.

هيئة الطرق والمواصلات

- العمل على تسكين واستقطاب المواطنين في الوظائف الفنية بالهيئة من حملة الشهادات المتخصصة (الدبلوم والبكالوريوس...) بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية بحكومة الشارقة.

- دراســة حل الاختناقات والازدحامات المرورية من خلال زيادة مداخل ومخارج الإمارة بالتعاون مع بيوت الخبرة.
- وضع خطة زمنية معلنة وواضحة لأعمال رصف الطرق بالمدن والمناطق السكنية والتجارية والصناعية بجميع أنحاء الإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- معالجة الأضــرار المتعلقة ببنية الجســور وما يلحق بها من أخطاء هندســية ومن الأمثلة (جســر الخان وجسر العروبة وجسر الحمرية وغيرهم) وذلك وفق دراسة مرورية وهندسية شاملة.
- لمواكبة متطلبات تقديم الخدمات وتنويعها للجمهور والتواصــل معه، أهمية إنجاز مشــاريع الخدمات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وإنشاء اللوحات الذكية.
- النظر في زيادة المخصصات المالية الشهرية للمواطنين من أصحاب أرقام الأجرة.
- دراســة التوســع في إنشــاء بوابات للأوزان المحورية لمرور الشــاحنات لما لها من دعم لموارد الإمارة بجانب إنشــاء اســتراحات متكاملة للشــاحنات على الطرق الخارجية للإمارة وفق شــروط تحقق متطلبات الأمن والسلامة.
- لأغراض الاستدامة دراسة إعادة تدوير الأسفلت القديم واستخدامه في إنشاء الطرق والمشاريع الأخرى بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.
- نظرا لكثرة حوادث الدهس في بعض شوارع الإمارة الإسراع في إنشاء جسور ومعابر وأنفاق لعبور المشاة وتزويدها بكافة الخدمات التي تسهل على كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ومستخدمي الدراجات الهوائية لاســتخدامها ومثال ذلك طريق الاســتقلال بمدينة الشــارقة وشــارع الشــيخ خالد القاســمي في مدينة خورفكان.

دائرة الخدمات الاجتماعية

- دراســة واســتحداث قانون للمســنين يكفل حقوقهم ويضــمن حمايتهم لدعم انضــمام إمارة الشــارقة إلى الشبكة العالمية للمدن المراعية للمسن.
- أهمية توجه الدائرة لتنويع مصــادر التمويل على كافة المشــاريع والمبادرات الاجتماعية من خلال دعوة رجال الأعمال والشركات والأفراد لتعزيز مسؤوليتهم الاجتماعية في دعم كافة أعمال الدائرة.
- استحداث إدارة قانونية تعنى بمتابعة كافة الشؤون القانونية في الخدمات التي تقدمها الدائرة.

- دراسة ربط المساعدات المادية لمستحقي المساعدات الاجتماعية مع معدلات التضخم الاقتصادي والحاجات المتجددة لتأمين حياة كريمة للمواطنين.
- نشر الأبحاث والأوراق العلمية والبحوث التي تطرحها الدائرة في مشاركاتها في المجلات العلمية وتحكيمها من خلال المشاركة في مؤتمرات على أيدي الاساتذة من ذوي الاختصاص.
- دراسة التعاقد مع شركات مرخصة لتقديم خدمات التمريض المنزلي لمستحقيها من الحالة الصحية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، ومستلزماتها مثل (النقل والأجهزة) بالتنسيق مع إدارة التأمين الصحي في هيئة الشارقة الصحية.
- تشكيل لجنة دائمة من الجهات المختصة في الإمارة لتنظيم مسائل الفئات الضعيفة من الأطفال مثل تحديد مواقع رؤية الأطفال في المرحلة قبل صدور قرار أو حكم قضائي.
- دراسة استحداث فئات اجتماعية جديدة لمستحقي المساعدات الاجتماعية بما يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية في المجتمع مثل المتقاعدين والغارمين وفاقدة الأبويين بدون عائل.
- دراسة إنشاء متجر ذكي للأسر المنتجة للتسويق لمنتجاتهم عبر التطبيقات الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع الجهات المعنية بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في الإمارة.
- تفعيل الجانب الإعلامي والتثقيف الاجتماعي بالدائرة لتحقيق الهدف التوعوي والإرشادي بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية في الإمارة.
- دراسة تخصيص دعم شهري لربات المنازل لمساعدتهن على تأمين متطلباتهم الحياتية وفق شروط محددة.
- تخصيص مساعدة مالية للباحثين عن العمل وفق شروط محددة لحين حصولهم على وظيفة.
- تطوير دور مركز التطوع لتنظيم الأعمال التطوعية المختلفة وفرقها لتعزيز العمل التطوعي في الإمارة.
- التدقيق على كافة الحالات والبيانات المحالة إلى الدائرة الخاصة بالغارمين حتى يكون الصرف في محله وفق اللوائح والقوانين.
- النظر في عدم احتساب دخل الزوجة من ضمن دخل الأسرة عند التقدم بطلب المساعدة المالية.

دائرة الحكومة الإلكترونية

- تشـكيل لجنة عليا للإشـراف والتنسـيق بين الدوائر والجهات الحكومية لتطبيق مشـروع الربط الإلكتروني، وإطلاق البوابة الإلكترونية والتطبيقات الذكية لتسـهيل منظومة الخدمات المقدمة للجمهور.
- إعداد وتنفيذ التشريعات واللوائح اللازمة المنظمة للعمل الإلكتروني والذكي بما يضمن أداء أعمالها على الوجه الأكمل ويلزم الجهات بالتعاون والتنسيق مع الدائرة.
- العمل على اسـتقطاب كوادر وطنية من أصحاب الكفاءة في جميع التخصـصـات التقنية وطرح البرامج التدريبية بالتعاون مع الجامعات والكليات المتخصـصـة، الأمر الذي يسـهم في تطوير أداء الدائرة وزيادة الانتاجية.
- إنشـاء قواعد البيانات المشـتركة والمتكاملة بين الدوائر وحمايتها بالتعاون مع الجهات المختصـة لتخزين وحماية البيانات الحكومية وتطبيق معايير أمن المعلومات.
- لضـمان التحول الإلكتروني المتوازن بين الدوائر والجهات الحكومية العمل على دراسـة إطلاق برنامج لقياس مؤشـرات التحول الإلكتروني والذكي والتزام الجهات الحكومية بتنفيذ التطبيقات المختلفة خلال فترة زمنية محددة.
- تطبيقا للقانون المنظم لعمل الدائرة إلزام الدوائر والجهات الحكومية بأن تكون الدائرة طرف ثالث عند إبرام العقود والاتفاقيات في مجال التقنيات وفي مجال عقود الشـراء أو الصـيانة أو اسـتبدال النظم الإلكترونية.
- تحويل شعبة المشاريع إلى إدارة تتبع مكتب المدير العام وذلك لأهميتها في أعمال الدائرة.

هيئة الشارقة الصحية

- وضـع خطة اسـتراتيجية للرعاية الصـحية في الإمارة بمقياس زمني محدد تسـتند على المعايير الخاصـة ببرنامج الشـارقة مدينة صحية، لاسـتشـراف المسـتقبل وإنشـاء مراكز طبية متخصـصـة لعلاج الأمراض المنتشرة مثل السكري وأمراض الروماتيزم وغيرها.

- العمل على استحداث فئات جديدة ضمن منظومة التأمين الصحي السارية في إمارة الشارقة ممن لم يشملهم أي تأمين صحي في الدولة وهم:
  - الأبوين والمتقاعدين دون الستين من الملاك الاتحادي وربات البيوت.
  - الرياضيين والكوادر العاملة في الأندية التابعة لحكومة الشارقة.
  - موظفي شرطة الشارقة المحليين.
  - المعلمين والمعلمات التابعين لوزارة التربية والتعليم بإمارة الشارقة.
- التنسيق مع الجهات المعنية والمتخصصة لتوفير الأجهزة والاختصاصات الطبية اللازمة وتمديد ساعات العمل طوال اليوم في كافة العيادات والمراكز الصحية.
- العمل على إسناد النظر في الحالات التي تحتاج إلى العلاج بالخارج إلى لجنة طبية تتبع الهيئة مباشرة مع مخصصاتها المالية.
- العمل على وضع حزمة من الامتيازات والتسهيلات لمدينة الشارقة الصحية لاستقطاب كبرى المنشآت الصحية والطبية في الخارج والترويج لها لتصبح الشارقة مركزا دوليا لخدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة وفق جدول زمني محدد وواضح.
- نظرا لموقع إمارة الشارقة المتوسط بين إمارات الدولة وارتفاع نسب الحوادث على طرقها الخارجية، نوصي بإنشاء مستشفى متخصص في علاج الحوادث والطوارئ بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- نظراً لأهمية برامج التوعية والتثقيف الصحي تشكل لجنة عليا ممثلة من جميع الجهات المعنية لتوحيد الجهود نحو إطلاق خطة للتثقيف الصحي في الإمارة تتضمن قياس مؤشرات الصحة تحت إشراف الهيئة.
- دراسة نقل كافة الكوادر التمريضية والصحية العاملة في حكومة الشارقة بما في ذلك مستلزماتها ومخصصاتها المالية لتتبع الهيئة وتتولى الإشراف عليها.
- دراسة استحداث إدارة للبحث العلمي والإحصاء الطبي تتولى التنسيق مع جامعة الشارقة والجهات ذات الاختصاص في قياس مؤشرات الصحة في الإمارة.
- العمل على إضافة منافع علاجية جديدة إلى مستفيدي التأمين الصحي في إمارة الشارقة مثل الصحة النفسية والرعاية المنزلية والتوحد والأسنان وغيرها.
- أهمية توجيه المستثمرين في المجال الصحي للانتفاع من الأراضي المخصصة للمشاريع الصحية في مختلف مدن ومناطق إمارة الشارقة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- وضع آلية معتمدة وفق مقياس زمني محدد (سنة كحد أقصى) لتوظيف الباحثين عن عمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتوظيف.
- النظر في تسوية أوضاع الموظفين ممن لم تشملهم العلاوات والبدلات المقررة في قانون الموارد البشرية لإمارة الشارقة مثل مفتشي البلديات وموظفي جمعية الشارقة الخيرية.
- دراسة تحفيز القطاع الخاص في الإمارة لتوفير فرص العمل للمواطنين في القطاعات المختلفة مثل السياحة والطيران والصناعة وغيرها تراعي احتياجات سوق العمل، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية من خلال:
  - توطين وظائف القطاع الخاص وفق نسبة سنوية محددة.
  - برامج تدريبية وورش عمل وكفاءات سلوكية تتناسب مع متطلبات ومعايير القطاع الخاص، وقياس مؤشراته.
  - حوافز وامتيازات للشركات التي تدعم توطين الوظائف على مستوى مدن ومناطق الإمارة.
- النظر في استحداث جائزة للموظفين المتميزين في دوائر ومؤسسات حكومة الشارقة وفق أفضل الممارسات المعتمدة حسب الأهداف والمسار الوظيفي والإنجازات المتميزة ضمن سياساتها، والعمل على تكريم أفضل الكفاءات الوظيفية العاملة وفق معايير التنافسية والإبداع والتميز.
- دراسة تعديل مواد القانون رقم (6) لسنة 2015م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة وتعديلاته بحيث يتضمن:
  - استحقاق ترقية الموظف وفق الضوابط المعتمدة.
  - استثناء مرافق المريض من غير أقاربه في حال عدم وجود أقرباء من الدرجة الأولى والثانية.
- النظر في استحداث بنود جديدة للإجازات واستئذانات الموظفين وفق اشتراطات تحددها الدائرة وتتضمن:
  - ساعة الاستئذان لرعاية الوالدين من كبار السن (ساعة البر).
  - إجازة مرافقة الأطفال المرضى في المستشفيات.
  - إجازة الرعاية الخاصة للمولود المعاق والخدج.
- دراسة تستشرف وظائف المستقبل والعمل على تلبيتها واقتراح البرامج والمناهج الدراسية في الجامعات والكليات التي تتناسب معها بالتعاون مع الجهات المختصة.
- دراسة تطبيق كادر الموارد البشرية لحكومة الشارقة على كافة موظفي الأندية الرياضية في الإمارة.

- النظر في الاستفادة من المواطنين المتقاعدين بالتعاون مع القطاع الحكومي والخاص بحيث يتضمن:
  - الاستفادة من أصحاب الخبرات والتخصصات المطلوبة في الاستشارات والتدريب.
  - إعادة توظيفهم بنظام المكافأة والدوام الجزئي بالتعاون مع الجهات المعنية.
- النظر في اعتماد نسبة مئوية محددة ضمن برنامج التوظيف لتخصيصها للفئات الست والحالات الإنسانية.

الفصل التشريعي التاسع

دور الانعقاد العادي الثالث

- إعادة صياغة أهداف واختصاصات المجلس وربطها برؤية الدولة وفق أعمال المجلس الفعلية بما يحقق رؤية حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه) في مجال التعليم.
- استحداث فئات جديدة بجائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي معنية بفئة الطالب المواطن وفئة المعلم المواطن وفئة الطالب المواطن من ذوي الإعاقة، ودعم الخبرات المواطنة في تحكيم فئات الجائزة.
- الارتقاء بجائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي وتطويرها وفق معياري استشراف المستقبل وإدارة الابتكار.
- إعادة تقييم برنامج (مهارات) ليراعي تأهيل الطلبة من كافة المستويات بالتعاون مع الجامعات في الدولة لتمكينهم من تخطي المتطلبات التالية:
  - اختبارات اللغة الإنجليزية للقبول في الجامعات.
  - تطوير المهارات تماشيا مع خطط وزارة التربية والتعليم.
- تطبيق أعلى المعايير والمواصفات القياسية على كافة الحضانات في الإمارة.
- التنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لتحفيز وجذب المستثمرين في مجال التعليم الخاص.
- دراسة استحداث برامج تعليمية خاصة لمعالجة بعض حالات الفئات الست التي تندرج تحت اختصاص المجلس بالتعاون مع الجهات المعنية كالتالي:
  - برنامج محو الأمية وتثقيف المجتمع حول أهميته .
  - وضع الحلول المناسبة لمعالجة ومتابعة حالات استكمال التعليم في الإمارة.
- الاستفادة من مدارس الإحلال لما تشكله من أثار سلبية على الأمن والسلامة والصحة والبيئة بناء على نتائج الدراسة التي أعدها المجلس بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.
- تقديراً لمهنة التعليم نرى إعطاء الأولوية للمنح المقدمة من الحكومة (الأراضي السكنية والاستثمارية – قروض ومنح الإسكان) لأعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية الحاليين والمتقاعدين من مواطني إمارة الشارقة حسب الشروط والمعايير المنظمة لذلك.

- وضع مؤشرات أداء واضحة ومحددة للموانئ والجمارك تعزز من أدائهما ورفع معدلات النمو وكفاءة الكادر البشري والمعدات وأجهزة التفتيش لتحقيق الصفة التنافسية.
- أهمية التوجه نحو إنشاء الصالات الحديثة للمسافرين في كافة الموانئ لتقديم خدماتها بالتنسيق مع الجهات المختصة لتنشيط السياحة البحرية للإمارة.
- دراسة إنشاء مقر متكامل للدائرة يفي بمتطلبات أعمالها ويؤمن للمستثمرين المتعاملين معها إنجاز معاملاتهم بيسر وسهولة وتعكس مستوى رقي الدائرة وتطورها.
- دراسة إنشاء حوض جاف لتعزيز الموقع الاستراتيجي لميناء خورفكان كمنفذ بحري هام على الساحل الشرقي للدولة.
- رفع كفاءة منظومة الأمن والسلامة المعتمدة دوليا في كافة الموانئ والأرصفة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- دراسة إنشاء منطقة حرة لميناء خالد؛ مما يساهم بدعم الاستثمار الخاص لما يتمتع به الميناء من بنية تحتية تساعده على تعزيز إيراداته.
- تهيئة الأرصفة والبنية التحتية المخصصة لمرسى السفن الخشبية في خور الشارقة وخورفكان لتنظيم وقوفها واستيعاب تزايدها.
- تشديد الرقابة على جميع المواد المستوردة ومنها المواد الزراعية والمواشي والطيور وغيرها لضمان تطبيق أعلى معايير السلامة والصحة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توطين الوظائف النوعية والتخصصية من خلال التنسيق مع الجامعات والمعاهد المتخصصة داخل الدولة وخارجها.
- إضافة قسم للتفتيش الجمركي يتبع لمنفذ دبا الحصن البري لرفع المستوى الأمني في المنفذ.
- تطوير الخطة الإعلامية للدائرة لتعمل على إبراز الإنجازات التي تشهدها الموانئ البحرية والجمارك في كافة أعمالها بما فيها الموقع الالكتروني.
- منح مفتشي الجمارك علاوة بدل خطر نظراً لطبيعة عملهم وحساسية ما يتعرضون له أثناء تأدية واجبهم.
- تعزيز خط الدفاع الأمني وتسريع حركة العبور عبر المنافذ من خلال:
  - توفير أجهزة تفتيش متطورة وبتقنيات حديثة.
  - زيادة عدد المفتشين والمفتشات لسد النقص في الكادر البشري.

- تطوير برامج التوعية والثقافة الاسلامية بين طلبة المدارس ومؤسسات التعليم العالي في الإمارة باستخدام التقنيات والأساليب الحديثة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.
- تبني الدائرة لطرح نماذج مقترحة – ذات موافقات مسبقة -لبناء المساجد وفق عدد من التصاميم وما بها من مرافق تناسب المساحات المختلفة.
- تعميم تجربة لغة الاشارة في خطب الجمعة في مساجد الإمارة والإعلان عنها.
- دراسة استحداث نظام للتفرغ العلمي يشمل الوعاظ والأئمة والمؤذنين المواطنين بما يؤهلهم في تطوير وتحديث الخطاب الديني وبما يتناسب مع مقتضيات العلوم المعاصرة والحاجات الآنية.
- توحيد معايير تعيين الأئمة والمؤذنين بما يتوافق مع اشتراطات مؤسسة القرآن الكريم والسنة النبوية لتعيين المحفظين وذلك بهدف توفير الإمام والمؤذن المحفظ للحلقات القرآنية في كافة مساجد الإمارة.
- العمل على إعادة تأهيل المقابر في الإمارة من خلال إنشاء ممرات معبدة ومضاءة ومظلات متحركة، وتركيب لوحات إرشادية دالة على موقع المقبرة مع الترقيم الإلكتروني للمقابر بالتنسيق مع بلديات إمارة الشارقة ودائرة الأشغال العامة.
- إعادة دراسة تحديد مواقع المساجد الخارجية ومصليات العيد والخدمات المرافقة لها بالتعاون مع مجلس التخطيط العمراني ودائرة التخطيط والمساحة.
- تعميم تجربة خطب الجمع ودروس المساجد لغير الناطقين باللغة العربية في المناطق التي تتركز بها الجاليات والمناطق الصناعية.
- تطوير تطبيق رقمي لتحديث مواقع للأراضي المخصصة لبناء المساجد حسب معايير البناء والتكلفة وعدد المصلين تسهيلاً للمتبرعين وتشجيعاً لهم.

دائرة شؤون الضواحي والقرى

- استحداث خطة استراتيجية للدائرة وفق مؤشرات أداء وقياس لتفعيل أدوار مجالس الضواحي وفقا لاختصاصاته وأهدافه في اللائحة التنفيذية.
- استبدال شرط شهادة الثانوية العامة في عضوية مجالس الضواحي بالقدرة على القراءة والكتابة؛ للاستفادة من الخبرات الاجتماعية في الضواحي لسهولة التواصل معهم وكفاءتهم وقبولهم اجتماعيا.
- تفعيل دور الدائرة في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بالجانب الأمني والاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المختصة ورفعها لرئيس مجلس الضاحية.
- الاستفادة من العنصر النسائي من أهالي الضاحية في تنظيم فعاليات وأنشطة مجالس الضواحي لتحفيز الأسر للمشاركة والتواجد بصورة دائمة.
- التنسيق مع الجهات المعنية للإسراع في إنهاء مديونية المتوفين ممن تنطبق عليهم الشروط.
- تبني سياسات عمل واضحة ومستمرة تُعنى بتنظيم حلقات دائمة للأسر ذات الطبيعة المشتركة كما في الحالات الخاصة كالتوحد والإعاقات المختلفة والأمراض المستعصية كالسرطان بما يضمن اندماج الأسر وتكيفها واستثمار طاقات ومهارات أفراد الضواحي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تفعيل دور الضواحي في أهدافها المجتمعية من حيث أهمية تواصل الدوائر الحكومية في تنفيذ الخدمات والفعاليات الموجهة لأفراد المجتمع بالتنسيق مع الجهات المعنية وبما لا يخالف صلاحيات مجالس الضواحي.
- دراسة قيام الدائرة بدور فاعل للارتقاء بأفراد المجتمع من خلال خطة تضمن رفع المستوى المعرفي والمهاري خاصة لشريحة قدامى الموظفين ممن يحتاجون لتطوير مهاراتهم في التعامل مع مستجدات العصر من تقنيات وأدوات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

هيئة مطار الشارقة الدولي

- العمل على زيادة نسبة التوطين في الوظائف الفنية عامة وفي إدارة الهندسة والتطوير والتحول الرقمي في إدارة المطارات، خاصة من حملة المؤهلات العلمية المختلفة عبر طرح برامج تأهيلية لكافة الوظائف الخاصة في قطاع الطيران بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية والجهات الأكاديمية المتخصصة، والاستفادة من المتقاعدين المواطنين أصحاب التخصصات النادرة.

- قيام الهيئة للتقدم والمنافسة لنيل الجوائز الإقليمية والدولية والمتعلقة بالخدمات وخصوصاً مركز الشحن للتعريف بها ولمواكبة التطورات في هذا المجال.
- دراسة التشريعات المنظمة لقطاع الطيران المدني في الإمارة بما يحقق التنافسية وينظم العمل المؤسسي لاسيما فيما يتعلق بخدمات المطار.
- استقطاب شركات طيران جديدة لتتخذ من مطار الشارقة محطة لها وفق خطط استراتيجية تضمن توفير خدمات لوجستية محفزة لركابها وطائرتها.
- دراسة تنظيم مؤتمرات دولية ومعارض في الإمارة يدعى لها المتخصصين من جميع أنحاء العالم للمساهمة في تبادل الآراء حول آخر المستجدات في عالم الطيران وإبراز إمارة الشارقة في مجال الطيران.
- العمل على زيادة مساهمة مطار الشارقة في الناتج المحلي للإمارة من خلال تطوير الجانب الاستثماري في مرافق المطار كما في فندق المطار الداخلي والسوق الحرة وتطوير المركز الطبي ليشمل كافة التخصصات ومرافق خدمية أخرى.
- دراسة إنشاء أكاديمية فنية لعلوم الطيران تساهم في استحداث وظائف فنية وتؤهل كوادر متخصصة في قطاع الطيران.
- إعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لدائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي فيما يتعلق بالخدمات والإيرادات المقابلة لها والتي تقدمها الهيئة حالياً.
- تبني المطار لإنشاء نصب تذكاري أو مجسم داخلي في موقع بارز للمسافرين يعبر عن هوية إمارة الشارقة واهتمامها بالنسيج العائلي والثقافة والعلم.

الفصل التشريعي التاسع

دور الانعقاد العادي الرابع

- توحيد قواعد البيانات والبرامج والأنظمة وتطوير الخدمات الالكترونية المقدمة في بلديات إمارة الشارقة وفق الاشتراطات المعتمدة لأمن المعلومات.
- تطوير المعايير ووضع إجراءات حديثة لمنع استخدام المبيدات الحشرية والكيماويات في الزراعة إلا في حدود الاستخدام الآمن والمسموح به بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- وضع خطط وبرامج توعوية لاتباع أفضل الطرق في استهلاك مياه الري والمياه الجوفية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- سرعة اصدار الموافقات اللازمة بالرخص المختلفة وإنجاز الخدمات التي تتصل بالبلديات في فترات زمنية قريبة للتسهيل على المتعاملين من المواطنين والمقيمين والمستثمرين.
- التنسيق مع الجهات المعنية لرصد مشوهات المظهر العام في المباني غير المكتملة بمدن ومناطق الإمارة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ضمن الاختصاصات المناطة بالبلديات.
- تفعيل آليات عمل صرف وتوزيع العزب الجديدة وتنظيم القديم والعشوائي منها بما يحافظ على سلامة القاطنين حولها وتهيئة البيئة الصحية للمواشي.
- دراسة إنشاء مستشفى بيطري متكامل ومركز للأبحاث البيطرية لكافة المواشي وخاصة للإبل بهدف التنمية للحفاظ على الثروة الحيوانية في الامارة.
- التنسيق ما بين الدائرة والجهات المعنية بخصوص السماح بإنشاء مظلات للسيارات خارج المنازل وفق معايير وإجراءات محددة.
- دراسة حالات الإخلال بالاشتراطات الفنية في بناء المنازل والعمل على إيجاد الحلول المناسبة بما يحقق مصلحة الملاك والمقاولين ويعزز استقرار المواطنين في منازلهم.
- دراسة تنظيم الاستثمار في الثروة الزراعية والحيوانية وتنميتها بغية تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية في مختلف مناطق الإمارة بما يتناسب مع خصوصية كل منطقة.
- دراسة إعفاء منازل المواطنين من ذوي الدخل المحدود والفئات الست من رسوم توصيل شبكات الصرف الصحي في الإمارة.
- إلزام أصحاب البنايات القديمة بتعديل ارتفاع (الشرفات) مع إضافة أقفال مقاومة للفتح أسوة بمعايير واشتراطات البنايات الحديثة تفادياً لسقوط الأطفال بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- تطبيق النظام الإشرافي المالي الموحد من قبل مجلس الشارقة الرياضي على أندية الإمارة لضمان متابعتها والتزامها بأوجه الصرف المعتمدة في الميزانية.
- أهمية الإسراع في إصدار الخطة الاستراتيجية الشاملة لمجلس الشارقة الرياضي والمتعلقة بمستقبل الرياضة في الإمارة.
- إعداد خطة زمنية لاستكمال بناء المنشآت للأندية الرياضية التخصصية (نادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية ونادي الشارقة للصقارين ونادي الشارقة للدفاع عن النفس) بما يفي وأغراض إنشائها ويحقق لها النجاح في ممارسة رياضاتها وزيادة الإقبال على ممارستها.
- دراسة وضع نظام خاص يدعم صناعة البطل الرياضي والبطل الأولمبي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- دراسة عدم الازدواجية في عضوية مجلس الشارقة الرياضي ومجالس إدارات الأندية لتحقيق مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات ولاستقطاب المزيد من الكفاءات.
- دراسة عدم الازدواجية بين وظائف مجلس الشارقة الرياضي والوظائف في الأندية لإعطاء الفرصة لاستقطاب الكفاءات.
- دراسة إيجاد آلية تنسيقيه مع هيئة الشارقة الصحية لضم موظفي أندية إمارة الشارقة بدوام كامل إلى مظلة التأمين الصحي في حكومة الشارقة.
- دراسة استحداث شواغر وظيفية بشكل تدريجي في أندية الإمارة لتوطين الوظائف الإدارية والمالية فيها وفق قانون الموارد البشرية بحكومة الشارقة.
- التنسيق مع الأندية لتوفير مشرفي حافلات لمرافقة اللاعبين من المراحل السنية خلال ذهابهم وعودتهم يوميا من الأندية مع أهمية الفصل بين هذه الفئات خلال تنقلاتهم، وذلك ضمن اختصاصات المجلس.
- دراسة التوسع في افتتاح أفرع للأندية التخصصية مثل: (نادي الشارقة للفروسية ونادي الشارقة لرياضة المرأة ونادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية ونادي الشارقة للصقارين) في المنطقتين الشرقية والوسطى.
- التنسيق مع الجهات المعنية بجدولة أعمال الصيانة الدورية والوقائية لجميع منشآت ومرافق الأندية الرياضية والإسراع في إنجاز الصيانة المتأخرة منها مثل نادي خورفكان الرياضي.
- نشر ثقافة ممارسة الرياضة في أوساط المجتمع طوال أيام العام والاستفادة من المرافق الرياضية في الأندية وخارجها كما في المماشي المطاطية والصالات المغلقة وإتاحة مرافق الأندية أمام أفراد المجتمع لممارسة رياضاتهم وهواياتهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- دراسة تحويل اللجنة الدائمة لسباقات الهجن إلى نادي متخصص ينظم جميع الأنشطة والبرامج المتعلقة بهذه الرياضة في الإمارة.
- دراسة إنشاء أندية للرماية في مختلف مدن ومناطق الإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- دراسة إنشاء شبكة مسارات للدراجات الهوائية على مستوى مدن ومناطق الإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- دراسة إنشاء كلية للتربية الرياضية في الإمارة بالتعاون مع جامعة الشارقة لما لذلك من أهمية في إعداد كوادر رياضية أكاديمية بناءً على أسس علمية وعملية متطورة.

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية

- العمل على تطوير برامج التوعية والتثقيف بأهمية الحفاظ على البيئة والحياة الفطرية بين أفراد المجتمع واستخدام كافة أشكال الاتصال والتواصل الحديثة من خلال منصات الإعلام المتاحة لضمان تحقيق أهدافها وقياس أثرها بالتعاون مع الجهات المعنية.
- السعي لتوظيف الخدمات الذكية والذكاء الاصطناعي بصورة فاعلة من أجل تحسين العمل الميداني للهيئة من إشراف ورقابة، وذلك في إطار اختصاصاتها.
- دراسة طرح برامج أكاديمية متخصصة في علوم البيئة لتشجيع المواطنين على الالتحاق بهذه التخصصات الحيوية والنادرة في سوق العمل بالتعاون مع الجامعات والجهات الأكاديمية المختصة.
- دراسة التوسع في إنشاء محميات طبيعية في مختلف مدن ومناطق الإمارة مثل الحمرية وخورفكان لما تحويه من تنوع بيئي وجغرافي.
- النظر في وضع الخطط والبرامج التسويقية لدعم السياحة البيئية في الإمارة عبر فتح المحميات الطبيعية أمام الزوار والسياح ضمن الضوابط والشروط بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- دراسة تنمية ودعم مهنة الصيد والثروة السمكية عبر التسويق لمنتجاتهم واستثمارها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- دراسة التوسع في جائزة الشارقة للاستدامة باستحداث فئات جديدة تشمل أطياف المجتمع والمؤسسات؛ نظراً للنتائج الإيجابية التي حققتها في الدورات السابقة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة العالمية.

- السعي في إطلاق عدد من المبادرات بهدف تحسين جودة الهواء بالإمارة والحد من مصادر التلوث بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- دراسة عمل شدود في مدينة كلباء لمواجهة شح الأسماك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإنشاء ورش فنية لصيانة القوارب.
- تشكيل فريق عمل للمكافحة والقضاء على المستجدات التي وجدت في المنطقة، والقضاء كذلك على القوارض الدخيلة كالسناجب الرمادية والطيور الغازية كالغربان وطائر المينا البنجالي والطيور المستوردة للترفيه كالببغاوات الخضراء والحشرات القارضة كالدود الأخضر والجراد وخلافه.
- النظر في إنجاز اللائحة التنفيذية لتنظيم عمل الهيئة وذلك وفق أهدافها واختصاصاتها.
- النظر في استحداث برامج تطوعية موجهة إلى أفراد المجتمع بهدف نشر الوعي حول أهمية مشاركة المجتمع في الحفاظ على البيئة وممارسته.
- دراسة الإسراع في عمل برنامج مالي خاص للهيئة وذلك لضبط وتنظيم إيداع الإيرادات والمدخولات المالية بشكل يومي بالمراكز التابعة للهيئة، وفق الضوابط المحددة لها في النظام المالي لحكومة الشارقة.
- دراسة إنشاء مركز لإعادة تأهيل السلاحف البحرية (منقار الصقر) في المنطقة الشرقية لإكثارها.
- السعي في الاهتمام بالنباتات والأشجار والحياة الفطرية والشعاب المائية الموجودة في الوديان قبل وبعد سقوط الأمطار.

دائرة الأوقاف

- العمل على تطوير ورقابة إدارة الاستثمار والأملاك الوقفية من خلال الاستعانة بخبرات من عدة جهات تعمل على الاستثمار في كافة المصارف الوقفية بشكل يضمن تنميتها واستدامتها.
- تطوير وتكثيف الخطاب الإعلامي في مختلف المبادرات المجتمعية؛ لبيان أهمية الوقف ودوره وحث المجتمع على إحياء سنة الوقف وإبرازها في مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة لاسيما في منصات التواصل الاجتماعي.
- تنويع موارد الوقف والتسويق للمشاريع الوقفية الحالية والمستقبلية عبر استخدام الوسائل المبتكرة والتطبيقات الحديثة.
- العمل على وضع عمر افتراضي للعقار الوقفي؛ لتفادي ارتفاع تكلفة إعادة إعماره أو صيانته والبحث عن فرص أخرى للحفاظ على الريع وزيادة الإيرادات وتنميتها.

- دراسة فتح مصارف وقفية جديدة أمام الأفراد والشركات من باب المسؤولية المجتمعية لحثهم على المساهمة في المصارف الوقفية الجديدة في الصناعة والزراعة والتعليم والصحة وغيرها.
- العمل على زيادة التوطين في مختلف وظائف الدائرة بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية.
- دراسة تأهيل كوادر وطنية متخصصة ذات الصلة بالجانب الشرعي، وتبني الطلبة في الجامعات الوطنية لدراسة العلوم الشرعية لاسيما المتصلة بعلوم الوقف الشرعي فضلا عن جوانب الاستثمار في هذا المجال.
- دراسة توجيه الواقفين إلى تخصيص جزء من ريع أوقافهم لدعم الجمعيات المعنية بشؤون خدمة المجتمع في مجال الصحة كما في الجمعيات التطوعية الداعمة للصحة العاملة تحت مظلة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وهي (جمعية أصدقاء مرضى السرطان، وجمعية أصدقاء مرضى الكلى، وجمعية أصدقاء مرضى التهاب المفاصل، وجمعية أصدقاء السكري، وجمعية أصدقاء الرضاعة الطبيعية).

هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي وهيئة المنطقة الحرة بالحمرية

- العمل على زيادة التسهيلات والحوافز المقدمة للمستثمرين ورفع مستوى الدعم المعرفي والتقني.
- العمل على تعزيز معايير الأمن والسلامة لتتناسب مع طبيعة الأنشطة المتنوعة المقامة بالمنطقتين.
- دراسة إنشاء صندوق يعنى بالمسؤولية المجتمعية للشركات والمصانع العاملة بالمناطق الحرة لتعزيز دورها ومساهمتها في دعم مختلف الفعاليات المجتمعية والانسانية في الامارة.
- دراسة استقطاب المشاريع الوطنية في ريادة الأعمال بالتعاون مع الجهات المتخصصة في الامارة وتعريفهم بالفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقتين.
- دراسة تشجيع الشركات والمصانع العاملة في المنطقتين على التوطين في الوظائف المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تبني منظور عصري شمولي يرتكز على الاستدامة وريادة وحاضنات الأعمال كمحركات للازدهار ولتحقيق عملية التنمية في المجتمعات التي تتواجد فيها المناطق الحرة.
- وضع معايير ومؤشرات من شأنها قياس تأثير الهيئتين في اقتصاد الدولة والإمارة، بالإضافة إلى مساهمتهما في تحقيق الازدهار الوطني، مثل: (الجاهزية المعرفية، البيانات والاحصائيات، السلامة، التأهب التقني، تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المسؤولية البيئية والاجتماعية).
- دراسة إنشاء منطقة حرة في المنطقة الشرقية في الإمارة لدعم النشاط الاقتصادي وتوظيف الكوادر الوطنية.

دائرة الطيران المدني

- دراسة إنشاء شركة مملوكة لحكومة الشارقة تحت إشراف الدائرة تتولى مزاولة كافة خدمات الملاحة الجوية في كافة تخصصاتها وتأهيل الكوادر الوطنية التخصصية.
- دراسة إنشاء نادي للطيران في الامارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لممارسة الرياضات الجوية وللهواة بجانب دعم الإيرادات المالية للدائرة.
- لأهمية تنظيم استخدام الطائرات بدون طيار دراسة إعداد مشروع قانون ينظم استخداماتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- أهمية الاشراف المتواصل والدوري على مهابط الطائرات المروحية في الأبراج السكنية وعمل حملات تفتيش وضبط للمخالفات على تلك المهابط من خلال كوادر وطنية مؤهلة للقيام بتلك المهام.
- لأهمية صناعة قطاع الطيران دراسة تشكيل لجنة مشتركة مع الجهات المعنية لاستقطاب الشركات المتخصصة في هذا القطاع لدوره في تنشيط القطاع الصناعي وانعكاسه على القطاع الاقتصادي.

هيئة الوقاية والسلامة

- العمل على وضع خطة زمنية لتنمية ثقافة الوقاية والسلامة بين كافة أفراد المجتمع من خلال استخدام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي المتاحة وبعدة لغات لاسيما خلال الفعاليات المجتمعية.
- دراسة ارتفاع إحصائيات الحوادث المتعلقة باشتراطات وأنظمة الوقاية والسلامة بالتعاون مع الجهات المعنية والعمل على تطبيقها وتفعيلها في مختلف المنشآت السكنية والتعليمية والصناعية والتجارية والرياضية للوقاية من الحوادث مثل السقوط من الشرفات وتسرب الغاز والالتماس الكهربائي وغيرها.
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمساكن في الإمارة بالتعاون مع الجهات المعنية لتقييم مستويات توافر اشتراطات الوقاية والسلامة والعمل على تأهيلها لضمان سلامة القاطنين بها خاصةً كبار السن والمرضى والمعاقين.
- دراسة طرح تطبيقات ذكية وبرامج تحفيزية تعمل على مساندة الهيئة في تطوير خدماتها وآليات أعمالها وتشجيع المجتمع من خلال مؤسساته وأفراده على تطبيق معايير الوقاية والسلامة والإبلاغ عنها في حالات تدني مستوياتها بما يخدم مسيرة التنمية والتطوير في شتى المجالات.

- التنسيق مع الجهات المعنية بشأن تطبيق الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع أو إزالة أي مخالفات لشروط الوقاية من الحوادث والسلامة العامة مثل تكدس المخلفات في مخارج الطوارئ.
- تفعيل دور معهد التدريب الوقائي التابع للهيئة من خلال اعتماد برامجه أكاديميا والتوسع في طرح وتنفيذ برامج تخصصية متنوعة في الوقاية والسلامة، وتأهيل كوادر وطنية للقيام بمهام وأعمال الهيئة.
- أهمية تفعيل وتطبيق المواد المتعلقة بالتفتيش والضبطية القضائية بالتعاون مع الجهات المعنية في الإمارة والواردة في القانون رقم (8) لسنة 2015م بشأن تنظيم أهداف وصلاحيات واختصاصات هيئة الوقاية والسلامة في إمارة الشارقة.
- دراسة إمكانية التوسع في فتح أفرع للهيئة في المنطقتين الوسطى والشرقية، وذلك لتسهيل تقديم خدماتها.

هيئة تطوير معايير العمل

- العمل على تطوير مستوى العمال ثقافيًا وفكريًا وصحيًا وفق برامج موجهة في الفعاليات المختلفة بغرض تعريفهم بحقوقهم والواجبات المنوطة بهم قانونيا واجتماعيا وسلوكيا بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- دراسة وضع معايير لتطوير المجمعات والمدن العمالية وتصنيفها وتوزيعها في مختلف مدن ومناطق الإمارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لتحفيز القطاع الخاص للعمل والاستثمار بها لضمان توافر الخدمات اللازمة.
- أهمية دراسة وضع إطار زمني لإخلاء المناطق السكنية في مدن ومناطق الإمارة من السكنات العمالية لمراعاة خصوصية وأمن وسلامة العوائل بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- لأهمية تعزيز الجانب الصحي للعمالة إطلاق باقات تأمين صحي لمن يرغب من الشركات وأصحاب الأعمال بالتنسيق مع هيئة الشارقة الصحية والسعي لتحفيز وتشجيع المراكز الطبية الخاصة لتقديم عروض علاجية تنافسية للعمالة.
- دراسة إنشاء مجمع سكني عمالي خاص بالنساء تضمن لهن الخصوصية من خلال المدن العمالية.
- الاهتمام بأصحاب الأعمال وتنظيم ملتقيات واجتماعات معهم ودراسة مقترحاتهم وآراءهم لوضع الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الفصل التشريعي العاشر

دور الانعقاد العادي الثاني

هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف

- لأهمية دور الهيئة في عنايتها بتاريخ الإمارة وما يتصل بذلك من حفظ للوثائق وترميمها وارتباطها بالجهات الحكومية والباحثين، نوصي بتوفير مبنى يفي بمتطلبات قيام الهيئة بمهامها مزودا بقاعات الارشفة والمختبرات المجهزة وما يلزمها من خدمات ومرافق ويكون موقعها بالقرب من المدينة الجامعية لإفادة الجهات الحكومية والباحثين وأصحاب الاختصاص وكافة أفراد المجتمع.
- رفع نسبة توطين وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الوثائق والأرشفة لتلبية حجم العمل المتزايد بالهيئة والعمل على متابعة وتطوير أداء الكوادر العاملة في مجال الأرشفة بكافة الدوائر الحكومية.
- بالرغم من قيام الهيئة على الأرشفة الورقية لما يزيد عن 6 ملايين وثيقة واردة من 27 جهة حكومية خلال عامي 2017 و2018 إلا أننا نوصي في بناء النظام الموحد للأرشيف الحكومي والحاجة الملحة لاعتماد نظام موحد لمشروع الأرشفة الالكترونية بالتوازي مع الأرشفة الورقية باستخدام أحدث البرامج والمعايير العالمية في حفظ الوثائق وأرشفتها وأهمية توجيه كافة الجهات الحكومية في الإمارة على التعاون الكامل مع الهيئة بما يمكنها من إدارة هذا المشروع بشكل فعال.
- أهمية اعتماد الدبلوم المهني في الوثائق والأرشفة من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وإعداد دراسة جدوى لطرح تخصص جامعي لمنح درجة البكالوريوس في علوم الوثائق والأرشفة بالتعاون مع دائرة الموارد البشرية وفقاً لحاجة سوق العمل.
- أهمية تطبيق معايير الجودة الدولية لأنظمة إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال بهدف توفير الحماية لوثائق الهيئة من الكوارث والأزمات واتخاذ السبل الكفيلة بحمايتها وضمان سلامتها.
- تعزيز دور الهيئة في وسائل الاتصال الحديثة والترويج لخدماتها عبر المشاركة المجتمعية في المعارض والفعاليات ذات الصلة بأهدافها.

- ضرورة تكامل الجهود وتنسيق الأدوار بين الهيئة وشركائها لترويج المنتج السياحي بالشارقة وفقا لأفضل الممارسات المتبعة ضمن توجه استراتيجي واضح وشامل يعزز من جاذبية الإمارة على خارطة السياحة العالمية.
- استحداث وتصميم برامج سياحية متكاملة تشمل المسارات والباقات للوفود السياحية لزيارة المواقع السياحية المتنوعة التي تزخر بها الإمارة مثل المواقع الثقافية والأثرية والتراثية والترفيهية وغيرها لتشكل إضافة نوعية لرحلة السائح.
- فتح فروع للهيئة في المنطقة الوسطى والشرقية (مدينة كلباء، مدينة دبا الحصن) لمواكبة المبادرات السامية لسمو حاكم الامارة تجاه تطوير البنية التحتية السياحية في تلك المناطق وتمكين الهيئة من تحقيق أهدافها التنموية، ومتابعة أوجه تقديم الخدمات السياحية بها.
- رفع نسبة التوطين من خلال الاستفادة من القدرات المؤهلة المواطنة من خريجي تخصص البكالوريوس في الارشاد السياحي والذي بلغ عددهم (179) مواطن و(200) مرشد سياحي مرخص من خلال خطة لتوظيفهم في شتى المواقع السياحية ومؤسسات القطاع الخاص بالتعاون مع الجهات ذات الصلة تحقيقا لمشروع سلطان للتوطين.
- أهمية استشراف المستقبل في المميزات التنافسية والتنوع الجغرافي في الشارقة وتحقيق أقصى الاستفادة منها بتعزيز كل منها بما يتوائم مع طبيعتها وإطلاق أفكار خلاقة من خلال إشراك المعنيين في المجتمع والقطاعين العام والخاص وذلك لزيادة الجاذبية السياحية.
- إنشاء صالة استقبال بميناء خورفكان بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص في الإمارة لتكون مخصصة للأفواج السياحية لتسهيل إجراءات سفرهم بما يتماشى مع المظهر الحضاري للإمارة كونها مقصداً لرحلات السفن السياحية ويمكنها من استقبال الزوار بسهولة ويسر ويعزز من تنمية هذا القطاع.
- وضع مبادرات مشتركة لترويج السياحة التعليمية بالتعاون مع المدينة الجامعية وجامعات الإمارة للتعريف بالشارقة كوجهة مثالية في هذا المجال والاستفادة من الميزات المتوفرة والاختصاصات الحديثة لاستقطاب الطلبة، علاوة على استهداف شرائح الطلاب ضمن برامج سياحية متخصصة وتقديم مزايا تشجيعية لهم تعزز من السياحة الداخلية.

- إتاحة الفرصة للمواطنين والمقيمين للاستفادة من الإقامة في فنادق ومنتجعات الإمارة بأسعار مخفضة تتناسب مع مدخولاتهم.
- تطوير الخدمات السياحية البرية والبحرية والاستفادة من الإقبال الكبير عليها كمنتج سياحي رئيسي في كافة المدن الساحلية بالإمارة وإضافتها كإحدى الوجهات للناقلات السياحية بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة.
- وضع نظام النجوم لتصنيف المواقع السياحية في الإمارة تبعاً لمستوى الخدمات المقدمة فيها للسُياح.
- مع تنوع المحتوى السياحي بالإمارة وزيادة الإقبال على سياحة المغامرات، أهمية أن تتبنى الهيئة مع الجهات ذات الشأن إيجاد آلية لتقييم المخاطر وشروط مزاولة نشاط المغامرات بما يحقق متطلبات الأمن والسلامة.
- استكمالاً للمنظومة التشريعية لاختصاصات ومهام الهيئة وما يتصل بأعمالها من لوائح، إعادة النظر في تسمية الهيئة لتصبح (هيئة الشارقة للسياحة).
- تخصيص مساحة من شاطئ الممزر بخدمات فندقية خمس نجوم وألعاب بحرية كون أغلب فنادق الشارقة هي فنادق داخل المدينة، والشواطئ مهمة لتشجيع السياحة للإمارة وخصوصاً الأجانب.
- تنشيط السياحة الداخلية في شتى أنحاء الإمارة من خلال إقامة الفعاليات والمهرجانات، ومقترح إقامة وتنظيم مهرجان البداير الصحراوي السياحي والترفيهي والاجتماعي والثقافي بشكل سنوي، لما تشهده المنطقة من إقبال متزايد في أعداد السُياح في حال تنظيم من مثل هذا المهرجان لتستقطب أعداد أكبر من السياحة المحلية والإقليمية وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة وتطبيق أفضل الممارسات المتبعة.
- التنسيق مع الجهات المختصة لتنظيم برامج تراثية سياحية مع المدارس الخاصة والحكومية.

هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون

- إعداد دراسة مقارنة معيارية على سلم الدرجات الوظيفية للكادر الإعلامي بالتعاون مع دائرة الموارد البشرية، والاستفادة من ميزة العقد الخاص الوارد في اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية وتسهيل شروطه بما يتناسب مع احتياجات الهيئة من الكوادر الإعلامية، والحد من تسرب الكفاءات.
- وضع خطة تسويقية لجذب واستقطاب شركات الدعاية والإعلان المتخصصة للترويج للإمارة ومكانتها وهويتها من جانب، وإيجاد مصادر دخل مستدامة من جانب آخر لرفد الموازنة الحكومية بإيرادات ذاتية تحقق الكفاءة المالية.

- العمل على التوسع في الإنتاج الدرامي بمختلف أنواعه، ووضع خطة إنتاجية سنوية تقدم تجارب جديدة وفريدة من نوعها.
- دراسة فتح مقار للتدريب الإعلامي بقناة الشرقية والوسطى، ورفدها بالتجهيزات اللازمة لتكون منصة لاكتشاف المواهب، وبناء القدرات الإعلامية وتنميتها ومسايرة التقدم والتنافس في تطوير المورد البشري.
- التركيز على التأهيل العملي للكوادر المواطنة في المجالات التخصصية الفنية والتقنية باستحداث برامج ودبلومات مهنية مناسبة، والاستفادة من مخرجات كليات الاعلام والاتصال الجماهيري الموجودة في الإمارة والدولة، والتي من شأنها توفير الكفاءات لدعم خطة الاحلال للوظائف ذات الأولوية التي يشغلها غير المواطنون والبدء بالذين تجاوزوا سن التقاعد، تحقيقا لمشروع سلطان للتوطين والمساهمة في رفع نسب التوطين بالهيئة والتي تبلغ حاليا 53%.
- مراجعة آلية عمل برنامج الخط المباشر وإتاحة المزيد من المساحة لاتصالات الجمهور ورصدها وتحليلها، من خلال استقصاء واستطلاع رأي أفراد المجتمع، والتعاون مع المجلس الاستشاري بإفادته بتقارير دورية بهدف تلاقي الجهود المشتركة لتلمس نبض المجتمع وتأطيرها ضمن اختصاصات المجلس الرقابية والتشريعية.
- العمل على تعزيز وتكثيف تنوع البرامج المقدمة للمشاهد والمستمع، وإثراء المحتوى السياحي والاقتصادي عبر قنوات الهيئة المتلفزة والمذاعة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدورات البرامجية.
- توسيع قاعدة استخدام التطبيق الذكي "مرايا" لدى أكبر شريحة من الجمهور، والاستفادة من البرامج التلفزيونية والإذاعية المتاحة ومن مخزون المكتبة الضخمة المتوفر لدى هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون من خلال الترويج الفعال وزيادة نسب الانتشار والمشاهدة.
- تطوير خطة استراتيجية للعمل الإعلامي، تمكن الهيئة من وضع سياق مؤسسي يعزز من أدائها نحو تحقيق منجزات نوعية، تلبي كافة توقعات واحتياجات مختلف شرائح الجمهور.
- التوسع في إنتاج برامج تفاعلية متخصصة للطفل تبث على كافة قنوات الهيئة، وتبرز تفرد الشارقة كإمارة صديقة للطفل مع التركيز على تعزيز مهارات اللغة العربية بها.
- مواكبة الهيئة لمشروع الشارقة الثقافي والتراثي وما تشهده من حراك، والانطلاق به نحو العالمية من خلال ابرام شراكات مع شركات ومؤسسات إعلامية كبرى لإبراز الشارقة كواجهة عالمية ثقافية.
- تكثيف كمية ونوعية البرامج المتخصصة في قضايا الأسرة وبناء العلاقات بين أفرادها، وبرامج تبث القيم في الأجيال وتعنى بهم وفق تحليل الرصد المجتمعي واستشراف المستقبل.

- التسريع بإنجاز الدراسة التي تقوم بها الهيئة منذ عام 2017م بشأن "خطة النقل الشاملة في الشارقة 2040م "ومواءمتها مع توجهات تخطيط مدن المستقبل للوصول إلى نظام نقل متكامل ومستدام.
- رصف وتنفيذ الطرق الداخلية في المناطق التجارية والصناعية بمختلف أنحاء مدن ومناطق الإمارة، حفاظا على تنمية المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، واستدامتها لاستقطاب المستثمرين في الإمارة.
- رصف الطريق المؤدي إلى شعبية "مهذب" وشوارعها الداخلية، ودراسة إضافة مسارات لشارع (الذيد-الشارقة)، وإنشاء نفق بمنطقة "تل الزعفران" لربطها مع منطقة جبل عمر بمدينة الذيد حفاظاً على سلامة مرتاديها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- الاستفادة من احصائيات الحوادث المرورية لتطبيق أفضل الممارسات المتبعة عند وضع المطبات وخصوصاً في الشوارع الحيوية بمختلف مناطق الإمارة مثل:(شارع التعاون بالشارقة، شارع الشيخ خالد والكورنيش بخورفكان، شارع الكورنيش في كلباء)، ودراسة إمكانية استبدالها بلوحات إرشادية ورادارات لضبط السرعات أو جسور وأنفاق عبور المشاة وتدابير السلامة الأخرى.
- العمل على رفع نسبة التوطين البالغة في الهيئة 62% بالتركيز على المجالات الهندسية والفنية والميدانية، واستحداث برامج ودبلومات مهنية والاستفادة من كليات الهندسة في الإمارة، والنظر في إحلال الوظائف ذات الأولوية التي يشغلها غير المواطنين، وإمكانية فتح فرع للهيئة في منطقة المدام لتسهيل خدمات الطرق والمواصلات واستحداث وظائف جديدة لأهالي المنطقة والمناطق المجاورة.
- مراجعة قانون الهيئة لموائمة اختصاصاتها مع اختصاصات الدوائر الحكومية الأخرى، نظراً لازدواجية الخدمات المقدمة وتداخلها في عدة مراكز، والعمل على إنشاء نافذة خدمات موحدة ومعتمدة لتحصيل الرسوم.
- سن قوانين وأنظمة تُسهم في تحويل إمارة الشارقة إلى إمارة صديقة للدراجات الهوائية، وتطوير البنية التحتية لدعم هذا التوجه الذي من شأنه تخفيف الازدحام والتلوث البيئي وتشجيع أسلوب الحياة الصحي.
- تطوير منظومة النقل الجماعي بشكل عام والنقل البحري بشكل خاص في الإمارة، والاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتنوع الذي تتميز به إمارة الشارقة، وتحديد الفرص الاستثمارية الجاذبة والترويج لها لدى كافة الفئات المستفيدة من هذا القطاع والمتأثرة به بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

- زيادة المخصصات المالية الشهرية للملاك المواطنين من أصحاب أرقام الأجرة، وفقاً لمستوى غلاء المعيشة الحالي.
- إعداد خطة طوارئ عاجلة بجدول زمني محدد تقترحه الهيئة للخروج من مشكلة الاختناقات المرورية في ساعات الذروة مما سيكون له التأثير الإيجابي اجتماعياً واقتصادياً.
- اعتماد مخططات مداخل ومخارج المشاريع ومسارات توصيل الخدمات، وتحديد مسارات الحفَّر من قبل هيئة الطرق والمواصلات عند بداية المشاريع بهدف تقليل فترة التنفيذ وتوصيل الخدمات.
- أهمية تنفيذ رصف شوارع منطقة الحمرية، وتحديداً الشارع الدائري من جسر الحمرية إلى نهاية جسر الخور والشارع من جسر الحمرية إلى محطة الصرف الصحي.
- الإسراع باتخاذ اللازم لصيانة وإعادة تأهيل وإحلال شارع (الزبير-البطائح) بدءاً من منطقة أم فنين ومروراً بمنطقة الزبير ووصولاً إلى منطقة البطائح، وذلك لانتهاء العمر الافتراضي للشارع وانعدامه لأبسط مقومات الأمن والسلامة حيث بلغ عدد الحوادث خلال الثلاث سنوات إلى (143) حادث سير نتج عنها عدد (5) وفيات (38) إصابة تراوحت معظمها بين البليغة والمتوسطة.
- الوقوف على مدى تحقيق لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية لشبكة الطرق الداخلية بالإمارة لمستهدفاتها، وأهمية التنسيق المباشر مع المجالس البلدية والأولوية المهمة في البت بحالة المشاريع التي وجهت الهيئة بتنفيذها في كلاً من مدينة الشارقة (الرحمانية، السيوح، الشنوف، الجرينة، النوف، المرقاب، القرائن، القوز ، الموافجة)، مدينة كلباء (البردي 2، القادسية، البراحة)، مدينة خورفكان (الحراي، الزبارة)، مدينة دبا الحصن (شارع دبا الحصن الشارقة)، منطقة مليحة، منطقة المدام(شعبيات أدية، الغريفة، العويد، شارع فلي، شارع جسر البطائح، شارع جسر المنتثر محافز)، مدينة الذيد (شعبية وشاح، السويح، الزبيدة).
- بالنظر إلى ارتفاع تكلفة إنشاء محطات انتظار الحافلات، وإنشاء مواقف لمركبات رواد المساجد حيث بلغت تكلفة محطة الانتظار الواحدة مبلغ وقدره (571) ألف درهم، وتكلفة الموقف الواحد مبلغ وقدره (15) ألف درهم مما يشكل هدراً للمال العام، لذلك نرى أهمية تشكيل لجنة للتحقق من أسباب ارتفاع التكلفة.
- رصف الطرق المؤدية إلى كافة المساجد القائمة والمخطط لها في مختلف ضواحي ومدن الإمارة تنفيذاً للتوجيهات الصادرة بهذا الشأن.
- تخصيص ساعات معينة لمستخدمي الطريق من المشاة لممارسة هوايتهم الرياضية ضمن ابتكار مبادرات مجتمعية في مختلف مدن الشارقة خصوصاً في بحيرة خالد وكورنيش خورفكان وكورنيش كلباء بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

- استحداث طريق مخصص لعبور الشاحنات خارج مدينة الذيد لما يسببه الطريق الحالي من حوادث واختناقات مرورية.
- فتح المجال أمام أكبر عدد من الشركات المختصة في إنشاءات الطرق لزيادة عدد المتقدمين للمناقصات، وبالتالي تحقيق المنافسة السعرية والارتقاء بجودة الطرق وضماناً لحوكمة العقود التي يتم تنفيذها.
- تفعيل الإجراءات والاشتراطات الجزائية المتبعة في الهيئة بشأن الشركات الموكل لها تنفيذ المشاريع في حال تأخرها عن التسليم في المواعيد المحددة وفق العقود المبرمة معها.
- أهمية وضع مخطط مستقبلي لمحطات مواصلات مركزية في الشارقة ومدنها تكون لها نواة للتوسع والتطوير والتقاء أنظمة المواصلات الحالية والمستقبلية، لمواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والسياحي لإمارة الشارقة.
- فتح المجال لإصدار رخص مقاولات فنية لصيانة الطرق وقطع الطرق والحفر ورصف الأجزاء البسيطة ضمن المشاريع، وتكون هذه الشركات معتمدة من هيئة الطرق والمواصلات.
- إنشاء استراحات للشاحنات الثقيلة على الطرق الرئيسية لما تسببه هذه الشاحنات من حوادث وازدحامات مرورية عند وقوفها على جانبي الطرق وخاصة طريق (الشارقة – الذيد) وطريق (دبي- دوار المدام) بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- استبدال النفق عند نادي المدام الرياضي بدوار، وتطوير طريق فلي ليكون طريق مزدوج بدلاً من أحادي، وإنشاء دوار عند الرقعة الحمراء على طريق الفاية إلى محافز، وذلك تفادياً لإعاقة حركة السير والتقليل من الحوادث المرورية.
- العمل بشكل عاجل لاستكمال رصف الطرق الرملية القصيرة التي تربط الشوارع الداخلية بالشوارع الرئيسية والتي لا تتجاوز بضع عشرات من الأمتار مما يشوه المنظر العام للأحياء.

دائرة التنمية الاقتصادية

- تسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة وفتح المجال أمام الشّركات النّاشئة من خلال برامج متخصّصة وحاضنات افتراضيّة تضمن الاستمرار في تعزيز جاذبيّة الشارقة وريادتها وتنافُسيّتها، والنّظر في شروط ترخيصها وطبيعة أنشطتها التي لا تتطلّب مساحات مكتبيّة، وضرورة مواكبة متغيّرات البيئة الاستثمارية وسياسات العمل عن بُعد، والثورة التقنية الممكنة للأعمال نحو استدامة النّمو الاقتصادي.

- إعادة النّظر في سياسات رسوم التّراخيص الحاليّة لأنشطة المُنشآت في إمارة الشارقة ومراعاة خصوصية المنطقتين الشرقية والوسطى، وإمكانية تخفيضها للحدّ من خروج المستثمرين إلى إمارات مجاورة ذات تسهيلات ورسوم أقلّ بما يقارب 50% والتي ستساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير تشريعات وإطلاق مبادرات تحفيزيّة لريادة الأعمال، واستهداف فئات الناشئة والشّباب من روّاد الأعمال، وتمكينهم من الانخراط والمشاركة في عمليّة التنمية والتّخفيف من الاعتماد على الوظائف الحكومية، والعمل على زيادة الدّعم المقدّم من مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "روّاد" إلى 500 ألف درهم كحدّ أدنى، وتمديد فترة السّداد الى 5 سنوات على الأقل.
- أهمية توجيه الدائرة لرواد الأعمال المواطنين للمعايير المطلوبة لنوعية مشتريات الحكومة بالتعاون مع دائرة المالية المركزية والعمل على زيادة النسبة المخصصة للشراء من المشاريع الناشئة الوطنية الى 25% لما له من أهمية كبرى في تمكين رواد الأعمال الشباب، مع وجود رقابة سنوية من الحكومة على الدوائر والمؤسسات لتحقيق هذا التوجه.
- زيادة جاذبية الاستثمار في الإمارة عن طريق افتتاح أفرع المشاريع القائمة في الإمارات الأخرى، وذلك بالموافقة المباشرة لأي اسم تجاري معتمد، بدلاً من اشتراط تسجيل الاسم في وزارة الاقتصاد أولا والذي يكلف رسوم عالية، ويستغرق مدة من 3 إلى 6 أشهر لإصدار الشهادة، الأمر الذي يشكل عقبة إضافية وخطوة غير ضرورية قد تدفع المستثمر لافتتاح فروعه في الإمارات الأخرى والتي لا تشترط هذا الشرط.
- أهميّة تنمية ودعم مؤسسة "رواد" للقطاع الزّراعيّ والثّروة الحيوانية المحلية، وبيان دورهما في استدامة الأمن الغذائي، وضرورة تفعيل المُبادرات الحاليّة للتّسويق لمنتجات المواطنين، والسّعي لإيجاد منافذ إضافيّة للبيع بالتنسيق مع الجهات ذات الصّلة وإعطاؤُهم الأولوية، وتشجيعهم بوضع آليات وتحديد محفّزات مناسبة لاستدامة هذا القطاع الحيويّ.
- العمل مع جهات الاختصاص لتعويض أصحاب الرّخص التّجارية المتأثّرة بمشاريع البنية التحتية في كافّة مدن ومناطق الإمارة دَعْما لاستمراريّتهم في هذا القطاع.
- استحداث تشريعات لتنظيم المنصات الرقمية تُلزم شركات التّوصيل الإلكترونيّة العاملة في مجال طلبات الأطعمة والأدوية بالشّفافية عند طرح العروض والعقود مع شركائها من أصحاب المشاريع تجنُّبا للاستغلال والاحتكار ولضمان المحافظة على المنافسة العادلة وشفافية البيئة الاستثمارية في الإمارة.
- أهميّة الافصاح عن التّقارير الاقتصاديّة الدّورية في كافّة القطاعات، وتوفير بيانات شاملة وإحصائيات حديثة للرّخص الاقتصادية القائمة في الإمارة بما يخدم شرائح متنوّعة ومتعدّدة من المهتمّين، على أن تعكس هذه التقارير والإحصائيات التوجُّهات الاقتصادية، وتُحقق الشفافية المنشودة، وتمنح رجال الأعمال مساحة لاتّخاذ القرارات المناسبة في مختلف توجّهاتهم الاستثمارية.

- تقديم الخدمات للمستثمرين من خلال منصة إلكترونية موحدة تدار من قبل دائرة التنمية الاقتصادية وتتضمن كافة متطلبات الجهات المعنية لاختصار زمن الموافقات ودفع الرسوم والتصاريح اللازمة لاستخراج الرخص وبدء مزاولة النشاط مما يسهل على المستثمرين مباشرة أعمالهم ضمن مبادرة التحول الرقمي في الإمارة والحفاظ على تنافسيتها.
- تَبَنّي الدّائرة لخُطط إعلاميَّة مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير "شروق" و"هيئة الانماء التجاري والسياحي" لتعريف المستثمرين ورُوّاد الأعمال الشباب بالامتيازات والتَّسهيلات والفرص الواعدة والمتاحة في الإمارة، من خلال عقد المُلتقيات الاقتصادية والنّشر على وسائل الإعلام التقليدية والمنصّات الرَّقمية للمستثمرين، وتوحيد التَّعاون بين القطاعات الاقتصادية في الإمارة من مناطق حُرَّة ومؤسّسات على بوّابة إلكترونية وتطبيقات موحّدة لاطلاع المستثمرين على الفرص المتاحة في إمارة الشارقة.
- إعادة النَّظر في إلزام أصحاب رخص النَّقليّات باستئجار مستودعات وتخصيص أراضي لهم في أماكن مناسبة برسوم محددة، وإعفاؤُهم من هذا الشَّرط تسهيلا ودعما للمستثمرين في هذا النشاط بالمنطقتين الشرقية والوسطى نظرا لصغر مساحات الأراضي الصناعية فيها.
- دراسة آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على القطاع الاقتصادي وتقييم فعالية المحفزات الحكومية المقدمة لتجاوز المرحلة الراهنة والمحافظة على استمرار هذه القطاعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتطوير آليات الرصد ومتابعة تنفيذها، وإمكانية تخفيض رسوم تجديد الرخص التجارية الى نسبة 50% في المرحلة الحالية تخفيفا على المستثمرين وتشجيعا للعمل الاقتصادي.
- توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من خلال قراءة البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في الإمارة وتحليلها من أجل تقديم نظرة حالية ورؤية مستقبلية لحالة السوق ونوعية الرخص التجارية التي تواكب المستقبل مما يساعد صناع القرار على استشراف المستقبل في تحديد الرخص وتوزيعها على المساحات الجغرافية توزيعا دقيقا يمنع التكدس ويضمن الاستغلال الأمثل للرخص.
- تعزيز مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي للإمارة ودعمهم في ظل مواكبة التعديلات التي طرأت على قانون الشركات التجارية الاتحادي الذي لا يتطلب الكفيل المواطن في الرخصة التجارية والاستثمارية.
- وقف إصدار وتجديد الرخص الصناعية والمهنية التي تمارس أنشطتها على الشارع الممتد من ميدان الحصن إلى ميدان الشهيد بمدينة الذيد، وذلك لما لها من آثار سلبية على البيئة والمظهر العام وما تسببه من ازدحامات مرورية، وإلزامية نقلها إلى المنطقة الصناعية الجديدة.
- أهمية توسع الدائرة في استكما ل افتتاح فروع لها في مختلف مدن ومناطق إمارة الشارقة في ظل التوسع في إعداد الرخص، لاسيما في منطقة مليحة والمدام بجانب التأكيد على توجه الدائرة في إنشاء مركز

للأعمال بهدف تقديم خدمات متكاملة لأهالي تلك المناطق، عملاً بسياسات الدائرة الرامية إلى توفير خدماتها والارتقاء بمستوى جودة العمل بها.

- العمل على استقطاب الفرص الاستثمارية في القطاعات التعليمية الخاصة والصحية بالمنطقتين الوسطى والشرقية، عبر تقديم حزم تحفيزية للمستثمرين بالشراكة مع الجهات المختصة بالإمارة.
- التوجه لتحفيز وتشجيع ترخيص مشاريع ذات ميزة وقدرة تنافسية عالية للقطاعات التي تهم المواطنين، مثل الشركات المساهمة -شبه خاصة- تستقطب الكفاءات والقدرات الوطنية.

هيئة مطار الشارقة الدولي

- أهمية قيام هيئة المطار باستشراف المستقبل في استراتيجيتها وخططها الاستباقية، وتعزيز تنافسيتها والارتقاء بمسارها التنموي؛ تحقيقًا لتوجهات الإمارة، وتأسيس وبناء رؤية لموقع المطار المستقبلي ضمن الاستعداد للخمسين السنة المقبلة بحيث تكون نواة للتوسع ومواكبة أنظمة الملاحة الجوية والمواصلات وقطار الاتحاد.
- العمل على زيادة نسب التوطين بالهيئة في المجالات التخصصية كالملاحة الجوية وإدارة التطوير التجاري من خلال برامج مهنية مع مركز الشارقة للتدريب المهني لعلوم المطارات وأخرى أكاديمية مع جامعة الشارقة والجامعات الأخرى في الدولة والتعاون البناء مع الشركات العاملة في المطار وإلزامية توظيف المواطنين بها ضمن منهجيات عمل ومستهدفات محددة تحقيقا لمشروع سلطان للتوطين.
- استكمال منظومة التحول الرقمي لخدمات المطار المقدمة لمختلف شركات الطيران والمسافرين والعاملين، وتمكينه من تبني الحلول التكنولوجية.
- ضرورة تبني أفضل الممارسات المتبعة في المعايير العالمية التي تتخذها الهيئة للحد من التلوث الضوضائي الصادر من محركات الطائرات التي يرتفع معدلها عن المستوى الطبيعي لتفادي الضجيج الذي تسببه للمناطق المأهولة بالسكان حول المطار.
- أهمية العمل على زيادة الحصة السوقية من قطاع الشحن، وبخاصة في الأسواق الواعدة في قارتي آسيا وإفريقيا، وتوفير فُرص ومواقع من سلاسل الإمداد، وتقديم تسهيلات للشحنات الجمركية وذلك بالتعاون مع إدارة الجمارك؛ دعمًا لهذا القطاع في التنافس الدولي.
- ضرورة إنشاء مبنى متعدد الطوابق لمواقف السيارات أو تحت الأرض وفي الجهة المقابلة لمبنى المطار، ويراعى في تصميمه هوية المطار ليسهم في تقديم خدمة نوعية للمسافرين ويدعم الموارد المالية للمطار.

- المبادرة باستحداث خدمات مبتكرة في مختلف قطاعات المطار وأعماله، وإمكانية إنشاء صالة مستقلة لكبار الشخصيات خارج حرم المطار؛ بحيث يتيح سرعة وسهولة الوصول إلى رحلات الطيران، وإنهاء إجراءات السفر وإصدار بطاقة صعود الطائرة؛ لتخفيف الازدحام على المبنى الحالي، وتوفير خدمات عالية الجودة لاستقطاب أصحاب الطائرات الخاصة ليكون مطار الشارقة حاضناً لهذه الفئة المهمة.
- أهمية الدعم الحكومي (لوكالة مطار الشارقة للسفريات) بإيعاز المؤسسات الحكومية بتخصيص تذاكر السفر لموظفيها؛ لتمكين المؤسسة ودعمها، أسوة ببعض الشركات والمؤسسات المماثلة.
- أهمية تكثيف الرقابة على وسائل النقل غير النظامية بالتنسيق مع الجهات المختصة وذلك للحفاظ على المظهر الحضاري العام لإمارة الشارقة.

دائرة التسجيل العقاري

- فتح التملك المطلق لمواطني الإمارة لأراضي المنح التجارية والصناعية مقابل تحصيل رسم 10% على الأراضي الفضاء ورسم 5% للأراضي المبنية المقيدة بعدم التداول لمدة سبع سنوات، وفقاً للقيمة السوقية للأرض مع مراعاة إعفاء المتقاعدين والمعاقين والأرامل والورثة وأسر الشهداء من استيفاء تلك الرسوم.
- إعفاء المواطنين من رسوم تملك المسكن الأسري سواء كان المسكن منحة أو قرض أو قام بشرائه عبر دائرة الإسكان أو تنازل أو استكمل بنائه على نفقته الخاصة.
- تبني أفضل الممارسات المتبعة في القطاع العقاري بإطلاق الحاسبة العقارية لإعطاء قيمة تقديرية للأراضي والعقارات، بحيث تهدف إلى مساعدة الملاك والمستثمرين على معرفة القيمة السوقية عند الإقدام على البيع أو الشراء والتي ستعزز من شفافية السوق العقاري.
- العمل على استكمال مشروع التحول الرقمي لكافة الخدمات المقدمة للجمهور وترابطها مع مختلف الدوائر والجهات ذات الصلة، بالإضافة إلى أهمية تطوير سجل عقاري إلكتروني لتوفير البيانات ذات الصلة، مع مراعاة السرية والخصوصية للملاك التي تساعد المستثمرين والجهات الحكومية في اتخاذ قراراتهم من حيث المباني والمساكن ونوعية استخدامها في مختلف مناطق الإمارة.
- العمل على اعتماد تصنيف المكاتب العقارية لتعزيز ثقة المستثمرين في الخدمات العقارية وتنافسية القطاع، واستكمال إصدار عقد البيع الموحد والذي سيساهم في تيسير وتسريع عمليات البيع والشراء في السوق العقاري.

- تشديد الرقابة على كافة ممارسي الوساطة العقارية بدون ترخيص، وتفعيل الضبطية القضائية للدائرة لضبط الممارسات المخالفة بهدف تمكين المكاتب العقارية من ممارسة أعمالها وتأدية نشاطها في الإمارة.
- ضرورة إعادة النظر في اشتراطات الإفراز الطابقي للمباني المتعددة الطوابق في المنطقتين الوسطى والشرقية بالتنسيق مع دائرة التخطيط والمساحة، ومراعاة واقع المباني المنشأة سابقاً وذلك حسب التقييم العقاري وقابليتها للتطبيق بما يسهم في دفع عجلة النمو العقاري والتسهيل على الملاك المواطنين.
- النظر في إعادة تفعيل عمل لجنة تحقق وإثبات الملكية لممارسة دورها في البت بالأراضي التي لا توجد لها ملكية عند مواطني الإمارة.
- التنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء دوائر عقارية متخصصة في محاكم الشارقة للفصل في النزاعات بين المطورين العقاريين والمستثمرين تسريعاً للفصل في مثل هذه النزاعات.
- السعي في إيجاد آلية لاعتماد وكيل مالك العقار سواء كان شخصاً اعتبارياً أو طبيعياً بشأن الإشراف على إدارة العقار ومستأجريه، بحيث تقوم الدائرة بتسجيل العقود والتصديق عليها ومنحها صفة الاعتماد لدى الجهات المختصة.
- أهمية التنسيق بين دائرة التسجيل العقاري وبلديات إمارة الشارقة لوضع نسبة العمولة التي مقدارها 5% في عقد الايجار، تأكيداً على ما ورد من الاستفادة منها في السنة الأولى فقط ولعدم استغلال المستأجر من قبل بعض المكاتب العقارية.
- تدقيق واعتماد صيغة عقود البيع التي يعدها المطورين العقاريين من دائرة التسجيل العقاري، وذلك قبل طرح المشروع للتداول في السوق.

الفصل التشريعي العاشر

دور الانعقاد العادي الثالث

- بالرغم من الجهود المبذولة تجاه ملف التوظيف لاستيعاب الباحثين عن عمل ويفوق عددهم سبعة عشر ألف باحث، الأمر الذي يتطلب نهجاً وفكراً معاصراً في إدارة هذا التحدي برؤى واستراتيجيات حديثة للحفاظ على توازن المجتمع والحياة الكريمة لأفراده.

وعليه يوصي المجلس بضرورة استحداث سياسات وتشريعات وآليات عمل مناسبة تساهم في تقديم الحلول وتعمل على التقليل من حدة التحديات التي تواجهها الدائرة في ملف الباحثين عن عمل بما يلي:

1. تطبيق نظام العمل الجزئي بحيث يتم تقسيم مهام الوظيفة الواحدة على باحثين وُيقدم الراتب مناصفة بناءً على (4-5 ساعات عمل) كخيار مؤقت للباحث عن عمل، وربطه مع صندوق الضمان الاجتماعي.
2. وضع نظام متكامل للعمل عن بعد والتشجيع عليه ضمن ضوابط محددة من أجل احتواء الباحثين عن عمل.
3. استحداث إدارة البحوث والدراسات بالدائرة لدعم اتخاذ القرارات وتمكين الدائرة من ممارسة اختصاصاتها وتقديم الحلول الاستراتيجية خاصة في ملف التوطين والعمل على الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية المتبعة والمناهج العلمية.

- بالرغم من توجيه صاحب السمو حاكم الشارقة بإحلال 30% من الوظائف التي يشغلها غير المواطنين في العام الماضي إلا أنه لم يتم تنفيذ ذلك حسب النسبة المحددة وتم الإكتفاء بأقل من ذلك، ولم يتم شمول كافة الوظائف الإدارية والفنية وعليه يوصي المجلس بأهمية تنفيذ توجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة واستحداث دليل إجرائي يتضمن كافة الإجراءات ذات الصلة بالإحلال وضمان تنفيذ هذا التوجيه الكريم وفق ما يلي:
    1. الإسراع في رفع نسب التوطين في الوظائف الإشرافية والإدارية.
    2. عدم تعيين غير المواطنين في كافة الوظائف وخاصة الإشرافية والإدارية.
    3. وضع خطط التوطين للوظائف التخصصية والمهنية والفنية بما لا تتجاوز الثلاث سنوات.
- قيام الدائرة بالنظر في ملفات الباحثين عن عمل ممن أكملوا عشر سنوات فأكثر، واتخاذ القرارات المناسبة للعمل على إلحاقهم بالوظائف، ومنح الأولوية للتعيين لمن يقع على عاتقهم مسؤوليات تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمع الإمارة.
- لما كان التدوير الوظيفي مطلب أساسي من مطالب الدوائر الحكومية لمنح الصلاحية بتدوير الوظائف، وعليه يوصي المجلس بتطبيق منهج تدوير الوظائف والمناصب القيادية بين الجهات الحكومية لما له من

أثر هام في ضمان عمليات التحسين والتطوير المستمرين لمنهجيات وأساليب العمل، وأهمية ذلك في إيجاد حلول ناجحة للتحديات التي تواجهها الدوائر في رفع مستوى الإنتاجية.

- يوصي المجلس بضرورة استحداث وتفعيل آليات للحوكمة المؤسسية في جميع عمليات الجهات الحكومية بما فيها عمليات دائرة الموارد البشرية.
- تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو حاكم الشارقة في عام 2015م بمساواة موظفي جمعية الشارقة الخيرية بموظفي حكومة الشارقة في الحقوق والواجبات والامتيازات المقررة في قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية. يوصي المجلس بأهمية النظر في ضم مدة الخدمة السابقة لموظفي الجمعية ومن في حكمهم من مختلف الجهات؛ تحقيقاً لاستقرار هذه الفئة من الموظفين وأسرهم، وتزويدهم بنظام الخدمة الذاتية للموارد البشرية لمتابعة أدائهم وتطورهم الوظيفي، وكذلك شمول من تم منحهم جواز وجنسية الدولة مؤخراً ضمن مكرمة سموه.
- تحقيقاً لمشروع سلطان للتوطين لابد من وضع استراتيجية تواكب حجم سوق العمل في الإمارة بهدف توطين الوظائف في القطاع الخاص وشبه الحكومي، وعليه يوصي المجلس بما يلي:
  1. التنسيق مع الجهات المعنية بتقديم مزايا تشجيعية بمنح أولوية التعاقد للمناقصات الحكومية للشركات الداعمة للتوطين والتي تصل نسبة التوطين بها إلى 10% وفق دليل إجرائي يتضمن المعايير والآليات اللازمة للتنفيذ.
  2. التنسيق الوثيق مع الحكومة الاتحادية في إيجاد حلول ومبادرات مثل "نافس" والتي أطلقتها لتوفير فرص وظيفية للباحثين عن عمل.
- بالرغم من توافر المنصة الإلكترونية الحالية للباحثين عن عمل في دائرة الموارد البشرية، إلا أنه من الضرورة مواكبة التوجهات العالمية نحو الرقمنة لما في ذلك من فرص واعدة للتطوير. وعليه يوصي المجلس بتطوير المنصة الإلكترونية للباحثين عن عمل بحيث تكون رقمية وفق أفضل الممارسات العالمية تمكن الباحثين عن عمل، وجهات التوظيف من الوصول بسهولة للمنصة، وتحقيق التكامل الفعال مع الجهات الحكومية والخاصة وتوفير الإحصاءات والمؤشرات عن التوطين وسوق العمل.
- مع أهمية وجود فرص واعدة للشباب المواطن في كادر الأئمة والمؤذنين في الإمارة، إلا أنه لوحظ عزوف الشباب المواطنين عن هذه المهن، وعليه يوصي المجلس بمساواة كادر الإمام والمؤذن المواطن الجامعي بكادر حكومة الشارقة من حيث الامتيازات والرواتب والتي ستكون أحد المهن التي سيقبل عليها الشباب.
- نظراً للتوجهات العالمية وانعكاساتها في استدامة أنظمة العمل الحديثة وما يستدعي ذلك من مواكبة الجهات الحكومية من تطوير وتحسين وتعزيز رأس المال البشري تحقيقاً للأهداف المرجوة، وعليه يوصي المجلس بما يلي:

1. أهمية العمل الوثيق مع مختلف الشـركاء الاسـتراتيجيين لتمكين مؤسـساتنا على تطوير الهياكل التنظيمية بدوائر وهيئات حكومة الشـارقة وموائمة ذلك بالتخصـصـات الحديثة وأثر ذلك على تطوير منظومات العمل والتخصصات الحيوية.
2. دراسة تحديد نسبة سنوية من الوظائف في الجهات الحكومية لأصحاب التقادير العالية من خريجي الجامعات حفاظاً على تلك المواهب من المتفوقين ولما يمتلكونه من كفاءات.

- تعديل التشـريعات واللوائح المحلية بشـأن تقييم الموظفين الملتحقين بالخدمة الوطنية والذي يحرمهم من الترقية، وموائمتها مع البند رقم (1) و (2) من المادة رقم (28) في قانون الخدمة الوطنية الاتحادي.

هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة

- وضع استراتيجية شاملة للهيئة تدعم نمو الأعمال واستقطابها لتواكب الاستعدادات الجارية للخمسين عاماً القادمة، ودراسـة الهيكل التنظيمي للهيئة لتمكينها من ممارسـة اختصـاصـاتها لتحقيق رؤيتها وأهدافها المنشودة، وتعمل على تعزيز جاذبيتها ورفع تنافسيتها.
- تطوير موانئ الإمارة لتعزيز جاذبيتها وتنويع نطاق خدماتها في قطاعي الاسـتثمار والسـياحة، بهدف زيادة مصادر الدخل، والاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للإمارة.
- نظراً لأهمية الهيئة وحجم مسـاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، فإنه من الضـروري اسـتشـراف المسـتقبل بشـأن أعمالها وخصـوصـاً المنطقة الحرة بمطار الشـارقة ومدى تلبية بنيتها التحتية (مسـاحة الأراضـي المتوفرة) لخططها المسـتقبلية، والعمل على زيادة الحصـة السـوقية لخدمات قطاعي الشـحن والموانئ المدعمة بالاسـتثمارات الدولية وتقديم التسـهيلات الجمركية المنافسـة التي تجعل من إمارة الشارقة بوابة تجارية رائدة للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.
- الإسـراع في إنشـاء وإنجاز المنفذ البري بين إمارة الشـارقة وسـلطنة عمان الشـقيقة في منطقة المدام كواجهة متميزة للإمارة والدولة، وتسـهيل إجراءات منفذ دبا الحصـن البري وتسـريع الإجراءات في منفذ الميناء البحري، نظراً لأهمية هذه المنافذ الحدودية ودورها في تعزيز التواصـل الاجتماعي فضـلاً عن رفع معدلات التبادل التجاري.
- أهمية دراسة أثر قانون الشركات الجديد على تنافسية المناطق الحرة، ودراسة الحاجة إلى وضع الحزم التحفيزية المشـجعة للاسـتثمار واسـتدامته وضـرورة تطوير نماذج عمل مبتكرة ومناسـبة للاقتصـاد المستقبلي.

- الإســراع في التحول الرقمي المتكامل وتوظيف التقنيات الحديثة في أنظمة وإجراءات الهيئة، وضــمان تكاملها بين الأجهزة المحلية والاتحادية.
- العمل مع جهات الاختصــاص بدراســة تخفيض رســوم الطاقة المتحصــلة من هيئة كهرباء ومياه وغاز الشــارقة ضـمن التسـهيلات المقدمة تماشـيا مع النهج القائم على تعزيز المناخ الاسـتثماري لنمو وتوسـع الأعمال والشركات.
- إتاحة الفرص الاسـتثمارية في المناطق الحرة الجديدة ومنها الحمرية للمواطنين من رواد الأعمال، لتعزيز تواجدهم في القطاعات الاسـتثمارية ولاسـيما الصـناعية، لما لها من عائد اسـتثماري ومسـتدام لمصـلحة الإمارة والمواطن.

دائرة الإسكان

- العمل على التوســع في إنشــاء المجمعات الســكنية المتكاملة في المناطق ذات الخدمات والبنى التحتية والمرافق العامة، لما لها من نجاح كبير وتحفيز المجتمع على اختيارها كبديل عصري.
- نظراً لما تلمّسه المجلس من مطالبات مجتمعيّة للعاملين في بعض الجهات التّابعة للإمارة، المستقلّة إدارياً وماليّاً، مثل المناطق الحرّة وغرفة تجارة وصـناعة الشّـارقة وغيرها من غير المشـمولين بالدّعم السـكني، يوصـي المجلس بالنّظر في هذه الحالات ومدى إمكانيّة شـمولهم أُسـوةً بعموم موظّفي حكومة الشّـارقة، وتعزيزًا للرّفاه الاجتماعيّ والعيش الكريم للجميع.
- تبني الدائرة لملف المســاكن المتهالكة في أنحاء الإمارة والبالغ عددها ثلاثة آلاف مســكن تقريباً، والتي تم رصـدها بالتنسـيق مع مختلف الجهات الاسـكانية والنظر في منهجية إحلالها وفقاً لأفضـل الممارسـات المتبعة.
- العمل على اســتكمال مشــروع التّحوّل الرّقميّ لكافّة الخدمات المقدّمة من الدّائرة، وأهميّة تكاملها مع مختلف الجهات الحكوميّة ذات الصّلة بما يلبّي طموحات المتعاملين واحتياجاتهم.
- تطوير استراتيجية اسكانية مستقبلية بالتّنسيق مع دائرة الإحصاء والجهات ذات الصّلة لعمل (دراسات اكتواريّة) للتعرّف على النّموّ السّــكانيّ والاحتياجات السّــكنيّة المســتقبليّة، والعمل على إيجاد حلول إسكانيّة مستدامة بما يتوافق مع أفضل الممارسات المتّبعة في هذا المجال.
- تحديد الاحتياجات السّكنيّة لأهالي دبا الحصن، وتعجيل مقترح إنشاء البنايات السّكنيّة للمستفيدين؛ وذلك لارتباطها باستقرار المواطنين وأسرهم.

- شمول أهالي المنطقة الوسطى ودبا الحصن ضمن التّوجيهات السّامية ومكرمة صاحب السّموّ حاكم الشّارقة الصّادرة في عام 2016 الخاصّة بالتّكفّل برسوم توصيل خدمات الكهرباء والماء للمستفيدين من الدّعم السّكنيّ ضمن مبادرات رئيس الدّولة وبرنامج زايد للإسكان سواء أكان قرضًا أو منحةً، أسوة بما تقوم به دائرة الإسكان لصالح مساكن المواطنين المستفيدين من الدّعم السّكنيّ في حكومة الشّارقة.
- مراجعة اتفاقية التمويل السكني مع مصرف الامارات الإسلامي، وفتح مجال لعدد من المصارف للمشاركة في تمويل المشاريع الاسكانية الحكومية.
- إمكانية النظر في قوائم المتقاعدين من مواطني الإمارة والذين تحصلوا على القرض السكني من برنامج زايد للإسكان ومناقشتها مع جهات الاختصاص للتخفيف عنهم نظراً لظروفهم المعيشية ورواتبهم المتدنية.
- معاملة الزوجة المواطنة الثانية معاملة الأولى في أحقيتها للإسكان الحكومي وفق الضوابط والاشتراطات التي تضمن حصول الزوجة الثانية على المسكن بما يحقق لها الاستقرار الأسري لها ولأولادها.
- أهمية تضمين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواطني الإمارة من غير العاملين في حكومة الشارقة للمنحة السكنية تحقيقاً لاستدامة أعمالهم ودعماً لتنافسية هذا التوجه.
- إنشاء محفظة استثمارية عقارية (صندوق استثماري) تتولى دائرة المالية المركزية طرحها واستثمارها وتساهم فيها الحكومة والقطاع الخاص والبنوك الوطنية والمستثمرين والشركات العقارية، عن طريق سندات لضمان توفير الدعم السكني للأجيال القادمة، واستيعاب الازدياد المتوقع في الطلبات.
- العمل على تقديم حلول تمويلية مرنة تصل فترة السداد فيها إلى 25 سنة بهدف تخفيف العبء المالي على المستفيدين.
- أهمية انضمام دائرة الاسكان لعضوية مجلس التخطيط العمراني في إمارة الشارقة لما لها من أدوار هامة في تعزيز منظومة العمل المشترك.

- الاستفادة من أفضل المُمارسات العالمية المتبعة في تطوير الموارد الذاتية للأندية الرياضية واستثمارها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لرفع إسهام القطاع الرياضي في الناتج المحلي للإمارة.
- أهميّة إعداد نظام للحوكمة وَفقاً لاختصاصات مجلس الشارقة الرياضي الواردة في قانون تنظيمه لتمكينه من ممارسة دوره في الرقابة على الأداء الإداري والمالي والفني للأندية الرياضية بالإمارة.
- إنشاء أندية متخصصة في رياضة المغامرات والرياضات الإلكترونية علماً بأن هذه الرياضات آخذه في النمو والتوسع محلياً؛ لتكون إمارة الشارقة رائدة على مستوى المنطقة وتعزيزاً لمكانتها الرياضية عالمياً.
- إنشاء مركز متخصص في الطب الرياضي على مستوى الإمارة يقدم كافة الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية للاعبي الأندية الرياضية وفقاً لأفضل الممارسات الدّولية.
- العمل مع جهات الاختصاص لتوطين الوظائف الإدارية والفنية في الأندية الرياضية، وضمهم تحت قانون الموارد البشرية في الإمارة، والعمل على مساواتهم بالموظّف الحكومي في الحقوق والواجبات من تأمين صحي وضمان اجتماعي وامتيازات أخرى.
- التّنسيق مع هيئة الشارقة الصحية لدراسة موضوع شمول التأمين الصحي للاعبي كافة المراحل والألعاب الرياضية بأندية الإمارة لما في ذلك من دعم لمنظومة الرياضة وتحقيق الاستقرار.
- العمل على صياغة الأنظمة واللوائح الداخلية في نادي الشارقة لسباقات الهجن أسوة بأندية سباقات الهجن الأخرى في الدولة، بما يحقق ريادة الخدمات وزيادة الموارد المالية وتفعيل ميادين الهجن الأخرى في مناطق الإمارة.
- العمل مع جهات الاختصاص لتشكيل لجنة عليا لجودة الحياة في الإمارة بهدف إعداد خطط تحسين جودة الحياة عبر رفع نسبة ممارسة الرياضة بين سكان الإمارة بوضع مؤشرات إحصائية أسوة بأفضل الممارسات العالمية لمواجهة الأمراض المتعلّقة بنمط الحركة كالسكر والبدانة وتشجيع السكان للمشاركة في الأنشطة الرياضية.
- إصدار تشريع يمنع الازدواجية بين عضوية مجلس الشارقة الرياضي وعضوية مجالس إدارات الأندية أو أيّ صفة أخرى تربطهم بالأندية سواء كانوا إداريين أو موظفين أو مستثمرين، تجنباً لتضارب المصالح وتحقيقاً للمصلحة العامة.
- تعزيز الدور السياحي من خلال الأنشطة والمسابقات الرياضية وتوفير بيئة جاذبة للرياضيين بالتنسيق مع الجهات المختصة بالسياحة على المستوى العالمي وهيئة الانماء التجاري والسياحي وكذلك هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون.

- قيام مجلس الشارقة الرياضي بالتعاون مع جهات الاختصاص بإصدار دليل للمواصفات والمعايير الأولمبية الواجب توافرها في المنشآت والمرافق الرياضية؛ لتكون مرجعاً للجهات المختصة وأهمية تحديثه بشكل دوري.
- تنظيم بطولات القدرة لسباقات الخيول لوجود فئة من ممارسي هذه الرياضة تحت مظلة نادي الشارقة للفروسية.
- العمل على توفير المرافق الخدمية والصحية البيطرية للرياضات التخصصية في الإمارة.
- أهمية تعيين أمين عام لمجلس الشارقة الرياضي.

دائرة التخطيط والمساحة

- التنسيق مع دائرة المالية المركزية لصرف التعويضات المادية لأصحاب المشاريع المتأثرة بأعمال التطوير في الإمارة، ومراعاة سرعة التعويض غير المادي كالأراضي وغيرها بما يحقق رؤية الدائرة في تقديم التعويض العادل للمواطنين.
- تطوير الخدمات المقدمة عبر موقع الدائرة الإلكتروني والتعاون مع الشارقة الرقمية لربط هذه الخدمات الإلكترونية مع الدوائر الأخرى ذات الصلة، لتقديم أفضل الخدمات للجمهور واستحداث خدمة إلكترونية تتيح للمواطنين تبادل الأراضي السكنية الممنوحة لهم، وفقاً لسياسات الدائرة واشتراطاتها وأولويات واحتياجات الأسر.
- تبسيط ودمج إجراءات تراخيص البناء والتشييد للمشاريع الاستثمارية، وفق أفضل الممارسات المتبعة بما يعزز التنافسية للإمارة وجاذبيتها.
- مراعاة طلبات أهالي المنطقتين الوسطى والشرقية بتخصيص الأرض السكنية في مدينة الشارقة والعمل على استثنائهم من شرط صلة القرابة من الدرجة الأولى، تيسيراً لظروف عملهم في الإمارات الأخرى.
- العمل على تقليل مساحة الارتدادات الحالية للأراضي السكنية والتجارية وتعديل بعض اشتراطات البناء الفنية؛ لتمكين مستفيديها من استغلال تلك المساحات في كافة أنحاء الإمارة لاسيما في المنطقة الشرقية.
- أهمية التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتسريع وتيرة استصلاح الأراضي الاستثمارية الممنوحة للمواطنين وتجهيز البنى التحتية؛ لتمكين المواطنين المستثمرين من الاستفادة منها ووضع الحلول المناسبة بكافة أنحاء الامارة وعلى وجه الخصوص صناعية كلباء الجديدة وعرقوب الصناعية في منطقة الحمرية.

- العمل على استقطاب أفضل الشبكات والتقنيات في مجال التخطيط الحضري وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في مدن الدول المتقدمة، وتشجيع الشباب المواطنين للانخراط في الأنظمة الجديدة المتعلقة بإدارة المساحة.
- العمل على منح تصاريح للأسر المتنامية من أصحاب المساحات السكنية الصغيرة لتركيب مظلات لمركباتهم خارج سور المنزل، وفق ضوابط ومعايير تراعي المظهر العام.
- التنسيق مع الجهات الاتحادية لتحديد موقع المراكز الصحية والمدارس الحكومية في الضواحي الجديدة والمناطق ذات الكثافة السكانية المتزايدة مثل منطقة الرحمانية ومنطقة الخروس.
- السماح بفرز الأراضي والفلل السكنية في منطقة حوشي والمبنية على مساحة 10 آلاف قدم، مما يعود بالنفع على المستثمر والإمارة.

القيادة العامة لشرطة الشارقة

- تعزيز الموازنة المالية لاستكمال شبكة الكاميرات بمشروع " منظومة الشارقة إمارة آمنة" في كافة المدن والمناطق والتي بلغت نسبتها 40% والعمل على تفعيل غرف العمليات في كافة المناطق؛ لممارسة الأدوار الوقائية لتحقيق الهدف المنشود من المشروع.
- الأخذ في عين الاعتبار عند صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2021م بشأن الموارد البشرية للعسكريين في الهيئات النظامية في إمارة الشارقة، إجازة مرافقة مريض خارج الدولة بأن لا يتطلب حضور المرافق إلى مقر عمله عند انتهاء فترة المرافقة لتسجيل حضوره وتجديد مدة مرافقة المريض، وإنما يمكن الاستعانة بوسائل أخرى مناسبة كالاتصال عن بعد لتجديد فترة المرافق.
- الإسراع في إنشاء مبنى مركز التأهيل لعلاج مدمني المخدرات لما له من أهمية بالغة في دعم الجهود الوطنية والبرامج العلاجية والتأهيلية المتكاملة لهذه الفئة.
- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لرفع مستوى السلامة المرورية لسائقي دراجات توصيل الطلبات، وتوعيتهم حول مخاطر السرعة الزائدة، وتكثيف الضبطية المرورية، والالتزام بقوانين وأنظمة السير والمرور.
- إنشاء سكنات في عدة مواقع تابعة للقيادة العامة لشرطة الشارقة لتمكين العاملين من ضباط وصف ضباط وأفراد من أداء مهامهم والقيام بأدوارهم على مدار الساعة وخاصة في حالات الطوارئ والأزمات، والذي سيعزز من الاستقرار والأداء الوظيفي في هذا القطاع الحيوي.

- التنسيق مع هيئة الطرق والمواصلات لتزويد طرق الإمارة باللوحات الذكية وتفعيل خدمة الرسائل النصية لتوفير المعلومات المرورية الفورية عن حالة شبكة الطرق ومواقع الازدحام والحوادث لمرتادي الطرق وتعزيز كفاءة الحركة المرورية.
- الشراكة مع الجهات المحلية لتنظيم معرض ومؤتمر سنوي يسلط فيه الضوء على أفضل الممارسات المتبعة في المجال الشرطي والتوجهات العالمية الحديثة، بما يخدم الارتقاء بالمجتمعات وحفظ أمنها.
- العمل مع الجهات ذات الاختصاص لتكثيف حملات التوعية والرقابة على العمالة الهاربة والمتسولين والباعة المتجولين وخاصة مراكز التدليك والتي تنشر إعلانات خادشة للحياء واتخاذ العقوبات الرادعة للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع.
- العمل مع الجهات المعنية للمشاركة في تبني مبادرة مجتمعية لتوظيف أصحاب السوابق أو المحكومين من المواطنين في قضايا ذات تصنيف جنائي، تعنى بتوفير فرص وظيفية تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم، وضرورة تمكينهم من استخراج شهادة " إثبات الحالة الجنائية " وتطوير آلية مناسبة تعمل على مراجعة ملفات أصحاب السوابق مما يعزز من دمج هذه الفئة في المجتمع ومنحهم فرصة بدء حياة سوية جديدة.
- إعداد دراسة اجتماعية مع الجهات ذات الاختصاص عن الموظفين الذين حصلوا على جنسية الدولة بعد صدور قرار إنهاء خدماتهم من شرطة الشارقة بسبب كبر سنهم، علماً بأنهم أمضوا في الخدمة سنوات طويلة تراوحت ما بين 20 الى 30 سنة، ورفع هذه الدراسة إلى مقام صاحب السمو الحاكم (حفظه الله ورعاه) للنظر في أمرهم والحصول على توجيهات سموه حول إمكانية إحالتهم إلى التقاعد.
- استحداث نقاط أمنية مؤقتة ودائمة للشرطة على شبكة الطرق السريعة التي تربط مدينة الشارقة بالمنطقتين الوسطى والشرقية لتعزيز أداء مهامها المرورية والأمنية وتكثيف تسيير الدوريات الشرطية على بعض المناطق الحيوية مثل النهدة، والآخذة بالتوسع مثل الخروس والثميد لدعم شعور المجتمع بالأمان.
- أهمية تطوير الأنظمة الذكية في مركبات دوريات الشرطة لتحديد مواقع وأماكن الاتصال في الحالات الطارئة عند تلقي البلاغات مما يسهم في تحقيق نسب عالية من زمن الاستجابة.
- استحداث خدمات الإسعاف المحلي في الامارة وفق أفضل الممارسات العالمية من خلال توظيف الخبرات الميدانية والتكنولوجيا الحديثة، لتقديم خدمات اسعاف منظمة لأفراد المجتمع لتعزيز الرعاية وسرعة الاستجابة لكافة الحالات الحرجة والرعاية ما قبل المستشفى.
- تعزيز الموازنة المالية المناسبة بهدف تسريع عملية الإحلال وقبول دفعات جديدة لتعيينات المواطنين والعمل على زيادة نسبة التوطين.

- دعم إدارة المهام الخاصـــة من خلال توفير مبنى ومقر يضـــاهي مباني الإدارات المماثلة لها على مســـتوى العالم، ودعمها بالعناصـــر ذات الكفاءة العالية والبنية الجســـمانية للقيام بالأدوار المناط بها، للتعامل مع الاحداث والتحديات في الإمارة ودعم إدارات الشرطة في القيادة العامة لشرطة الشارقة.
- وضـــع خطة لتأمين حقل الصـــجعة البترولي وخطوط الغاز لما لها من أهمية في دعم اقتصـــاد الإمارة، ووضع سيناريو للتدريب المستمر للتعامل مع الأحداث والتحديات التي تواجه هذا القطاع مستقبلاً.

الفصل التشريعي العاشر

دور الانعقاد العادي الرابع

دائرة شؤون الضواحي والقرى

- منح مجالس الضواحي صلاحيات فنية وإدارية ومالية أوسع وأشمل، بهدف تمكينها من تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع.
- العمل على تطوير التّطبيق الذّكيّ لمختلف الخدمات المقدّمة وأهميّة تضمين خاصّيّة تسجيل الشّكاوى والمقترحات لرصد احتياجات ومقترحات الأهالي وتوثيقها بمراجع، والتّنسيق مع الجهات الحكوميّة وجمعيات النفع العام لتفعيل برامجها والخدمات الموجّهة لكافة الفئات ومن بينها المعاقين وكبار السّنّ.
- تقييم أعمال المجالس وقياس مستويات رضى الأهالي عن الخدمات المقدّمة، والوقوف على أداء كلّ مجلس، وتبادل الخبرات وتعميم أفضل الممارسات للوصول إلى منظومة عمل متميّزة بين كافّة المجالس.
- الإسراع في استقطاب الدائرة للكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة لتدعيم منظومة العمل، ومنها المجالات الاجتماعية والاستراتيجية والقانونية والإعلامية والتقنية.
- حصر الظّواهر الاجتماعيّة والسّلوكيّة الدّخيلة في المجتمع، والعمل على وضع وتبني خطط وبرامج وقائيّة وعلاجية لمنع انتشارها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- منح مكافآت ماليّة للأعضاء، واستحداث توصيف لمهام وواجبات أعضاء مجالس الضّواحي والقرى لتمكينهم من ممارسة أدوارهم المجتمعية على أكمل وجه.
- تفعيل دور العمل التطوعي بشكل أوسع، ونشر ثقافة التطوع بين جميع أفراد المجتمع من كافة الفئات العمرية، للمشاركة في جميع الأنشطة والبرامج التطوعية في مجالس الضواحي والقرى.
- تنمية دور الدائرة في مجال تنظيم الأعراس الجماعية لأبناء الإمارة، وذلك دعماً للاستقرار الأسري والترابط الاجتماعي.
- تكريم الأعضاء المتميزين لكل دوره تقديراً لجهودهم التطوعية في مجالس الضواحي والقرى، وذلك لحثهم على بذل المزيد لخدمة المجتمع.
- توسيع نطاق مهرجان الضواحي والقرى في كافة مدن ومناطق الإمارة.
- إنشاء مقر ومبنى متكامل للدائرة، وإعادة تصميم المجالس بشكل يخدم كافة فئات المجتمع، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير عدد من خدماتها للأهالي من خلال مباني المجالس.

- التنسيق مع مكاتب الشارقة الرقمية لتفعيل الربط الرقمي بين المؤسسات الحكومية المحلية بوصفها جهات منتجة للبيانات، والأجهزة الإحصائية الرسمية داخل الدولة بطريقة شمولية لتحقيق التكامل الإحصائي.
- تطوير قدرات ورفع كفاءات موظفي الإحصاء في الدائرة من خلال الحاقهم ببرامج الشهادات المهنية المتخصصة في مجالات الإحصاء، واطلاعهم على أفضل الممارسات الدولية.
- الاستفادة من المسوحات الإحصائية التي تقوم بها الدائرة بالتعاون مع الجهات المعنية لحصر وقياس التطور الديمغرافي للمجتمع، وتلبية مختلف الاحتياجات من تطوير أو توفير مرافق حيوية وخدمات في المناطق ذات الكثافة السكانية ورفعها لمتخذي القرار.
- التنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة لدراسة مسببات الاقتراض، وإيجاد حلول مستدامة.
- توفير البيانات والدراسات للوضع الاقتصادي العام للإمارة بالتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والاتحادية، وإيجاد بعض الحلول التي من شأنها تطوير اقتصاد الإمارة والحد من التضخم وآثاره السلبية.
- إنشاء موقع الكتروني للدائرة، ونشر نتائج المسوح الميدانية والتعدادات والدراسات والمؤشرات الإحصائية العامة على موقع الدائرة، وفق ميثاق عمل ومعايير محددة، لتكون متاحة للباحثين والمهتمين.
- تطبيق منظومة الإحصاء الذكي، التي تتيح للقيادات العليا وصناع القرار متابعة أحدث المؤشرات والمتغيرات، لاتخاذ القرارات الدقيقة، متضمنة إنشاء (خريطة إحصائية تفاعلية)، تعرض البيانات الإحصائية على خريطة الإمارة، للاطلاع على أهم البيانات على المستوى الجغرافي بشكل تفاعلي.
- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التي تجريها الجامعات في مختلف القضايا، ودعم الجامعات والباحثين في مجال إعداد الاستبانات وتحليلها، والقيام بتوفير المعلومات الإحصائية اللازمة في البحث العلمي.
- تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بقضايا الأسرة والاستفادة منها في رسم سياسة مستقبل الأسر الإماراتية.

- أهمية قيام الدائرة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل، واتخاذ خطوات استباقية لتعزيز تنافسيتها، والعمل على إيجاد آلية ممنهجة للتحسين المستمر لتوحيد وتسهيل الإجراءات واللوائح بين بلديات الإمارة، للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وسرعة إنجازها.
- أهمية إنشاء نظام إلكتروني موحد بين البلديات، وتعزيز الخدمات المقدمة في التطبيق الذكي للشارقة الرقمية.
- دراسة تطوير وتحديث المختبر المركزي الحالي- إن امكن ذلك- أو إنشاء مختبر مركزي آخر يخدم مختلف بلديات الإمارة، بحيث يقدم خدمات الاختبارات والفحوصات التحليلية للمواد الإنشائية والبيئية والغذائية والسلع الاستهلاكية، مما سيكون له الأثر في تقديم خدمات نوعية وتخفيف الضغط عن المختبر الحالي.
- رفع نسب التوطين في المجالات التخصصية الفنية، والتي فيها ندرة في أعداد المواطنين، وتقديم خطط الإحلال للوظائف التي يشغلها غير المواطنين في مختلف بلديات الإمارة.
- العمل مع جهات الاختصاص لاستحداث خطط رفع الجاهزية والمحافظة على استمرارية الأعمال، ووضع التدابير الوقائية المناسبة للمخاطر المحتملة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية والسيول الجارفة.
- اتخاذ إجراءات أكثر صرامة على الملاك والمستأجرين في المساكن القديمة أو المساكن الشعبية، لوجود أكثر من عائلة في السكن الواحد، أو العزاب الوافدين والأجانب، مما قد يتسبب في مشاكل أمنية واجتماعية واقتصادية .
- أهمية سرعة التنسيق مع الجهات المختصة لتسوية وتجهيز الأراضي الاستثمارية مع إزالة المواد والمخلفات العائقة للاستفادة من هذه الأراضي في كل مدن الإمارة وخاصة مدينة كلباء.
- الإسراع في تنفيذ ومد شبكة الصرف الصحي على مستوى الإمارة، وتشديد الرقابة الفنية على الشركات العاملة في تطوير شبكة الصرف الصحي، وذلك لتجنب تكرار الأخطاء الشائعة من تسرب بأنابيب المجاري وانبعاث الروائح منها وتكرار عمليات الحفر والردم.
- النظر في نقل مكب النفايات الموجود في منطقة المدام، إلى منطقة أخرى غير مأهولة بالسكان، لما له من أثر سلبي على صحة القاطنين في المنطقة والبيئة والثروة الحيوانية.
- إعادة النظر في آلية تطبيق حل المنازعات الإيجارية وتطويرها، ودراسة إمكانية إشراك شركات التأمين لضمان حقوق الملاك من التعرض للنصب وهروب المستأجرين بدون حصول المالك على حقوقه المادية، وكذلك ضمان حقوق المستأجر في حال الإخلاء المبكر أو الصيانة.

- تكثيف الرقابة على الشركات العاملة في مجال البناء العمراني أو الصرف الصحي، وذلك بسبب رمي مخلفات البناء أو مخلفات عمل البنية التحتية، وكذلك في المناطق السكنية والزراعية والصناعية، وتأخرهم في إزالتها مما يتسبب في تلويث التربة، وكذلك ما ينتج عنها مناظر غير حضارية، ومشاكل صحية.
- تجديد وتحديث اشتراطات البناء التي وضعتها البلدية في عام 2007م.
- نقل جميع اختصاصات الطرق والمواصلات من البلدية إلى هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة على اعتبار أنها جهة ذات اختصاص أصيل، ونقل جميع إجراءات تراخيص البناء المعمارية من دائرة التخطيط والمساحة إلى البلدية والإكتفاء باستخراج بيان تخطيط عمراني من دائرة التخطيط والمساحة.
- إنشاء مركز الخدمة الموحدة في البلدية يضم ممثلين من (الإدارة العامة للدفاع المدني-مؤسسة الإمارات للاتصالات- هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة) لتسهيل وتسريع استصدار عدم الممانعات والتعديلات المطلوبة أثناء البناء.
- نوصي لجنة فض المنازعات بالاستعانة بمركز الشارقة للتحكيم وذلك للتحكيم بين المقاولين والاستشاريين والملاك في حال نزوع الخلافات، على اعتبار أن قرارات مركز التحكيم ملزمة قانونياً لكافة الأطراف، وإضافة هذا البند في عقود البناء والتشيد عند توقيعه بين المقاول والمالك.
- العمل على إخلاء مساكن المواطنين وملاحقها التي تم تأجيرها في الأحياء السكنية والضواحي خاصة في المنطقة الوسطى، وذلك للحفاظ على كيان الأسر القاطنة في تلك الأحياء وخصوصيتها من الإختلاط مع الوافدين وعاداتهم وثقافاتهم المختلفة.
- إصدار دليل موحد لتصميم مواقف السيارات في الإمارة.
- استحداث آلية خصم مخالفات المواقف المتراكمة على المركبات بالتزامن مع خصم المخالفات المرورية.
- منح المواطنين الحاصلين على مساحات سكنية صغيرة تصاريح لعمل المظلات الخارجية للسيارات، وفق ضوابط ومعايير تنظمها الجهة المختصة.
- إنشاء نفق استراتيجي عميق لتصريف مياه الصرف الصحي في مدينة الشارقة وضواحيها، بهدف توفير حلول مستدامة وصديقة للبيئة لتلبية متطلبات المستقبل الناتجة عن النمو السكاني والعمراني.
- اعتماد عقد موحد للبناء بين المالك والمقاول والاستشاري أسوة بما هو موجود في بلدية مدينة الشارقة، وذلك للرجوع له وقت وقوع المشكلة وخاصة بالمحاكم.
- دراسة إنشاء مصنع للاستفادة من منتجات النخيل وثمارها المنتشرة في الحدائق والطرق الداخلية والخارجية ومزارع المواطنين، وكذلك المزارع في الإمارات المجاورة.

www.ccsharjah.gov.ae
06 5013333
info@ccshj.gov.ae
4414 - الشارقة / Shj
@ccsharjah